الطبعة الأولى

1432-1431

ح أحمد محمد النجار.1431

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار ، أحمد محمد

القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية /أحمد محمد النجار، 1431هـ

365 ص 4.سم

ردمك: 0-5477-00-603-978

1-الأسماء والصفات 2-الألوهية أ-العنوان

ديوي241 1431/5972

رقم الإيداع: 1431/5972

ردمك: 0-5477-00-603-978

القَوَاعِدُ والضَّوابِطُ السَّلَفِيَّة

فِي أَسْمَاءِ وَصِفَاتِ

رَبِّ البَرِيَّة

تقديم

فضيلة الشيخ

أ. د إبراهيم بن عامر الرحيلي

الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية

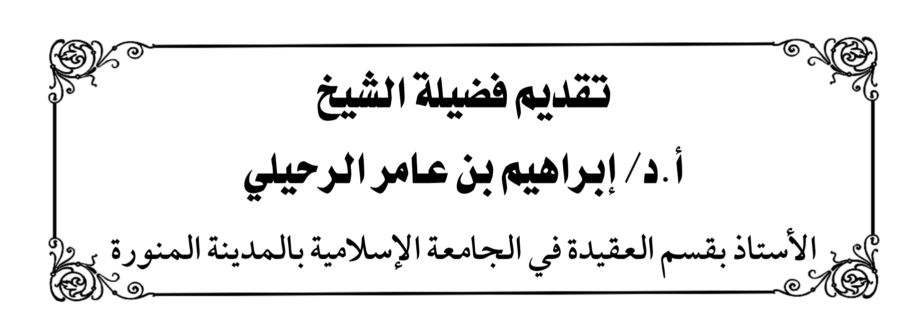
فضيلة الشيخ

د. سليمان بن سليم الله الرحيلي

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه بالجامعة الإسلامية

تأليف

أحمد بن محمد بن الصادق النجار



تقديم فضيلة الشيخ
أ.د/ إبراهيم بن عامر الرحيلي

الأستاذ بقسم العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام علىٰ عبده ورسوله محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنَّ العلم بالأسماء والصفات هو أشرف أنواع العلوم، وأجلها قدرًا، وأعظمها نفعًا، وهو أعظم ما اشتمل عليه القرآن الكريم وسائر الكتب الإلهية من أنواع العلوم، وتنوعُ دلالتها علىٰ ثبوته أعظم من تنوع دلالتها علىٰ غيره من العلوم.

يقول الإمام ابن القيم في سياق حديثه عن باب الأسماء والصفات: «وهذا القسم من الأخبار أشرف أنواع الخبر، والإيمان به أصل الإيمان بما عداه، واشتمال القرآن والكتب الإلهية عليه أكثر من اشتمالها علىٰ ما عداه، وتنوع الدلالة بها علىٰ ثبوت مخبره، أعظم من تنوعها في غيره؛ وذلك لشرف متعلقه وعظمته وشدة الحاجة إلىٰ معرفته، وكانت إلىٰ تحصيل

معرفته أكثر وأسهل وأبين من غيره» [الصواعق المرسلة (١/ ٣٦٥)].

ولذا عظمت عناية السلف به، وتنوعت جهودهم في تحريره وتأصيله؛ فصنفوا في تقرير مسائله وتوضيحها الكتب المفردة في بابه، فمنها ما هو مشتمل علىٰ الاستدلال له، ومنها ما هو مشتمل علىٰ ذكر قواعده، ومنها ما هو مشتمل علىٰ الردود علىٰ المخالفين فيه.

ولقد قام الشيخ/ أحمد محمد النجار -الطالب في مرحلة الدكتوراه بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية- بالعناية بأحد الجوانب العلمية للسلف في خدمة هذا الباب، وهو ما يتعلق بجهود السلف في تحرير القواعد والضوابط في باب الأسماء والصفات، والمستقرأة من النصوص الشرعية، فَجَمَع شتات ما تفرق منها في طيات كتب السلف، وشوارد ما عزَّ الوصول إليه منها في خبايا كتب التراجم والسير والأخبار.

فتحصَّل له من ذلك جملة من أجلِّ القواعد والضوابط المأثورة عن السلف في باب الأسماء والصفات، ثم قام بتوثيقها من مصادرها الأصلية، وتوضيح ما قد يُشكل منها، مع حُسن العرض والترتيب.

وسمىٰ كتابه بـ:

«القواعد والضوابط السلفية
في أسماء وصفات رب البرية»

وقد أجاد في ذلك وأفاد، وأسهم في هذا الجهد المبارك في تقريب مسائل هذا الباب الجليل من العلم، من خلال جمع تلك القواعد والضوابط؛ التي أَحكمتْ أصوله، وجَمعتْ فروع مسائله، وأوضحت دقائق مباحثه، في عبارات مختصرة، وألفاظ محررة منقحة، سليمة من شبهات المشبهة، وأوهام المعطلة، فأصبحت في متناول طلبة العلم الحريصين علىٰ التأصيل العلمي المتين الموروث عن سلف الأمة المهديين.

فنسأل الله الكريم أن يجزل للشيخ أحمد الأجر والثواب علىٰ هذا الجهد المتميز، وأن يبارك في عمره وعلمه، وأن ينفع بكتابه هذا من يطلع عليه من طلبة العلم والباحثين.

هذا والله أعلم، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ عبده ورسوله محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

إبراهيم بن عامر الرحيلي

الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية

حرر بتاريخ ٢١/ ٦/ ١٤٣١ هـ

صورة خطية من تقديم
الشيخ إبراهيم الرحيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد....

فإن العلم بالأسماء والصفات هو أشرف أنواع العلوم ، وأجلها قدراً، وأعظمها نفعاً وهو أعظم ما اشتمل عليه القرآن الكريم وسائر الكتب الإلهية من أنواع العلوم وتنوع دلالتها على ثبوته أعظم من تنوع دلالتها على غيره من العلوم .

يقول الإمام ابن القيم في سياق حديثه عن باب الأسماء والصفات "وهذا القسم من الأخبار أشرف أنواع الخبر والإيمان به أصل الإيمان بما عداه واشتمال القرآن والكتب الإلهية عليه أكثر من اشتمالها على ما عداه ، وتنوع الدلالة بها على ثبوت مخبره؛ أعظم من تنوعها في غيره وذلك لشرف متعلقة وعظمته وشدة الحاجة إلى معرفته وكانت إلى تحصيل معرفته أكثر وأسهل وأبين من غيره [الصواعق المرسلة (٣٦٥/١)].

ولذا عظمت عناية السلف به ،وتنوعت جهودهم في تحريره وتأصيله فصنفوا في تقرير مسائله وتوضيحها الكتب المفردة في بابه فمنها ما هو مشتمل على الاستدلال له ومنها ما هو مشتمل على ذكر قواعده ،ومنها ما هو مشتمل على الردود على المخالفين فيه .

ولقد قام الشيخ /**أحمد محمد النجار** -الطالب في مرحلة الدكتوراة بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية- بالعناية بأحد الجوانب العلمية للسلف في خدمة هذا الباب وهو ما يتعلق بجهود السلف في تحرير القواعد والضوابط في باب الأسماء والصفات والمستقرأة من النصوص الشرعية ؛ فجمع شتات ما تفرق منها في طيات كتب السلف وشوارد ما عزّ الوصول إليه منها في خبايا كتب التراجم والسير والأخبار.

فتحصل له من ذلك جملةٌ من أجل القواعد والضوابط المأثورة عن السلف في باب الأسماء والصفات ثم قام بتوثيقها من مصادرها الأصيلة وتوضيح ما قد يشكل منها مع حسن

العرض والترتيب .

وسمّى كتابه بـــ(**القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية**) .

وقد أجاد في ذلك وأفاد وأسهم بهذا الجهد المبارك في تقريب مسائل هذا الباب الجليل من العلم ،من خلال جمع تلك القواعد والضوابط ،التي أحكمت أصوله ،وجمعت فروع مسائله ، وأوضحت دقائق مباحثه ، في عبارات مختصرة ،وألفاظ محررة منقحة، سليمة من شبهات المشبهة ،وأوهام المعطلة ، فأصبحت في متناول طلبة العلم الحريصين على التأصيل العلمي المتين الموروث عن سلف الأمة المهديين .

فنسأل الله الكريم أن يجزل للشيخ أحمد الأجر والثواب على هذا الجهد المتميز،وأن يبارك في عمره وعمله وأن ينفع بكتابه هذا من يطلع عليه من طلبة العلم، والباحثين.

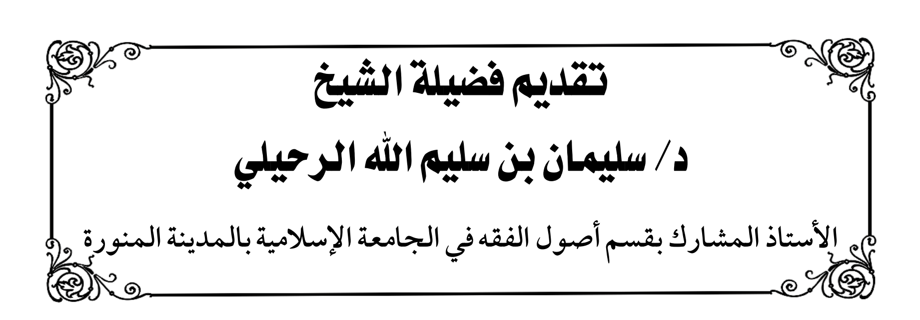
هذا والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه:

إبراهيم بن عامر الرحيلي

الأستاذ بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية

حرر بتاريخ ١٤٣١/٦/٢١هـ



تقديم فضيلة الشيخ

د/ سليمان بن سليم الله الرحيلي

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فإن التوحيد عظيم جليل؛ لأنه حق العظيم الجليل سبحانه علىٰ العبيد، وهو أعظم ما دعت إليه الرسل عليهم السلام، وبدأ خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله ﷺ دعوته به، واستمر يدعو إليه ويحذر من ضده إلىٰ أن مات ﷺ، وقد دلت الأدلة دلالة بينة علىٰ أن التوحيد ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وقد فهم سلف الأمة التوحيد

فهمًا سليمًا، مبنيًّا علىٰ الأدلة التي لا رشد إلَّا في الأخذ بها، ومن ذلك توحيد الأسماء والصفات.

فكان لهم في ذلك منهج عظيم، لا أقول: إنه الأسلم والأحكم، بل أقول: إنه المنهج السليم المحكم، وما خالفه خرج عن حدِّ السلامة والإحكام.

وقد كان لسلف الأمة في بيان توحيد الأسماء والصفات قواعد متينة محكمة، تجمع الشوارد، وتقرب المتباعد، وتجمع المثيل إلىٰ المثيل إلا أنها متفرقة في كتب أهل العلم الذين وفقهم الله للعناية بما جاء عن السلف في هذا الباب.

وقد وفَّق الله الباحث الشيخ أحمد محمد النجار إلىٰ التنبه إلىٰ هذا الأمر، ففكر في جمع القواعد والضوابط المأثورة عن السلف في توحيد الأسماء والصفات، واستشارني في هذا فشجعته عليه؛ لعلمي بقدرته عليه، فبذل جهده في تحقيق مراده، وعرض عليَّ ما جمعه وسطره، فألفيته قد أجاد فيه وأفاد مع حسن الترتيب والخدمة العلمية لتلك القواعد والضوابط بما زادها بهاء، وقربها إلىٰ الأفهام.

وأراد وفقه الله أن يخرج فوائد عمله في كتاب سماه:

«القواعد والضوابط السلفية
في أسماء وصفات رب البرية»

أسأل الله ﷻ أن ينفع بهذا الكتاب كاتبه وكل من يقرؤه، وأن يوفق المسلمين في كل مكان إلىٰ التمسك بما كان عليه سلف الأمة، وأن يصلح آخر هذه الأمة بما أصلح به أولها.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وسلم تسليمًا كثيرًا.

كتبه

سليمان بن سليم الله الرحيلي

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة

بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

٢٦/ ٦/ ١٤٣١هـ

صورة خطية من تقديم الشيخ سليمان الرحيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد:

فإن التوحيد عظيم جليل لأنه حق العظيم الجليل سبحانه على العبيد ، وهو أعظم ما دعت إليه الرسل عليهم السلام ، وبدأ خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم دعوته به واستمر يدعو إليه ويحذر من ضده إلى أن مات صلى الله عليه وسلم ، وقد دلت الأدلة دلالة بينة على أن التوحيد ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات ، وقد فهم سلف الأمة التوحيد فهما سليما مبنيا على الأدلة التي لا رشد إلا في الأخذ بها ، ومن ذلك توحيد الأسماء والصفات فكان لهم في ذلك منهج عظيم لا أقول إنه الأسلم والأحكم بل أقول إنه المنهج السليم المحكم وما خالفه خرج عن حد السلامة والإحكام ، وقد كان لسلف الأمة في بيان توحيد الأسماء والصفات قواعد متينة محكمة تجمع الشوارد وتقرب المتباعد وتجمع المثيل إلى المثيل إلا أنها متفرقة في كتب أهل العلم الذين وفقهم الله للعناية بما جاء عن السلف في هذا الباب ، وقد وفق الله الباحث الشيخ أحمد محمد النجار إلى التنبه إلى هذا الأمر ففكر في جمع القواعد والضوابط المأثورة عن السلف في توحيد الأسماء والصفات واستشارني في هذا فشجعته عليه لعلمي بقدرته عليه فبذل جهده في تحقيق مراده وعرض علي ما جمعه وسطره فألفيته قد أجاد فيه وأفاد مع حسن الترتيب والخدمة العلمية لتلك القواعد والضوابط بما زادها بهاء وقربها إلى الأفهام ، وأراد وفقه الله أن يخرج فوائد عمله في كتاب أسماه :

" القواعد والضوابط السلفية في أسماء وصفات رب البرية "

أسأل الله عز وجل أن ينفع بهذا الكتاب كاتبه وكل من يقرؤه وأن يوفق المسلمين في كل مكان إلى التمسك بما كان عليه سلف الأمة وأن يصلح آخر هذه الأمة بما أصلح به أولها .

وصلى الله على نبينا محمد وسلم تسليما كثيرا

كتبه

سليمان بن سليم الله الرحيلي

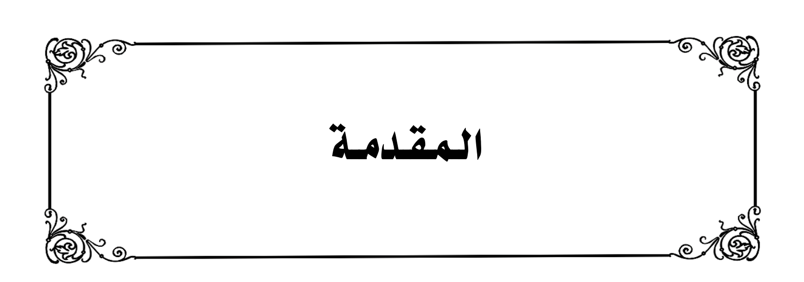
الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه

بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية

بالمدينة النبوية

[توقيع]

١٤٣١/٦/٢٦هـ



المقدمة

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمَدُهُ وَنَستَعِينُهُ وَنستَغفِرُهُ، وَنَعُوذُ باللهِ مِن شُرُورِ أنفُسِنَا وَمِن سَيِّئَاتِ أَعمَالِنَا، مَن يَهدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَن يُضلِل فلا هَادِيَ لَهُ.

وَأشهَدُ أن لا إِلَهَ إلا اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأشهَدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

إنَّ العِلمَ بِأَسماءِ اللهِ الحسنَىٰ وَصِفَاتِهِ العُليَا مَقصدٌ جَلِيلٌ وَغَايَةٌ عَظِيمَةٌ، بَل هُوَ الغَايَةُ التي تَسَابَقَ إليها المتسَابِقُونَ، وَالنِّهَايَةُ التي تَنَافَسَ فيها المتَنَافِسُونَ؛ إِذ إِنَّهُ لا سَعَادَةَ وَلا فَلاحَ وَلا نَعِيمَ إلا بمعرِفَةِ المعبُودِ ﷻ، وَمَا لَهُ مِن صِفَاتِ الكَمَالِ وَنُعُوتِ الجلالِ.

وَلمَّا كَانَت حَاجَةُ العَبدِ مُلِحَّةً إِلىٰ مَعرِفَةِ اللهِ بأسمائِهِ وَصِفَاتِهِ -بَل هُوَ أرفَعُ الحاجَاتِ وَأَعلاها- كَانَ الطَّرِيقُ إليه أَسهَلَ الطُّرُقِ.

وَقَد جاءَ بَيَانُ ذلك في القُرآنِ الكَرِيمِ، فَلا تَكَادُ تخلُو آيَةٌ مِنَ الكتابِ العَزِيزِ إلا وَتَكُون مُبتَدَأَةً بالصِّفَاتِ أو مختَتَمَةً بها، كَمَا أنَّ اللهَ بَعَثَ رَسُولَهُ ﷺ

بها مُنَادِيًا، وإليها هَادِيًا، فَبَيَّنَها النبيُّ ﷺ أتمَّ بَيَانٍ، وَأَوَضَحَ قَوَاعِدَها وأصولَها، فَلَم يَدَع بعده ﷺ لقائلٍ مقالًا، ولا لمتأوِّلٍ تأويلًا.

وهكذا أصحَابُهُ وَمَن اتَّبَعَهُم بإحسَانٍ فَقهُوا هَذَا البابَ عَن نبيِّهم ﷺ وبَلَّغُوهُ لمن جَاءَ بَعدَهُم، فَأثنىٰ اللهُ عَليهِم، وَأَمَرَ باتِّبَاعِهِم، وَحَذَّرَ من مخالَفَتِهِم، وَسُلُوكِ غيرِ طَرِيقهِم، فَهُم أَمَنَةُ هذه الأمَّة، وبهم حَفِظَ اللهُ الدِّينَ.

ثم إنَّ دِرَاسَةَ بابِ الأسماءِ وَالصِّفَاتِ تَكُونُ بِدِرَاسَةِ جانِبَينِ: جانبٍ إيمانيٍّ، وجانبٍ علمِيٍّ:

أمَّا الجانِبُ الإيمانيُّ: فَيَتَضَمَّنُ إثباتَ الصِّفَةِ للهِ، وَتَيَقُّنَ ذلكَ في القَلبِ، وَهَذَا الإثباتُ واليقينُ يُثمِرُ عَمَلًا بما تَضَمَّنَته الصِّفَة، فَمَثَلًا مَن آمَنَ بأنَّ اللهَ سميعٌ، وَتَيَقَّنَ قَلبهُ بذلكَ، فَإِنَّ هذا يُثمِرُ مُرَاقَبَةَ اللهِ وَالخوفَ مِنه، وحِينَئِذٍ لَن يَتَكَلَّم بِكَلِمَةٍ تُغضِبُ اللهَ؛ لأنَّهُ مُوقِنٌ أنَّ اللهَ يسمَعُها، وهكذا بَقِيَّةُ صفَاتِ اللهِ.

وَأمَّا الجانِبُ العِلمِيُّ: فَيَتَضَمَّنُ مَعرِفَةَ مَذهَبِ أَهلِ السُّنَّةِ في هَذَا البابِ وَأَدِلَّتِهم في إثبَاتِ الصِّفَاتِ، وَمعرِفَةَ مَذَاهِبِ المخَالِفِينَ، وَالرَّدِّ عَليهِم.

وفي هذا الجانِبِ وَهوَ الجانِبُ العِلمِيُّ جَاءَت هذه الرِّسَالة، وَقد اشتمَلَت عَلىٰ قَوَاعِدَ في بَابِ الأسماءِ وَالصِّفَاتِ، مَعَ بَيانِ مَعَانِيهَا وَأَدِلَّتِها، وَتقريرِ أئمَّةِ السَّلَفِ لها، كُلُّ ذلك عَلَىٰ سَبِيلِ الإيجازِ[1]؛ لِيَسهُلَ حِفظُها،

(١) وقد بسطت هذه المسائل في رسالتي الماجستير «**موافقة ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بـ: (باب: الأسماء والصفات)**».
=

وَفَهمُها، وَيَستَعِينَ بها المبتَدِي، وَلا يَستَغني عنها المنتَهِي.

واللهَ أَسأَلُ أن يجعَلَهَا خَالِصَةً لِوجهِهِ الكرِيمِ، وَأَن يَنفَعَ بها المسلِمِينَ، وَيُلقِيَ لها القبُول.

كتبه

أحمد محمد النجار

في حرم المدينة النبوية -حرسها الله-

٤ / ذي القعدة/ ١٤٣٠هـ

البريد الإلكتروني:

anaseeh@hotmail.com

=

وقد أشرف عليها أ.د إبراهيم الرحيلي، وناقشها د. محمد بن عبد الوهاب العقيل، ود. سليمان السحيمي، وأجيزت بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولىٰ مع التوصية بالطبع. ولله الحمد والمنة.

الفصل الأول:
قواعد الاستدلال في باب الأسماء والصفات

وفيه عشرة قواعد:

قاعدة: «وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ».

قاعدة: «لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».

قاعدة: «أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ».

قاعدة: «وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَىٰ ظاهِرِهَا».

قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إِلىٰ العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ».

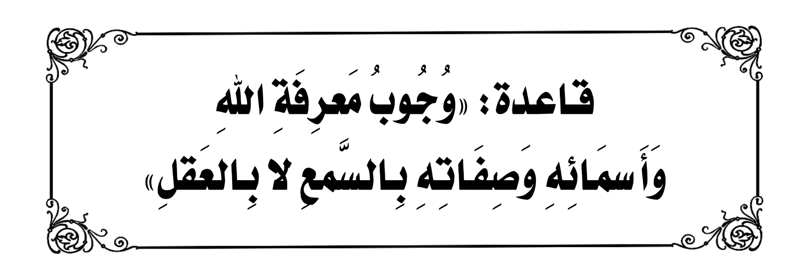
قاعدة: «الإِجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».

قاعدة: «الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إِثبَاتِ أَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ».

قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صفات كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَىٰ بِها، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صفات نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أَولَىٰ بِالتَّنَزُّهِ عنها».

قاعدة: «دَلالَةُ الأَثَرِ عَلَىٰ المُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».

قاعدة: «المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ قَطُّ».



قاعدة: «وُجُوبُ مَعرِفَةِ الله وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أَنَّ تَرَتُّبَ الثوابِ والعقَابِ علىٰ اعتقَادِ شيءٍ لا يَثبُتُ إلا بالكتابِ والسنةِ، فاللهُ سبحانه لا يُعاقِبُ إلا بعدَ إرسَالِ الرسُلِ؛ وذلك أَنَّ الخلقَ لا يَعلَمُونَ ما يُحبُّهُ اللهُ ويرضاه، ولا يَعرفُونَ ما يَستحِقُّهُ اللهُ مِن أسمائِهِ الحسنىٰ وصفاتِهِ العليا التي تَعجَزُ العُقُولُ عَن مَعرِفَتِها إلا بالرسُلِ الذين أَرسَلَهُمُ اللهُ إلىٰ عبادِهِ.

وأما العَقلُ فإنَّه لا يوجِبُ شيئًا وإن عَرَفَهُ، وَمعرِفَةُ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ مِن حَيثُ الإجمالُ عَن طريقِ العَقلِ مُمكِنَةٌ غيرُ واجِبَةٍ، وإنما الوُجوبُ عن طريقِ السمعِ.

فَمَا جاءَ به كتابُ اللهِ أو ما أخبَرَ به نبيُّهُ ﷺ فإنه لا يَسَعُ أَحَدًا مِن خَلقِ اللهِ قامَت عليه الحجَّةُ رَدُّهُ؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ به، وصحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ القولَ بِهِ، فمَن خَالفَ ذلك بعدَ ثُبُوتِ الحجَّةِ عليه فهو كافِرٌ، وأما قبلَ ثبوتِ الحجَّةِ عليه فمعذُورٌ بالجهلِ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يجبُ إلا بالشرعِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قد دَلَّت الأدلةُ مِنَ الكتاب والسنة علىٰ تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ في هذه الآيةِ الكريمةِ أنَّ استحقاقَ العَذَابِ إنما يكونُ بعد بُلُوغِ الحجَّةِ الرسَاليَّةِ، فإذا كان العَذَابُ مُرتَفِعًا عن الخلقِ قبلَ بُلُوغِ الحجَّةِ الرساليَّةِ مَعَ وُجودِ العَقلِ، دلَّ ذلك علىٰ أنَّ الحجَّةَ مُتعَلِّقَةٌ بالسمعِ لا بالعَقلِ، وهذا شامِلٌ لبابِ الأسماءِ والصفَاتِ وغيرِهِ.

وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**كان رجُلٌ يُسرِفُ علىٰ نفسِهِ فلمَّا حَضَرَهُ الموتُ قال لبنيه: إذا أنا مِتُّ فأحرقُوني، ثم اطحَنُوني، ثم ذرُّونِي في الريحِ، فواللهِ لئن قَدِرَ علي ربي ليعذبني عذابًا ما عَذَّبَهُ أحدًا، فلما مات فُعِلَ به ذلك، فَأَمَرَ اللهُ الأرضَ فقال: اجمعي ما فيك منه، ففَعَلَت؛ فإذا هو قائمٌ فقال: ما حملك علىٰ ما صنعتَ؟ قال: يا ربِّ خَشيَتَكَ حملَتنِي، فَغَفَرَ له**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ عذَرَ هذا الرجُلَ لَمَّا جَهِلَ صفةً مِن صفاتِهِ ﷻ،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: (ص٥٨٧) (ح٣٤٨١)، ومسلم في كتاب التوبة، باب: في سعة رحمة الله وأنها تغلب غضبه (ص١١٩٤) (ح ٦٩٨١).

فإنه قد أنكَرَ قُدرَةَ اللهِ سبحانه علىٰ جمعِهِ وإعادَتِهِ، وفي هذا دليلٌ علىٰ أنَّ الجهلَ ببعضِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ لا يكون صاحِبُهُ كافرًا؛ لأنَّ وُجوبَ معرفَةِ اللهِ وأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ يكُونُ بالسَّمعِ لا بالعقلِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)]

قال الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ وقد سُئِلَ عن صفاتِ اللهِ وما يُؤمَنُ به فقال: «للهِ تعالىٰ أسماءٌ وصفَاتٌ جاءَ بها كتابُهُ، وأخبرَ بها نبيُّهُ ﷺ أمتَهُ لا يَسَعُ أحدًا مِن خلقِ اللهِ قامَت عليه الحجَّةُ رَدُّهَا؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بها، وصحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ القَولَ بها فيما رَوَىٰ عنه العُدُولُ، فإن خالفَ ذلك بعد ثُبُوتِ الحجَّةِ عليه فهو كافِرٌ.

فأمَّا قبلَ ثبُوتِ الحجَّةِ عليه فمعذُورٌ بالجهلِ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعَقلِ، ولا بالرَّوِيَّةِ والفِكرِ، ولا نُكَفِّرُ بالجهلِ بها أحدًا إلا بعدَ انتهَاءِ الخبَرِ إليه بها»(١).

فقد قرَّر الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ مَن جَهِلَ شيئًا مِن أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ بعدَ قيَامِ الحجَّةِ عليه فإنه لا يكونُ مَعذُورًا، وأما قبلَ ثُبُوتِ الحجَّةِ عليه فإنه

(١) ذكره ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٦٥) من طريق ابن أبي حاتم، عن يونس بن عبد الأعلىٰ به. وسنده صحيح.

يكُونُ مَعذُورًا لجهلِهِ، فطريقَةُ إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ الشرعُ، وبه يَثْبُتُ الوجُوبُ علىٰ المكلَّفِ.

[أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]

وقال الإمام اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وُجُوبُ معرفَةِ اللهِ تعالىٰ وصفاتِهِ بالسَّمعِ لا بالعَقلِ»(١).

فقد صرَّحَ الإمامُ اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّ معرفَةَ اللهِ وأسمائه وصفَاتِهِ وُجُوبُها مُتَعَلِّقٌ بالسمعِ لا بالعَقلِ.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا خلافَ بينَ المسلمين في أنَّ كتابَ اللهِ لا يجوزُ رَدُّهُ بالعقلِ، بَل العَقلُ دلَّ علىٰ وجُوبِ قَبُولِهِ والائتمَامِ به، وكذلك قولُ الرَّسُولِ ﷺ إذا ثَبَتَ عنه لا يجوزُ رَدُّهُ، وأنَّ الواجِبَ ردُّ كُلِّ ما خالفهُما أو أحدهما.

واتفقَ السلَفُ علىٰ أنَّ معرفَةَ اللهِ مِن طريقِ العَقلِ ممكِنَةٌ غيرُ واجبَةٍ، وأنَّ الوُجُوبَ مِن طريقِ السمعِ؛ لأنَّ الوعيدَ مُقتَرِنٌ بذلك قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء:١٥]، فلمَّا عَلِمنا بوجُودِ العَقلِ قَبلَ الإرسَالِ، وأنَّ العَذَابَ مُرتَفِعٌ عن أهلِهِ، وَوَجَدنا مَن خالَفَ الرُّسُلَ والنصوصَ مُستَحِقًّا

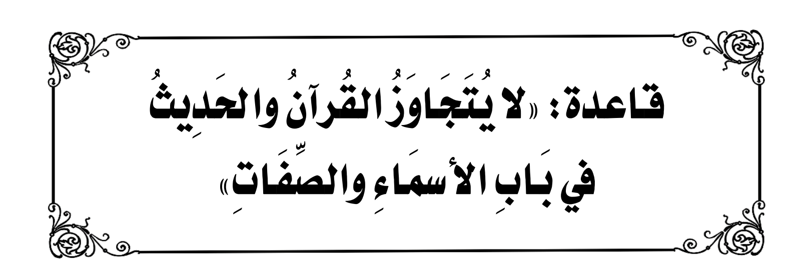
(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٢١٦).

للعذابِ بَيَّنَّا أنَّ الحجَّةَ هي ما وَرَدَ به السمعُ لا غيرَ »[١].

فقد قرَّر الإمامُ السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ -بكلامٍ نفيسٍ- أنَّ معرفَةَ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ بالعقلِ ممكِنَةٌ لكن بيَّن أنَّ الوجوبَ مُتَعَلِّقٌ بالشرعِ لا بالعقلِ، كما بيَّن الحجَجَ علىٰ هذه القاعدَةِ فذَكَرَ منها أنَّ العقلَ موجُودٌ قبل إرسَالِ الرسلِ ومع ذلك فالعَذَابُ مُرتَفِعٌ عن أهلِهِ أصحَابِ العُقُولِ.



(١) الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص١٣٥-١٣٧).



المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة قد سيقَت لبيانِ مَأخَذِ بابِ الأسماءِ والصفات نفيًا وإثباتًا، فما وردَ إثباتُهُ للهِ تعالىٰ من أسماءٍ وصفاتٍ في الكتاب والسنة وَجَبَ إثباتُهُ، وما وَرَدَ نفيُهُ عنِ اللهِ من أسماءٍ وصفاتٍ في الكتاب والسنة وَجَبَ نفيُهُ، فلا يُثبَتُ لله إلا ما أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ، أو أثبتَهُ له رسولُهُ ﷺ، ولا يُنفَىٰ عنه إلا ما نفاهُ اللهُ عن نفسِهِ، أو نفاهُ عنه رسولُهُ ﷺ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إليك بعض الأدلةِ الدالةِ علىٰ تقرير هذه القاعدَةِ:

قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أنَّه حَرَّم التَّقَوُّلَ عليه بلا عِلمٍ، ووَصفُ

اللهِ تعالىٰ بما لم يَصِف به نفسَهُ، أو بما لم يَصِفهُ به رسولُهُ ﷺ، منَ التقَوُّلِ عليه بلا عِلم، وهو محرَّمٌ بنَصِّ القرآنِ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نهىٰ عَن قَفوِ ما ليسَ لنا به عِلمٌ، وَمِن ذلك وَصفُ الله تعالىٰ بما لم يصِف به نفسَهُ، أو يَصِفه به رسولُهُ ﷺ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجُلٌ لابنِ عباس رضي الله عنه: إني أَجِدُ في القرآنِ أشياء تختلِفُ عليَّ؟ قال تعالىٰ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، فكأنَّهُ كان ثم مَضَىٰ؟

فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سمَّىٰ نفسَهُ بذلك»[1].

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ هو الذي سمَّىٰ نفسه، ولم يُسَمِّهِ بذلك أحَدٌ مِن خلقِهِ، فدَلَّ علىٰ أنَّه يُقَرِّرُ أنَّ أسماءَ الله وصفاتِهِ توقيفِيَّةٌ؛ إذ إنَّ أسماءَ اللهِ مُتضَمِّنَةٌ لصفاتِهِ، فلا يُتَجَاوَزُ القرآنُ والحديثُ في باب الأسماء والصفات.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة (ص٨٤٩).

[عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)]

وقال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ: «كنَّا والتابعون مُتَوَافِرون نقول: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فوق عرشِهِ، ونُؤمِنُ بما وَرَدَت به السنةُ مِن صفاتِهِ»(١).

ذكَرَ الإمامُ الأوزاعيُّ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ التابعين مُتَوَافِرون علىٰ الإيمان بما وَرَدَت به السنةُ من الصفاتِ، فكُلُّ ما وَرَدَت به الأحاديثُ الصحيحَةُ من الصفاتِ يُؤمِنُون به، فلا يَتَجَاوَزُون الكتابَ والسنةَ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «نَعبُدُ اللهَ بصفاتِهِ كما وَصَفَ به نفسَهُ، قد أجملَ الصفَةَ لنفسِهِ، ولا نَتَعَدَّىٰ القرآنَ والحديثَ، فنقولُ كما قالَ، ونصفُهُ كما وصَفَ نفسَهُ، ولا نَتَعَدَّىٰ ذلك»(٢).

فقد بيَّن الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ أننا نصِفُ اللهَ بما وصَفَ به نفسَهُ، وما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ إما أن يكونَ في القرآنِ، وإمَّا أن يكونَ فيما أخبَرَ به النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولهذا قال: لا نَتَعَدَّىٰ القرآنَ والحديثَ.

[أبو محمد الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ)]

وقال الإمام البربهاري رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم -رحمك الله-: أنَّ الكلامَ في

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٥)، وجوَّد إسناده ابنُ حجر في فتح الباري (١٣/ ٥٠٠).

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٢٦) وسند ابن بطة صحيح.

الربِّ تعالىٰ محدَثٌ، وهو بدعَةٌ وضلالَةٌ، ولا يُتكلَّمُ في الربِّ، إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ في القرآنِ، وما بيَّن رسولُ اللهِ ﷺ لأصحابِهِ، وهو -جلَّ ثناؤه- واحدٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١]»(١).

بيَّن الإمامُ البربهاري رَحِمَهُ اللهُ أنَّ وَصفَ اللهِ بما لم يَرِد في الكتاب والسنةِ محدَثٌ وهو بدعَةٌ وضلالَةٌ، كما بيَّن أنَّه لا يُتكلَّمُ في الربِّ ، إلا بما جاء في الكتاب والسنةِ.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ: «وقد اتَّفَقَت الأئمةُ علىٰ أنَّ الصفاتِ لا تُؤخَذُ إلا توقِيفًا»(٢).

نقل الإمامُ السجزي رَحِمَهُ اللهُ اتفاقَ الأئمةِ علىٰ أنَّ بابَ الأسماءِ والصفاتِ لا يُتجاوَزُ فيه القرآنُ والحديثُ، فالصفَاتُ لا تؤخَذُ إلا توقيفًا.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «فلا يَصِفُهُ ذَوُو العقُولِ إلا بخبَرٍ، ولا خَبَرَ في صفَاتِ اللهِ إلا ما وَصَفَ نفسَهُ به في كتابِهِ، أو علىٰ لسان رسُولِهِ ﷺ، فلا نَتَعَدَّىٰ ذلك إلىٰ تشبِيهٍ أو قياسٍ(٣) أو تمثيلٍ أو تنظيرٍ، فإنَّه ليسَ كمثلِهِ

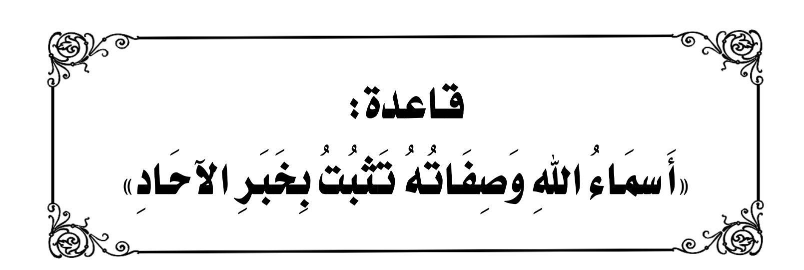
(١) شرح السنة (ص٦٣).
(٢) الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص١٧٨).
(٣) والمراد بنفي القياس هنا هو: القياس الذي يقتضي المماثلة بين الخالق والمخلوق.

شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ»[١].

ذكرَ الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ طريقَةَ ذَوِي العقولِ السليمَةِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ الخبَرُ الصحيحُ فلا يتجاوَزُونَهُ؛ لأنَّ اللهَ غَيبٌ، ولا سبيلَ لمعرفَةِ الغيبِ إلا بالخبَرِ، فلا نَتَعَدَّىٰ ذلك إلىٰ تشبيهٍ أو قياسٍ أو تمثيلٍ.

* * *

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ٤٦٣).



المعنىٰ الإجمالي:

تضمنت هذه القاعدَةُ: إثبَاتَ الأسماءِ وَالصِّفَاتِ بحديثِ الآحَادِ، وَحَدِيثُ الآحادِ قَد عرَّفه الحافِظُ ابنُ حجر العسقلاني بقولِهِ هو: «كُلُّ خبَرٍ لم يَبلُغ مَبلَغَ التواتُرِ»(١).

فأسماءُ اللهِ وصفَاتُهُ تَثبُتُ بالسنَّةِ الصحيحَةِ سواءٌ كانت السنةُ متواترةً أو من قبيلِ الآحادِ، والتفريقُ بينهما في الاحتجَاجِ قولٌ مُبتدَعٌ مخالِفٌ لطريقَةِ السلف، فإذا صحَّ الخبَرُ عن رسُولِ اللهِ ﷺ؛ فإنَّه لا يكونُ إلا حقًّا، وإن كان من طريقِ الآحادِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قد دلَّت الأدلةُ علىٰ هذه القاعدة، ومن هذه الأدلةِ:

قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ

(١) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر لابن حجر (ص٤٣-٤٧).

﴿ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٣٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أمرَ بالاستسلامِ لأمرِهِ وأمرِ رسولِهِ ﷺ، وحذَّرَ من عصيانِهِ وعصيانِ رسُولِهِ ﷺ، ولم يُفَرِّق في ذلك بينَ متواترٍ وآحادٍ.

وقوله: «أمرًا» نكرةٌ في سياق الشرطِ، والنكرةُ في سياقِ الشرطِ تَعُمُّ كما هو مُقرَّرٌ عند الأصوليين، فقوله: «أمرًا» يَعُمُّ كلَّ أمرٍ سواء أكان في العقيدةِ أم في الأحكامِ.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآية دلت علىٰ وجُوبِ الأخذِ بما جاءَ به النبيُّ ﷺ، والانتهاءِ عمَّا نهىٰ عنه، وهو شاملٌ لما ثَبَتَ عن النبيِّ ﷺ عن طريقِ التواترِ، أو عن طريقِ الآحاد؛ إذ قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ﴾ عامٌّ شاملٌ لأخبارِ الآحاد، والتواترِ؛ فإنَّ «ما» من ألفاظِ العمومِ.

وعن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «**إِنَّكَ تَأْتِي قَومًا مِن أَهلِ الكِتَابِ، فَادعُهُم إِلَىٰ شَهَادَةِ أَن لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ...**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يبعَثُ الآحاد مِن أصحابِهِ ﷺ إلىٰ أطرافِ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب: الدعاء إلىٰ الشهادتين وشرائع الإسلام (ص٣١) (ح ١٢١).

البلادِ لِيُعَلِّمُوا الناسَ أمورَ العقائِدِ والأحكام، ويُقِيموا عليهم الحجة، كما أرسَلَ معاذًا في هذا الحديث.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)]

قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنا والتابعونَ مُتوافِرونَ نقول: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فوقَ عرشِهِ، وَنُؤمِنُ بما وَرَدَت به السنةُ من صفَاتِهِ»[١].

بيَّن الإمامُ الأوزاعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ التابعين متوافرونَ علىٰ الإيمانِ بما وَرَدَت به السنةُ من الصفَاتِ، فلم يُفرِّقُوا بين المتواتِرِ والآحادِ، بل كُلُّ ما وَرَدَت به الأحاديثُ الصحيحةُ مِنَ الصفاتِ يؤمِنونَ به.

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَلو جازَ لأحدٍ مِنَ الناسِ أن يقولَ في علمِ الخاصَّةِ: أَجمَعَ المسلمون قديمًا وحديثًا علىٰ تَثبيتِ خبَرِ الواحِدِ والانتهاءِ إليه، بأنه لم يَعلَم مِن فقهاءِ المسلمين أحَدٌ إلا وقد ثَبَّتَهُ، جازَ لي، ولكن أقول: لم أَحفَظ عن فقهاءِ المسلمين أنهم اختَلَفُوا في تثبيتِ خبَرِ الواحِدِ»[٢].

فقد ذَكَرَ الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه لم يحفَظ عن فُقَهَاءِ المسلمين أنهم

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٥)، وجوَّد إسناده ابنُ حجر في فتح الباري (١٣/ ٥٠٠).

(٢) الرسالة (ص٤٥٧).

اختلَفُوا في حُجِّيَّةِ خبر الآحادِ، سواء كان ذلك في بابِ الاعتقَادِ أو في غيرِهِ مِنَ الأبوابِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

سُئِلَ أحمدُ بن حنبل عن الأحاديثِ التي تُروىٰ عن النبيِّ ﷺ: «**إنَّ اللهَ ينزِلُ إلىٰ السماءِ الدنيا**»(١) فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ : «نُؤمِنُ بها، ونُصَدِّقُ بها، ولا نَرُدُّ شيئًا منها، إذا كانت أسانِيد صحاح، ولا نَرُدُّ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ قولَهُ، وَنَعلَمُ أنَّ ما جاءَ به الرسُولُ ﷺ حَقٌّ»(٢).

فقد ذَكَرَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الأحاديثَ إذا كانت أسانيدُهَا صحيحَةً، فإننا نُؤمِنُ بها، ونُصدِّقُ بها، ولا نَرُدُّ شيئًا منها، ولو كانت خبَرَ آحادٍ، فالعبرَةُ في الاحتجاجِ عند الإمامِ أحمدَ وغيرِهِ من أئمة السلف بصحَّةِ السندِ، لا لكونِهِ مُتَوَاتِرًا أو آحَادًا.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وقال الإمامُ إسحاقُ بن راهُويَه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «دَخَلتُ علىٰ ابنِ طاهر فقال: ما هذه الأحاديثُ تَروُون «**أنَّ اللهَ ينزلُ إلىٰ السماء الدنيا**»؟ قلت: نعم، رواها

(١) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب: الدعاء والصلاة من آخر الليل (ص١٨٣) (ح١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل (ص٣٠٧) (ح١٧٧٢).

(٢) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٠٢) عن حنبل به.

الثقَاتُ الذين يَروُون الأحكامَ، فقال: يَنزِلُ وَيَدَعُ عَرشَهُ؟ فقلت: يَقدِرُ أن ينزِلَ مِن غيرِ أن يخلُوَ منه العرش؟ قال: نعم، قُلتُ: فَلِمَ تتكلَّمُ في هذا؟!»[(١)].

فقد قرَّر الإمامُ إسحاق رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ أحاديثَ الثقاتِ يُحتجُّ بها في بابِ الاعتقادِ، وَأشارَ إلىٰ نُكتةٍ لطيفةٍ وهي: أنَّ الرواةَ الذين اعتُمِدَ عليهم، وقُبِلَت أحاديثُهُم في بابِ الأحكام هم الذين رَوَوا أحاديثَ الصفات، وبالتالي يجبُ أن تُقبَلَ أحاديثُهُم في باب الاعتقادِ؛ إذ لا دليلَ علىٰ التفريقِ بينَ البابين.

[شريك بن عبد الله القاضي (٢٧٧هـ)]

عن عباد بن العوام قال: «قَدِمَ علينا شريكٌ فسألنَاه عن الحديث «**إنَّ اللهَ ينزِلُ ليلَةَ النصفِ من شعبانَ**» قلنا: إنَّ قوما يُنكرونَ هذه الأحاديثَ؟ قال: فما يقولون؟ قلنا: يطعَنُونَ فيها، فقال: إنَّ الذينَ جاءُوا بهذه الأحاديثِ هم الذين جَاءُوا بالقرآنِ، وبأَنَّ الصلواتِ خمسٌ، وبحجِّ البيتِ، وَبِصَومِ رمضانَ، فما نَعرِفُ اللهَ إلا بهذه الأحاديثِ»[(٢)].

فقد أَنكَرَ الإمامُ شريك رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ من يُنكِرِ أحاديثَ الصفَاتِ ويطعَنُ فيها، وبيَّن أنَّ الذين جاءُوا بهذه الأحاديثِ هم الذين جاءُوا بالقرآنِ، وبأركانِ الإسلام، فيجبُ قَبولُ حديثِهِم مُتواترًا كان أو آحَادًا.

---

(١) ذكره ابن تيمية في شرح حديث النزول (ص١٥٢)، والذهبي في العلو (٢/ ١١٢٥).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ٢٧٣) من طريق أبي معمر، عن عباد به. وسنده صحيح.

[أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٢٠هـ)]

وقال الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه السُّنَنُ كُلُّها نُؤمِنُ بها، ولا نقولُ فيها: كيف؟ والذين نَقَلُوا هذه السنَنَ: هم الذين نَقَلُوا إلينا السنَنَ في الطهارةِ، وفي الصلاةِ، والزكاةِ، والصيامِ، والحجِّ، والجهادِ، وسائر الأحكامِ من الحلالِ والحرامِ، فَقَبِلَها العلماءُ منهم أحسَنَ قبولٍ، ولا يَرُدُّ هذه السنَنَ إلا مَن يذهَبُ مذهَبَ المعتزلَةِ، فمَن عارَضَ فيها أو رَدَّها، أو قال: كيف؟ فاتَّهِمُوهُ واحذَرُوهُ»[1].

فقد قرَّر الإمامُ الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الأخبارَ إذا صَحَّت عن رسولِ الله ﷺ فإنه يجبُ الإيمانُ بها ولو كانَت خبَرَ آحادٍ، وبيَّن أنَّ الرواةَ الذين اعتُمِد عليهم، وقُبِلَت أحاديثُهُم في بابِ الأحكامِ هم الذين رَوَوا أحاديثَ الصفاتِ، فكيف تُقبلُ أحاديثُهُم في الأحكامِ دونَ الصفاتِ، وإذا أَبطَلنا قولَهُم في الصفَاتِ وَجَبَ رَدُّ قولِهِم في الأحكامِ، فَتَبطُلُ الشريعَةُ، ويَذهَبُ الدِّين، كما قرَّر أنه لا يَرُدُّ هذه السنَنَ إلا مَن يَذهَبُ مذهَبَ المعتزلَةِ الذين يَرُدُّونَ خبَرَ الآحادِ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليسَ في الاعتقَادِ في صفاتِ اللهِ وأسمائِهِ إلا ما جاءَ مَنصُوصًا في كتابِ اللهِ، أو صَحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ، أو أجمَعَت

---

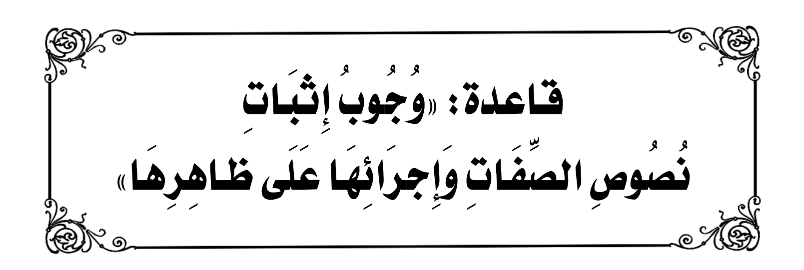
(١) كتاب الشريعة (٢/ ١٠٦٨).

عليه الأمةُ، وما جاءَ مِن أخبارِ الآحَادِ في ذلك كُلِّه أو نحوِه يُسَلَّمُ له، ولا يُنَاظَرُ فيه»[١].

فقد صرَّح الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ ما جاءَت به أخبارُ الآحادِ من أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ فإنَّه يجبُ قبولُها، ولا يُنَاظَرُ فيها.

* * *

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٣).



قاعدة: «وُجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه قاعدَةٌ عظيمَةٌ من القواعِدِ التي بنىٰ عليها أهلُ السنةِ والجماعة منهَجَهُم في بابِ الأسماء والصفاتِ، وهي من أهمِّ القواعِد في باب الأسماءِ والصفاتِ.

ومضمونها: وُجُوبُ إثباتِ نصوصِ الصفَاتِ علىٰ ما يتبَادَرُ إلىٰ العَقلِ السَّليمِ مِنَ المعاني، من غيرِ تمثيلٍ، ولا صرفٍ لها عن ظاهِرِها؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ.

وبالتالي فالواجِبُ أن تُجرَىٰ النصوصُ علىٰ ما تقتضِيهِ اللغةُ العربيَّةُ، كما يجبُ حملُ الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النبويَّةِ علىٰ عادَةِ العَرَبِ في الكلامِ، ومفهُومِها في الخطَابِ، فلا يَصِحُّ العدول عن مَعهُودِ العرَبِ في خطابِها إلىٰ شَوَاذِّ اللغَةِ، وَوَحشِيِّ الألفاظِ، وغرَائِبِ الكلام، بل الواجِبُ إجراءُ النصوصِ علىٰ ظاهِرِها.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ متضافِرَةٌ في الدلالةِ علىٰ هذه القاعِدَةِ من قواعِدِ الاستدلالِ، وَمِن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ في هذه الآية الكريمةِ أنَّ القرآنَ نَزَلَ بلغَةِ العرَبِ ولسَانِهِم، فَوَجَبَ فهمُهُ علىٰ ما يقتضيه الظَّاهِرُ من هذا اللسانِ العربي، وإلا لما كانَ هناك فرقٌ بينَ أن يكونَ باللغَةِ العربيَّةِ أو غيرِها، وَمِنَ الآياتِ القرآنيَّة التي يجبُ إجراؤُها علىٰ ما تقتضيه اللغَةُ العربية آياتُ الأسماءِ والصفاتِ.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل:٦٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ القرآنَ بالبيانِ والهدىٰ، وأنَّ الرسولَ ﷺ مُبَيِّنٌ للناسِ هذا الكتاب، وهذا يُفيدُ أنَّ النصوصَ مبيَّنَةٌ مفهومَةٌ علىٰ ما يقتضيه ظاهِرُها منَ اللسان العربي، فلو كان الظاهِرُ غيرَ مُرادٍ لجاء البيانُ مِن عندِ النبيِّ ﷺ بذلك؛ إذ تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجَةِ غيرُ جائزٍ.

وقال تعالىٰ: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص:٢٩].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أمَرَ بتدَبُّرِ القرآنِ، وَحَضَّنا علىٰ تعَقُّلِهِ وتفهُّمِهِ، ولا يكونُ ذلك إلا بفهمِهِ علىٰ ما يقتضيهِ ظاهِرُ اللسانِ العربي، وهو شاملٌ لآيات الصفاتِ وغيرِها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عمر (٨٤هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عمر ﭭ: «خَلَقَ اللهُ أربعَةَ أشياء بيده: آدمُ، والعرشُ، والقلمُ، وجناتُ عدنٍ. ثم قال لسائر الخلق: كُن فكان»[(١)].

فقد أثبَتَ ابنُ عمر ﭭ اليَدَ للهِ حقيقَةً علىٰ ما يقتضيهِ اللسانُ العربيُّ، وَأجرَاها علىٰ ظاهِرِها ولم يحمِلها علىٰ المجازِ فَيُؤَوِّلُها علىٰ غيرِ حقيقَتِها.

[أبو العالية الرياحي (٩٣هـ)]

وقال الإمام أبو العالية رَحِمَهُ اللهُ **عند قوله تعالىٰ:** ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ﴾ [البقرة:٢٩]: «ارتفع»[(٢)].

(١) أخرجه الدارمي في نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٩٨)، والآجري في الشريعة (٣/ ١١٨٢).

والأثر صحيح، وقد جود إسناده الذهبي في العلو للعلي العظيم (١/ ٦٣٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ (ص١٢٧٦).

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾: «علا»[(١)].

أثبتَ الإمامان أبو العالية ومجاهد نصوصَ الصفَاتِ أجرياها علىٰ ظاهِرِها، مِن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فَفَسَّرا الاستواءَ علىٰ ظاهرِهِ بالارتفاعِ والعلُوِّ، وهو مُقتَضَىٰ اللسانِ العربيِّ.

[أبو عبد الله عكرمة مولىٰ ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]؛ يعني: اليدين»[(٢)].

[عبد الله بن أبي مليكة (١١٧هـ)]

وسئل ابن أبي مليكة عن يَدِ اللهِ: أواحدةٌ أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان[(٣)].

فقد قرَّر الإمامان عكرمة وابن أبي مليكة أنَّ اليَدَ تثبتُ للهِ حقيقَةً، وتُجرَىٰ علىٰ ظاهِرِها، ولهذا لما سئل ابن أبي مليكة عن اليَدِ أهي واحدة أم اثنتان قال: اثنتان.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ (ص١٢٧٦).

(٢) أخرجه الدارمي في نقض عثمان علىٰ المريسي (١٢٢).

(٣) أخرجه الدارمي في نقض عثمان علىٰ المريسي (١٢٢-١٢٣) وسنده صحيح.

[الوليد بن مسلم (١٩٥هـ)]

وعن الوليد بن مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «سألتُ الأوزاعيَّ، والثوريَّ، ومالكَ ابنَ أنس، والليثَ بن سعد: عن الأحاديثِ التي فيها الصفات؟ فَكُلُّهُم قال: أمِرُّوها كما جَاءَت بلا كيف»[1].

نَقَلَ الإمامُ الوليد رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقلَ المقِرِّ عن أئمَّة الدنيا في زمانِهم الأوزاعيِّ، والثوريِّ، ومالك بن أنس، والليث بن سعد أنَّ أحاديثَ الصفاتِ تُجرَىٰ علىٰ ظاهِرِها بلا كيف.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمامُ أحمد أيضًا لما سُئِلَ عن أحاديث الصفات: «نُمِرُّها كما جاءَت»[2].

صرَّح إمامُ أهلِ السنة والجماعة بأنَّ أحاديثَ الصفاتِ تُمَرُّ كما جَاءَت؛ وذلك بإثباتِها علىٰ ظاهِرِها بلا كيفَ ولا مِثل.

[محمد بن عيسىٰ الترمذي (٢٧٩هـ)]

وقال الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد قالَ غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلم في هذا

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٨٢)، والبيهقي في الاعتقاد (ص١١٤)، والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٧٠-٧١) وهو حسن.

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٢٧) من طريق عبد العزيز عن الصيدلاني عن المروذي به وسند ابن بطة صحيح.

الحديثِ -أي: حديث: «**إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيربيها...**»[(١)]- وما يشبهُ هذا من الرواياتِ مِنَ الصفاتِ، و«نزول الرب -تبارك وتعالىٰ- كل ليلة إلىٰ السماء الدنيا»، قالوا: قد تَثبُتُ الروَاياتُ في هذا، ويُؤمَنُ بها ولا يُتوَهَّم، ولا يقال كيف؟ هكذا رُوِيَ عن مالك، وسفيانَ بنِ عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف.

وهكذا قولُ أهلِ العلمِ مِن أهلِ السنةِ والجماعَةِ.

وأما الجهميةُ فَأنكَرَت هذه الروايَات، وقالوا: هذا تَشبيهٌ.

وقد ذَكَرَ اللهُ ﷻ في غيرِ موضِعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبصَرَ، فَتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآيات ففسَّرُوها علىٰ غيرِ ما فسَّر أهلُ العلم، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يخلُق آدمَ بيدِهِ. وقالوا: إنَّ معنىٰ اليد هاهنا القُوَّة.

وقال إسحاقُ بن إبراهيم: إنما يَكُونُ التشبيهُ إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ، فإذا قال سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ فهذا التشبيهُ، وأما إذا قال كما قال الله تعالىٰ: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمعٍ ولا كسمعٍ، فهذا لا يَكُونُ تَشبِيها، وهو كما قال الله تعالىٰ في كتابه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١]»[(٢)].

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الزكاة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في فضل الصدقة (ص١٦٦) (ح ٦٦٢)، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٢) جامع الترمذي (ص١٦٧).

نقلَ الإمامُ الترمذيُّ عن غيرِ واحِدٍ من أهلِ العلم أنَّ أحاديثَ الصفَاتِ تُمَرُّ كما جَاءَت علىٰ ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ بلا مِثلَ ولا كيفَ، وهذا هو حقيقَةُ إثباتِ النصوصِ وإجرائِها علىٰ ظاهِرِها، كما بيَّن أنَّ الجهميَّةَ لم يُسَلِّمُوا لأحاديثِ الصفاتِ، ولم يجرُوها علىٰ ظاهِرِها، وَزَعَمُوا أنَّ إثباتَ النصوصِ علىٰ ظاهِرِها تشبيهٌ.

فالجهميَّةُ هم سَلَفُ كلِّ مَن صَرَفَ النصَّ عن ظاهِرِه بلا دليلٍ شرعيٍّ مُدَّعِيًا أنَّ ظاهِرَه التشبيهُ.

وبيَّن الإمام الترمذي أنَّ حقيقَةَ التشبيهِ المذمُومِ ما ذكرَهُ الإمام إسحاق بن راهُويَه مِن أنَّ التشبيهَ يكونُ إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يد.

كما ذكَرَ الإمامُ الترمذي أنَّ القولَ بما قال اللهُ ورسولُهُ ﷺ بلا كيف لا يُعدُّ ذلك تشبيهًا.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الواجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ اللهَ تعالىٰ إذا وَصَفَ نفسَهُ بصفَةٍ هي معقولَةٌ عند العَرَبِ، والخطابُ وَرَدَ بها عليهم بما يتعارَفُون بينهم، ولم يُبَيِّن سبحانه أنها بخلاف ما يَعقِلُونَهُ، ولا فسَّرَها النبيُّ ﷺ لما أدَّاها بتفسيرٍ يخالِفُ الظاهِرَ، فهي علىٰ ما يعقِلُونَهُ ويتعارَفُونَهُ»(١).

(١) الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص٢٢٧-٢٢٨).

أشارَ الإمامُ السجزي إلىٰ نكتةٍ لطيفةٍ وهي أنَّ اللهَ خاطبنا بما نعقِلُ ونفهَمُ، ومما أخبَرَنا اللهُ به ما وَصَفَ به نفسَهُ، فَوجَبَ فهمُها علىٰ ما يقتَضيهِ اللسانُ العربيُّ، كما بيَّن أنَّ اللهَ لو لم يُرِد منا أن نفهَمَها علىٰ ظاهِرِها لبيَّن أنها بخلافِ ما نعقِلُ ونفهَمُ، أو فسَّرها النبيﷺ بتفسيرٍ يخالفُ ظاهِرَها، وعلىٰ هذا فيجِبُ إجراءُ النصوصِ علىٰ ظاهِرِها، فتُمَرُّ كما جاءَت بلا كيف.

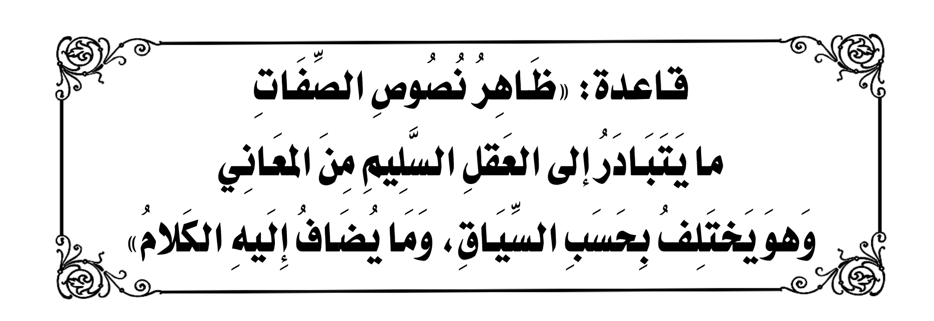
ومعنىٰ قولهم: «أمرُّوها كما جاءت»: إبقاءُ دلالتِها علىٰ ما جاءَت به مِنَ المعاني، ولو كانوا لا يعتقدونَ لها معنىٰ لقالوا: أَمِرُّوا لفظَها ولا تَتَعَرَّضُوا لمعانِيها.

وأما قولهم: «بلا كيف» ففيه إثباتُ حقيقَةِ المعنىٰ؛ لأنهم لو كانوا لا يعتقِدُونَ لها معنىٰ ما احتاجُوا إلىٰ نفيِ الكيفيَّة عنها، ولكانَ نفيُ الكيفية مِن لَغوِ الكلامِ[1].

ثم إنَّ ما جاء عن بعضهم أنه قال: «ولا تُفَسَّر» أو «قراءتها تفسيرها» فمرادهم بنفيِ التفسير: هو التفسيرُ الذي يخالِفُ ظاهرَها، وهو تفسيرُ الجهميةِ والمشبهةِ ومن وافقهم؛ حيث إن تفسيرَهُم مبنيٌّ علىٰ التمثيلِ والتكييف فقد قالوا: يدُ اللهِ كيدِ المخلوق، وسمعُ اللهِ كسمعِ المخلوق.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٤١-٤٢) وفتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ ابن عثيمين (ص٣٥-٣٦).



قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى العَقلِ السَّليمِ مِنَ المعَاني وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعِدَةُ مُكمِّلةٌ للقاعدة التي قبلها، وَمُوَضِّحةٌ لها؛ إذ إنَّ الظاهِرَ الذي يجبُ إجرَاءُ النُّصُوصِ عليه يُعرَفُ تارَةً مِن جِهَةِ أفرادِ الكلامِ، وتارَةً مِن جهَةِ التركيبِ.

والمرادُ بمعرفة الظاهر باعتبار أفراد الكلام: أن يُفهَمَ الكلامُ بفَهمِ أفرادِهِ مِن غيرِ قَرِينَةٍ، ولا نَظَرٍ في التركيبِ والسِّيَاقِ.

وأما المرادُ بمعرفة الظاهر باعتبار التركيب: أن يُفهَمَ الكلامُ بحسَبِ السياقِ، وَتَعَلُّقِ الكلامِ بما قَبلَهُ وبما بعدَهُ.

فإنَّ الكلمَةَ الوَاحِدَةَ قد يكونُ لها معنىٰ مُعَيَّن في سياقٍ مُعَيَّنٍ، ومعنىٰ آخر في سياقٍ آخرَ، والنَّظَرُ في تركيبِ الكَلامِ هو الذي يُعَيِّنُ المعنىٰ المرَاد.

كما تَضَمَّنَت هذه القاعدَةُ: أنَّ الإضَافَةَ تَتَنَوَّعُ دلالتها بحسَبِ المضَافِ إليه، فإذا أُضِيفَتْ الصفَةُ إلىٰ المخلُوقِ فإنَّهَا تكُونُ مناسِبَةً له، وإذا أُضِيفَتْ

إلىٰ الخالقِ فإنَّها تكونُ لائقَةً بِهِ.

فاليَدُ مثلًا إذا أُضِيفَتْ إلىٰ المخلوقِ فإنها تَكُونُ مناسِبَةً له، وإذا أضِيفَتْ إلىٰ الخالِقِ فإنها تكونُ لائقَةَ بجلاله سبحانه، وبالتالي لا يُعتَقَدُ أنَّ يدَ الخالقِ كيَدِ المخلوقِ أو العكس.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قد دلت علىٰ هذه القاعدة أدلة منها:

قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ تعالىٰ أَمَرَنا أن نَتَدَبَّرَ القرآنَ، وأخبَرَ أنَّه أنزَلَهُ لنَعقِلَهُ وَنَفهَمَهُ، ولا يكونُ التَّدَبُّرُ والتعَقُّلُ إلا لكلامٍ بَيَّنَ المتكلِّمُ مُرادَهُ به، فأمَّا مَن تَكَلَّمَ بلَفظٍ يحتمِلُ معانيَ كثيرَةً، وَلم يُبَيِّن مُرادَهُ منها، فهذا لا يُمكِنُ أن يُتَدَبَّرَ كلامُهُ ولا أن يُعقَلَ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢].

وقال تعالىٰ: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت:٣١].

وجه الدلالة: أنَّ القرية في الآية الأولىٰ يُرادُ بها أهلُها، لدلالةِ السِّيَاقِ علىٰ ذلك، فأهلُ القرية هم الذين يُسألونَ لا المساكِن والأبنِيَة، وأما الآيةُ

الثانيةُ فالمرادُ بالقريةِ فيها المساكِن؛ لتقديمِ الأهلِ على القَريَةِ.

وقال تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أضافَ اليَدَ تارَةً إلىٰ نفسِهِ وتارَةً إلىٰ المخلوقين، فاليدُ المضافَةُ إلىٰ المخلوقِ تكون مناسِبَةً له، واليدُ المضافَةُ إلىٰ الخالِقِ تكونُ لائقَةً به؛ لأن الإضافَة تتَنَوَّعُ دلالتُها بحسب المضافِ إليه.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابن عباس ﭭ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]: «عالمٌ بِكُم أينَمَا كنتُم»(١).

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

وقال الإمام مالك: «اللهُ ﻷ في السماءِ، وَعِلمُهُ في كلِّ مكانٍ لا يخلُو منه شيءٌ. وتلا هذه الآيَةَ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧]»(٢).

---

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٤٩)، والشوكاني في فتح القدير (٥/ ٢٢١).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٠٧)، وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٦٢).

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد لما سُئلَ عن رجلٍ أنه قال: إنَّ اللهَ مَعَنا، وتلا هذه الآيَةَ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة:٧]: «قد تجهَّمَ هذا؛ يأخذُونَ بآخِرِ الآيَةِ ويدَعُونَ أوَّلَها ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾؛ العلم معهم»[(١)].

فسَّر الأئمةُ المعيَّةُ في هذه الآية بحسَبِ ما دلَّ عليه سيَاقُ الآيةِ، فإنَّ الدلالَةَ في كلِّ موضِعٍ بحسَبِ سياقِهِ، ولا يُقالُ إنَّهم أوَّلوا النصَّ؛ لأنَّ ما دلَّ عليه السيَاقُ هو ظاهِرُ الخطابِ، المعيَّةَ في هذه الآية مقتضاها العلمُ؛ لدلالَةِ السياقِ، فإنَّ اللهَ ابتَدَأَ الآيةَ بالعلمِ وَخَتَمَها بالعلمِ، وهذا تقريرٌ منه أنَّ ظاهِرَ النصِّ يُفهَمُ بحسبِ سياقِهِ، وما احتفت به مِن قَرَائِنَ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يجوزُ الكلامُ في آياتِ الصفاتِ وأحاديث الإثباتِ لها، ونفي المثليَّةِ عنها، والإيمان بها إلا بما يُعرَفُ مِنَ اللغةِ العربية علىٰ سياقِ الكلامِ وملازمته»[(٢)].

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/ ١٦٠)، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص١٩٠).

(٢) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص١٢٥).

فقد قرَّر الإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه لا يجوزُ الكلامُ في آياتِ وأحاديث الصفاتِ إلا بما يُعرَفُ مِنَ اللغةِ العربية علىٰ سياقِ الكلامِ وتركيبه.

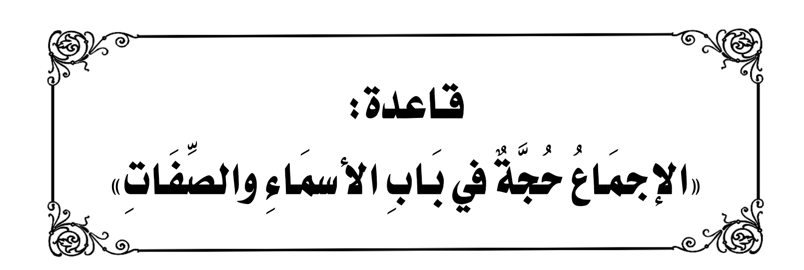
[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة : «فالنورُ وإن كَانَ اسمًا للهِ، فَقَد يَقَعُ اسمُ النُّورِ علىٰ بعضِ المخلوقين، فَلَيسَ معنىٰ النُّورِ الذي هو اسمٌ للهِ في المعنىٰ مثل النُّورِ الذي هو خَلقٌ للهِ»(١).

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ خزيمة أنَّ الصفَةَ تَتَنَوَّعُ دلالَتُها بحسَبِ المضافِ إليه، فَالنُّورُ إذا أُضِيفَ للهِ فإنه يليقُ به، وإذا أضيفَ للمخلُوقِ فإنَّه يُنَاسِبُهُ.

* * *

(١) كتاب التوحيد (١/ ٩٠).



قاعدة:
«الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمونُ هذه القاعدة: أنَّ الإجماعَ يُحتَجُّ به في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ نَفيًا وإثبَاتًا، فَيُثبَتُ للهِ ﷻ صفَاتُ الكَمَالِ عن طريقِ الإجماعِ، كما يُنفَىٰ عَنِ اللهِ ﷻ صفَاتُ النَّقصِ عنِ طريقِ الإجماعِ.

والإجماعُ هو: اتفاقُ مُجتَهِدِي الأمَّةِ في عَصرٍ علىٰ أَمرٍ، ولو كانَ الأمرُ فِعلًا اتفَاقًا كائنًا بعدَ النبيِّ ﷺ[1].

وهذه القاعِدَةُ المُهمَّةُ فرعٌ عَنِ القاعدَةِ الثانية وهي: «لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ»، وَمُندَرِجَة تحتها؛ وذلك لأنَّ الإجماعَ لابُدَّ أن يكونَ مُستَندًا إلىٰ دليلٍ مِنَ الكتابِ والسنةِ، وإلا كان قولًا في الدِّينِ من غيرِ دَليلٍ.

وَأفرَدْتُ هذه القاعدَةَ عن القاعِدَةِ الثانية مع كونِها مُندَرِجَةً تحتها؛ لأنَّ

(١) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي (٢/ ٢١١).

الإجماعَ قد ينْعَقِدُ مع عَدَمِ عِلمِنَا بالدَّليلِ الذي استَنَدَ عليه الإجماعُ، أو ضعفِهِ، وبالتَّالي يكونُ الإجماعُ حُجَّةً بنفسِهِ.

وكذلك أفرَدتُها: مِن بابِ تَنَوُّعِ طُرُقِ الاستدلالِ التي أثبَتَ بها أهلُ السنَّةِ بابَ الأسماءِ والصفَاتِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

لقد دلَّت علىٰ هذه القاعِدَةِ أدلَّةٌ كثيرةٌ مِنَ الكتابِ والسنة، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة:١٤٣].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ هذه الأمةَ بأنها وَسَطٌ، وَجَعَلَهُم شُهُودًا، والوَسَطُ هم: العُدُولُ الخيارُ، وفي هذا ثناءٌ عليهم وَمدحٌ لهم، والعُدُولُ الخيارُ لا يَتفقونَ علىٰ باطِلٍ، كما أنَّ كونَهُم شُهُودا يقتضي أنَّ إجماعَهُم حجَّةٌ.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ لا يجمعُ أمتي علىٰ ضلالَةٍ**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ نَفَىٰ جميعَ وُجُوهِ الضلالةِ عَن مجموعِ الأمةِ،

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في لزوم الجماعة (ص٤٩٠) (ح٢١٦٧)، والحديث بمجموع طرقه حسن، وقد صححه الألباني في تعليقه علىٰ سنن الترمذي (ح٢١٦٧).

فيكونُ إجماعُ الأمةِ حجَّةً فيجِبُ اتباعُهُ، وقوله: «ضلالة» نكرةٌ في سياقِ النَّفيِ فَتعُمُّ مسائِلَ الاعتقَادِ وغيرها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمدُ لما سُئِل عَمَّن يقول أنا أَقِفُ في القرآن تَوَرُّعًا: «ذاكَ شاكٌّ في الدِّينِ. إجماعُ العلماءِ والأئمَّةِ المتقدِّمين علىٰ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهُ غيرُ مخلُوقٍ، هذا الدِّينُ الذي أدرَكتُ عليه الشيوخَ، وَأدرَكَ الشُّيُوخُ مَن كان قبلَهُم علىٰ هذا»[1].

فقد استَدَلَّ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللهُ علىٰ أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ بالإجماعِ، وهذا مما يَدُلُّ علىٰ أنَّه يُقرِّرُ أنَّ الإجماعَ حجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام إسحاق بن راهُويَه رَحِمَهُ اللهُ: «الرحمنُ علىٰ العَرشِ استوىٰ، إجماعُ أهلِ العلمِ أنَّه فَوقَ العرشِ استَوَىٰ، وَيَعلَمُ كُلَّ شيءٍ في أسفلِ الأرضِ السابِعَةِ»[2].

---

(١) أخرجه ابن أبي يعلىٰ في طبقات الحنابلة (١/ ٤٦٠).

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٦٠)، والذهبي في العلو (٢/ ١١٢٨).

فقد استدَلَّ الإمامُ إسحاق رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ أنَّ اللهَ فوقَ العرشِ استوىٰ، ويعلمُ كلَّ شيءٍ في أسفَلِ الأرضِ السابعَةِ بالإجماع، وهذا مما يَدُلُّ علىٰ أنَّه يُقَرِّرُ أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رَدِّه علىٰ من قال: إنَّ اللهَ في كُلِّ مكانٍ: «لَقَد شَوَّهتُم معبودَكُم إذ كانت هذه صفَتَهُ، واللهُ أَعلَىٰ وَأَجَلُّ من أن تكونَ هذه صفتَهُ، فلابُدَّ لكم مِن أن تأتُوا بِبُرهانٍ بيِّنٍ علىٰ دعواكم مِن كتابٍ ناطِقٍ، أو سُنَّةٍ ماضِيَةٍ، أو إجماعٍ مِنَ المسلمين، ولن تَأتُوا بشيءٍ منه أبدًا»(١).

فقد احتَجَّ أيضًا الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ الجهمِيَّةِ ومَن وافَقَهُم أنَّه ليس عندهم إجماعٌ يحتَجُّون به علىٰ دعواهم، هذا مما يَدُلُّ علىٰ أنَّ الإجماعَ عنده حُجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمعَ المسلمُونَ مِن أهلِ السنَّةِ علىٰ أنَّ معنىٰ قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، ونحو ذلك من القرآن: أنه عِلمُهُ، وأنَّ اللهَ تعالىٰ فوقَ السموات بذاته، مُستَوٍ علىٰ عرشِهِ كيف شاءَ»(٢).

---

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص٤٢).

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥٠)، وابن القيم في الصواعق =

فقد احتَجَّ الإمامُ الطلمنكيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بالإجماعِ كما احتَجَّ الأئمَّةُ قبله بالإجماعِ في الاستدلالِ به علىٰ بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليسَ في الاعتقَادِ في صفَاتِ اللهِ وأسمائِهِ إلا ما جَاءَ مَنصُوصًا في كتابِ اللهِ، أو صَحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ، أو أجمعَت عليه الأمةُ، وما جَاءَ مِن أخبارِ الآحادِ في ذلك كلِّهِ أو نحوِهِ يُسَلَّمُ له، ولا يُنَاظَرُ فيه»[1].

بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ اللهَ يُوصَفُ بما ثبتَ في الكتاب، وبما ثَبَتَ في السنةِ، وَيُوصَفُ بما انعَقَدَ عليه إجماعُ الأمَّةِ.

* * *

=

المرسلة (٤/ ١٢٨٤)، والذهبي في كتابه العلو للعلي العظيم (٢/ ١٣١٥).

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣٤).

قاعدة: «الفطرُ السَّليمَةُ مُوافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إِثْبَاتِ أَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِه»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعِدَةُ تَتَضَمَّنُ أَصلًا عظيمًا وَمَسأَلَةً مُهِمَّةً وهي: أنَّ الفطرَةَ التي فَطَرَ اللهُ عليها عبادَهُ مُوَافِقَة لما جاءَت به الشريعَةُ، فإنَّ مَثَلَ الفِطرَةِ مع الشريعَةِ مَثَلُ ضوءِ العَينِ معَ الشمسِ، والرُّسُلُ بُعِثُوا بتكميلِ الفِطرَةِ لا بِتَحوِيلِها وَتغيِيرِها.

فمثلًا: الفطرَةُ تُدرِكُ عُلُوَّ اللهِ، أما تعيينُ استوَاءِ اللهِ علىٰ عرشِهِ، فهذا مما لا يُدرَك إلا بالشَّرعِ، فهنا تأتِي الشريعَةُ لِتَكمِيلِ وتتميمِ الفِطرَةِ، لا لتحوِيلِها وتغييرِها.

ومعنىٰ الفطرة هو: ما جَبَلَ اللهُ عليه العبادَ مِنَ الإقرارِ به، وبأسمائِهِ وصفاتِهِ، وأنَّه العليُّ الأعلىٰ.

فَعُلِمَ مِن ذلك أنَّ الفطرَةَ السليمَةَ إذا لم يَحصُلْ لها ما يُفسِدُها كانتَ مُقِرَّةً بالصَّانِعِ عابِدَةً له، خِلافًا لمن زَعَمَ مِنَ الفِرَقِ المنحرفَةِ أنَّ المولودَ يُولَدُ سَاذجًا لا يَعرِفُ تَوحيدًا ولا شركًا.

وقد كذَّبَهُمُ الله بقوله: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٠].

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قد دلَّت علىٰ هذه القاعِدَةِ أدلةٌ مِنَ الكتاب والسنة، ومنها:

عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما مِن مولُودٍ إلا يُولَدُ علىٰ الفطرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أو يُنَصِّرَانِهِ، أو يمجسَانِهِ، كما تَنتُجُ البهيمَةُ بهيمَةً جمعَاءَ هل تُحِسُّونَ فيها مِن جَدعَاء؟**».

ثم يقُولُ أبو هريرة ﷺ وَاقرَءوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم:٣٠][١].

وجه الدلالة: أنَّ المرادَ بالفِطرَةِ في هذا الحديثِ هي فِطرَةُ الإسلامِ، وهذه الفِطرَةُ مُقتَضِيَةٌ ومُوجِبَةٌ لدينِ الإسلامِ، ولمعرفة الخالِقِ، ومعرفَةِ أسمائِهِ وصفاتِهِ، والإقرارِ به[٢]، فَكُلُّ مولُودٍ مجبُولٌ علىٰ إدراكِ صِفَاتِ اللهِ علىٰ وجهِ الإجمالِ، والشرِيعَةُ جاءَت مُكمِّلةً لهذه الفِطرَةِ.

وعن معاويةَ بنِ الحكَمِ السلمي ﷺ قال: كَانت لي جَارِيَةٌ تَرعىٰ غَنَمًا لي

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز، باب: إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلىٰ عليه؟ وهل يعرض علىٰ الصبي الإسلام (ص٢١٦) (ح١٣٥٩)، ومسلم في كتاب القدر، باب: معنىٰ كل مولود يولد علىٰ الفطرة، وحكم موتىٰ أطفال الكفار وأطفال المسلمين (ص١١٥٧) (ح ٦٧٥٥).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٣٧٣).

قِبَلَ أُحُدٍ وَالجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعتُ ذَاتَ يَومٍ فإِذَا الذِّيبُ قَد ذَهبَ بِشَاةٍ من غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِن بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأسَفُونَ، لَكِنِي صَكَكتها صَكَّةً، فَأَتَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ علي قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلا أُعتِقُهَا، قَالَ: «**ائتِني بِهَا**»، فَأَتَيتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: «**أَينَ اللهُ؟**»، قَالَت: في السماء. قال:«**من أَنا؟**»، قالت: أَنتَ رَسُولُ اللهِ. قَالَ: «**اعتِقهَا فَإِنَّهَا مُؤمِنَةٌ**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أَقَرَّ الجارِيَةَ، وَشَهِدَ لها بالإيمانِ، لَمَّا أخبَرَتهُ بالفِطرَةِ التي فَطَرَ اللهُ عليها عبادَهُ، عند سُؤَالِهِ ﷺ لها بقَولِهِ: «**أين الله**» فأجابت: في السماءِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[يزيد بن هارون الواسطي (٢٠٦هـ)]

قال الإمام يزيد بن هارون رَحِمَهُ اللهُ: «مَن زَعَمَ أنَّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] علىٰ خِلافِ ما يَقَرُّ في قُلُوبِ العامَّةِ فهو جَهمِيٌّ»(٢).

فقد قرَّر الإمامُ يزيدُ بنُ هارون رَحِمَهُ اللهُ أنَّ عُلُوَّ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ علىٰ عرشِهِ مما تُقِرُّ به الفِطَرُ السليمَةُ، وهي موافِقَةٌ لما جاءَت به الشريعَةُ، فالقُلوبُ السليمَةُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (ص٢١٨) (ح١١٩٩).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٢٣)، وذكره الذهبي في العرش (٢/ ٢٠٥-٢٠٦)، والأثر بمجموع طرقه صحيح.

لا تُنكِرُ عُلُوَّ اللهِ ﷻ، بل هي مفطُورَةٌ علىٰ ذلك، وَمُدرِكَةٌ له علىٰ سبيلِ الإجمالِ، ثم جاءَت الشريعَةُ لِتُبَيِّنَ وَتُفَصِّلَ ما أَدرَكَتهُ الفِطرَةُ، فَبَيَّنت أنَّ للهِ عُلُوًّا خاصًّا وهو استوَاؤُهُ علىٰ العَرشِ.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٠هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر:١٠]، وَكيفَ يَصعَدُ إليه شيءٌ هو مَعَهُ؟ أو يرفَعُ إليه عَمَلٌ وهو عندَهُ؟ وكيفَ تَعرُجُ الملائكَةُ والروحُ إليه يومَ القيامة ؟...

ولو أنَّ هؤلاء رَجَعُوا إلىٰ فِطَرِهِم، وما رُكِّبَت عليه خِلقَتُهُم مِن مَعرِفَةِ الخالقِ سبحانه، لَعَلِمُوا أنَّ اللهَ هو العليُّ، وهو الأعلىٰ، وهو بالمكانِ الرفيعِ، وأنَّ القلُوبَ عند الذِّكرِ تسمُو نحوه، والأيدِي تُرفَعُ بالدعاءِ إليه،...

وَالأمَمُ كُلُّها -عربيها وعجميها- تقول: إنَّ اللهَ في السماءِ ما تُرِكَت علىٰ فِطَرِها ولم تُنقَل عن ذلك بالتَّعلِيمِ»(١).

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنَ الحجَّةِ أيضًا في أَنَّهُ ﷻ علىٰ العَرشِ فوقَ السمواتِ السبعِ: أنَّ الموَحِّدِينَ أجمعين مِنَ العَرَبِ والعَجَمِ إذا كَرَبَهُم أمرٌ، أو نَزَلَت بهم شدةٌ، رَفَعُوا وجوهَهُم إلىٰ السماءِ، يَستَغِيثُون ربَّهُم -تبارك وتعالىٰ-،

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص٣٩٤-٣٩٥).

وهذا أشهَرُ وأعرَفُ عند الخاصَّةِ والعَامَّةِ مِن أن يُحتاجَ فيه إلىٰ أكثرَ مِن حكَايَتِهِ؛ لأنَّه اضطرارٌ لم يُؤَنِّبهُم عليه أحَدٌ، ولا أَنكَرَهُ عليهم مُسلِمٌ»[1].

فقد احتَجَّ الإمامان ابنُ قتيبة وابنُ عبد البر بالفطرَةِ السليمَةِ علىٰ عُلُوِّ اللهِ ﷻ، فقد بَيَّنَا أنَّ الخلقَ لو رَجَعُوا إلىٰ فِطرِهِم، ولم يُنقَلُوا عنها بالتعليمِ الفاسد، لعلمُوا أنَّ اللهَ هو العلِيُّ الأعلَىٰ.

كما بينا أنَّ العَرَبَ والعَجَمَ إذا كَرَبَهم أمرٌ رَفعُوا وُجُوهَهُم إلىٰ السمَاءِ، يَستَغِيثُونَ ربَّهُم -تبارك وتعالىٰ-؛ لأنَّه اضطرارٌ يجدونَهُ في قُلُوبِهِم.

❊ ❊ ❊

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٤).

قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ من صفات كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَى بِها، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صفات نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أَولَى بِالتَّنَزُّهِ عنها»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه القَاعِدَةُ لها تَعَلُّقٌ بالقَاعِدَةِ الثانيَةِ؛ لأَنَّه يُشتَرَطُ في الكمَالِ أن يكُونَ قد دَلَّ عليه النَّقلُ.

وإفرادُ هذه القاعِدَةِ مِن بابِ التَّنَوُّعِ في الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ تَعضِيدا وتعزيزًا.

ومضمون هذه القاعدة: أَنَّ المخلُوقَ إذا اتَّصَفَ بصفات الكَمَالِ التي لا نقصَ فيها فالخالِقُ أولَىٰ أن يَتَّصِفَ بها؛ لأنَّ الخالقَ الواجِبَ الوجُودِ أكمَلُ مِنَ المخلُوقِ المحدَثِ الممكِنِ الوجُودِ، فلو لم يَتَّصِف الخالقُ بصِفَاتِ الكَمَالِ لكانت مخلوقاتُهُ أكمَلَ منه، وكذلك لو لم يَتَّصِف بصفَاتِ الكمال لاتَّصَفَ بصفَاتِ النَّقصِ، ولهذا صارَ الكمَالُ الجائِزُ في حقِّ المخلوقِ واجِبًا في حقِّهِ -جل وعلا-.

والمراد بالكمالِ الذي لا نقص فيه هو: الكمَالُ المطلَقُ؛ أعني: الكمَالَ للموجُودِ من حيثُ هو موجودٌ، لا أن يكونَ كمالًا لنوعٍ مِنَ الموجودات دونَ نوعٍ.

ثم إنَّ القولَ في تنزيهِ اللهِ عَنِ النقائِصِ كالقولِ في إثباتِ الكَمَالِ، فَكُلُّ ما تنزَّهَ عنه المخلُوقُ مِنَ صفات النقصِ التي لا كمَالَ فيها فالخالق أولىٰ بالتنَزُّهِ عنها.

وفي قولنا: «لا كمال فيها» صفَةٌ كاشفَةٌ، تُبَيِّنُ أنَّ المرادَ بالنقصِ هو النقصُ المطلَقُ، بخلاف ما يكونُ كَمَالًا في حقِّ الخالِقِ، نَقصًا في حقِّ المخلوقِ كالتَّكَبُّرِ والتعَالي وغيرها.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قَد دَلَّت علىٰ هذه القَاعِدَةِ أدِلَّةٌ منهَا:

قال تعالىٰ: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبَرَ أنَّ له المثَلَ الأعلَىٰ، والمرادُ بالمثلِ الأعلىٰ هو: الوَصفُ الأعلَىٰ؛ أي: الكمالُ مِن تلكَ الصفَةِ؛ فَكُلُّ كَمَالٍ جازَ اتصَافُ المخلوقِ به فَللهِ منه الوَصفُ الأعلَىٰ.

وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: قام النبيﷺ في الناسِ فأثنىٰ علىٰ اللهِ بما هو

أهلُهُ ثم ذَكَرَ الدجَّالَ فقال: «**إني أُنذِرُكمُوهُ، وما من نبيٍّ إلا قد أَنذَرَ قومَهُ، لقد أنذَرَهُ نوحٌ قومَهُ، ولكن سأَقُولُ لكم فيه قولًا لم يَقُلهُ نبيٌّ لقومِهِ: تعلمُونَ أنَّه أَعوَرُ، وأنَّ اللهَ ليسَ بأَعوَرَ**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ لما أنذَرَ قومَهُ الدجَّالَ ذكَرَ فيه صفَةَ نقصٍ وَعيبٍ وهي العَوَرُ، وهذه الصفَةُ لما كانت صفَةَ نقصٍ في حقِّ المخلُوقِ يَتَنَزَّهُ عنها، كان الخالقُ أولىٰ بالتَّنَزُّه عنها، ولهذا نزَّهَهُ النبيُّ ﷺ عنها فقال: «**وأنَّ اللهَ ليس بأعوَر**».

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: قَدِمَ علىٰ رسول الله ﷺ سبيٌ، فإذا امرَأَةٌ مِنَ السَّبيِ تحلُبُ ثَديَها تَسقِي، إذا وَجَدَت صَبِيًّا في السبيِ أَخَذَتهُ، فَأَلصَقَتهُ ببطنِها وَأَرضعَتهُ، فقال لنا رسولُ الله ﷺ: «**أترونَ هذه المرأَة طارحَةً وَلَدَها في النار**؟» قلنا: لا واللهِ، وهي تقدِرُ علىٰ أن تَطرَحَهُ، فقال رسول الله ﷺ: «**لَلَّهُ أَرحَمُ بعبادِهِ مِن هذِهِ بوَلَدِهَا**»(٢).

وجه الدلالة: أنَّ هذا الحديثَ دلَّ علىٰ إثباتِ الرحمةِ للهِ ﷻ، وذلك إذا

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب: كيف يعرض الإسلام علىٰ الصبي (ص٥٠٥-٥٠٦) (ح٣٠٥٧)، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد (ص١٢٦٧) (ح٧٣٥٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (ص١٠٥٠) (ح٥٩٩٩) واللفظ له، ومسلم في كتاب التوبة، باب: في سعة رحمة الله وأنها تغلب غضبه (ص١١٩٣) (ح ٦٩٧٨).

كانت المرأةُ ترحَمُ ابنَها فلا تطرحهُ في النار، فاللهُ جَلَّ جَلَالُهُ أحَقُّ بالرحمةِ منها، فَكُلُّ كمَالٍ جازَ اتصَافُ المخلُوقِ به فالله أحَقُّ بالاتصافِ به منه.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ما السَّمَواتُ السَّبعُ، والأرضُونَ السَّبعُ في يَدِ اللهِ إلا كَخَردَلَةٍ في يَدِ أَحَدِكُم»(١).

فقد بيَّن الصحابي الجليل ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ السمواتِ السَّبعَ، والأرضين السَّبعَ في يَدِ الله كخَردلَةٍ في يدِ الإنسانِ، وهذا منه بيانٌ لِعَظَمَةِ اللهِ -جل وعلا-، وأنَّه يجبُ أن يكونَ أعظمَ بِكُلِّ وجهٍ من مخلوقاتِهِ، فهذه السمَواتُ وهذه الأرضُ مع عَظَمَتِها فهي في عَظَمَةِ اللهِ لا تُساوِي شيئًا، كما أنَّ الخردلَةَ بالنسبةِ للإنسانِ لا تُساوِي شيئًا، فهو سبحانه بيَّن لنا من عظمَتِهِ بقدرِ ما نعقِلُهُ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «اعلَم أنَّ الشيئين إذا اجتمَعَا في اسمٍ يجمَعهُما فكانَ أحَدُهُما أعلَىٰ مِنَ الآخَرِ، ثم جَرَىٰ عليهما اسمُ مَدحٍ فكان

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/ ٣٣)، وعبد الله في السنة (٢/ ٤٧٦)، وقد احتج بهذا الأثر شيخُ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٥٦١).

أعلاهما أولىٰ بالمدحِ وَأَغلَبَ عليه، وإن جَرَىٰ عليه اسمُ ذَمٍّ، أو اسمٌ دنيءٌ فأدناهما أولىٰ به»(١).

فقد قرَّر الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه ما مِن شيئين اجتَمَعا في اسمٍ يجمَعُهُما، إذا وُصِفُ أحدُهُما بصفَةٍ مَدحٍ وكمالٍ كان أعلاهُما أولىٰ بالمدحِ والكمال مِن أدناهما، وهذا تقريرٌ منه لقاعدة: «كُلُّ ما اتصَفَ به المخلُوقُ مِن كمالٍ لا نقصَ فيه فالخالِقُ أولىٰ به».

كما قرَّر أنَّه إذا كان هناك صفَة أو اسمُ ذَمٍّ فالأدنىٰ أَحَقُّ بها، فإذا تَنَزَّهَ عنها الأدنىٰ فالأعلَىٰ من باب أولىٰ، وهذا منه إشارةٌ إلىٰ قاعدة: «وكلُّ ما يُنَزَّهُ عنه المخلُوقُ مِن نقصٍ لا كمالَ فيه فالخالِقُ أولىٰ بالتنزهِ عنه».

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحنُ نقولُ في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ۖ﴾ [المجادلة:٧]؛ إنه مَعَهُم بالعلمِ بما هُم عليه، كما تقولُ للرجلِ وَجَّهتَهُ إلىٰ بلَدٍ شاسِعٍ، وَوَكَّلتَهُ بأمرٍ من أمورك: احذَر التقصيرَ والإغفَالَ لشيءٍ مما تقَدَّمت فيه إليك فإني مَعَكَ، تريدُ أنه لا يخفَىٰ عليَّ تقصيرك أو جِدك للإشراف عليك، والبحث عن أمورك.

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٤٣).

وإذا جازَ هذا في المخلُوقِ الذي لا يعلمُ الغيبَ، فهو في الخالِقِ الذي يعلَمُ الغيبَ أجوَزُ»[١].

فقد قرَّر الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القاعِدَة أيضًا فإنه ذَكَرَ أنَّ الرجلَ قد يكونُ مع غيرِهِ بعلمِهِ ولا يلزَمُ من ذلك أن يكونَ مختلِطًا به، فإذا جازَ هذا في المخلُوقِ فالخالقُ من باب أولىٰ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنَّكَ لتَجِدُ في الصغيرِ مِن خَلقِ اللهِ إنَّه ليَرَىٰ الشيءَ، وليس هو فيه، وبينه وبينه حائِلٌ؛ فاللهُ تعالىٰ بعَظَمَتِهِ وَقُدرتِهِ علىٰ خلقِهِ أعظَمُ.

ألا ترَىٰ أنَّه يأخُذُ الرجُلُ القدحَ بيدِهِ وفيه الشرابُ، أو الطعَامُ، فينظر إليه الناظِرُ، فَيَعلَمُ ما في القَدحِ، واللهُ علىٰ عرشِهِ وهو محيطٌ بخلقِهِ بعلمِهِ فيهم، ورؤيَتِهِ إياهم، وقدرَتِهِ عليهم، وإنما دَلَّ ربنا تعالىٰ علىٰ فضلِ عظمَتِهِ وقدرتِهِ: أنه في أعلىٰ عِلِّيِّينَ، وهو يعلمُ الصغيرَ التافِهَ الحقيرَ الذي هو في أسفلِ السافلين؛ أي: فليسَ علمُهُ كعِلمِهِم؛ لأنَّ الخلقَ لا يعلَمُون إلا ما يُشاهِدُونَ، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يتعالىٰ عن ذلك.

وقد بيَّن ذلك في كتابه فقال: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص٣٩٣-٣٩٤).

أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق:١٢]»[1].

فقد ذَكرَ الإمامُ ابنُ بطة رَحِمَهُ اللَّهُ عظمَةَ اللهِ وقدرَتَهُ على الخلقِ، فإنك لتجِدُ في الصغيرِ من خلقِ اللهِ أنه يَرىٰ الشيءَ ويبصرُهُ، وليس هو فيهِ، وبينه وبينه حائلٌ؛ فالله تعالىٰ بعظمَتِهِ وقدرَتِهِ علىٰ خلقه أعظمُ وأولىٰ.

وهو بهذا يشير إلىٰ قاعدة: «كلُّ كمالٍ اتصفَ به المخلُوقُ لا نقصَ فيه فالخالِقُ أولىٰ به».

* * *

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ١٤٧).

قاعدة: «دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى المُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدَةِ مِنَ القواعد العقليَّةِ التي دلَّ عليها الكتابُ العزيز والسنةُ الصحيحة.

ومعناها: الاستدلالُ بما وَهَبَهُ وَأعطاهُ اللهُ -جل وعلا- لمخلُوقَاتِهِ مِن صفَاتِ الكَمَالِ علىٰ ما يجبُ له سبحانه مِن صفَاتِ الكَمَالِ؛ إذ إنَّ مُعطِي الكَمَالَ أَحَقُّ به، فالذي جَعَلَ غيرَهُ كامِلًا هو أَحَقُّ بالكَمَالِ منه، بل إنَّ كُلَّ كمَالٍ في المخلُوقِ فَمِن أَثَرِ كَمَالِهِ سبحانه.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

دلَّت علىٰ هذه القاعدة أدلة مِنَ الكتابِ والسنة، وَسَأقتصِرُ هنا علىٰ ذكرِ بعضِ الآيات والأحاديث الدالةِ عليها، فأقول مستعينًا بالله:

قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾ [فصلت:١٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ عن قوم عادٍ أنهم أَعجَبَتهُم قُوَّتهم، فاستكبَرُوا في الأرضِ، وقالوا مَن أشَدُّ منا قُوَّةً، فَرَدَّ اللهُ عليهم بأَنَّ الذي خلَقَهُم وأعطاهُم هذه القُوَّة أَحَقُّ بكمَالِ القُوَّةِ منهم، فَمُعطِي الكمال أحقُّ بِهِ.

وعن أبي مسعود الأنصاري ﵁ قال: كنتُ أضرِبُ غُلامًا لي فَسَمِعتُ مِن خلفِي صوتًا: «**اعلَم أبا مسعود للهُ أَقدَرُ عليك مِنكَ عليه**». فَالتَفَتُّ فإذا هو رسولُ اللهِ ﷺ فقلت: يا رسول الله هو حُرٌّ لِوَجهِ اللهِ، فقال: «**أما لو لم تَفعَل لَلَفحَتكَ النارُ** -أو: **لَمَسَتكَ النارُ**-»(١).

وجه الدلالة: أنَّ النبيﷺ أخبَرَ أن الله هو الذي أعطَىٰ القدرَةَ لأبي مسعود ﵁، وعليه فاللهُ أحقُّ بها، فيكون الحديثُ قد دلَّ علىٰ إثباتِ القُدرَةِ للهِ ﷻ عن طريقِ الاستدلالِ بالأثرِ علىٰ المؤثِّر؛ وذلك لأنَّ مُعطِي الكَمَالَ أحقُّ به.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

عن المزني، قال: «قلت: إن كان أحدٌ يُخرِجُ ما في ضميرِي، وَمَا تَعَلَّقَ به خاطِرِي مِن أمرِ التوحيدِ فالشافعيُّ، فَصِرتُ إليه، وهو في مَسجِدِ مِصرَ، فلمَّا جَثَوتُ بينَ يديه، قلت: هَجَسَ في ضميرِي مسألة في التوحيدِ، فَعَلِمتُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان، باب: صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده (ص٧٣١) (ح ٤٣٠٦).

أنَّ أحدًا لا يعلَمُ علمَكَ، فما الذي عندك؟ فغَضِبَ، ثم قال: أتدرِي أين أنت؟ قلت: نعم، قال: هذا الموضعُ الذي أغرَقَ اللهُ فيه فرعونَ.

أَبَلَغَكَ أنَّ رسول الله ﷺ أمَرَ بالسؤالِ عن ذلك؟ قلت: لا، قال: هل تكَلَّمَ فيه الصحابَةُ؟ قلت: لا، قال: تدري كم نجمًا في السَّمَاءِ؟ قلت: لا، قال: فَكَوكَبٌ منها: تَعرِفُ جنسَه، طلوعَهُ، أفولَه، مِمَّ خُلِقَ؟ قلت: لا، قال: فشيءٌ تراهُ بعَينِكَ مِنَ الخلقِ لَستَ تَعرِفُهُ، تَتَكَلَّمُ في علمِ خالِقِهِ؟!

ثم سألني عن مسألةٍ في الوضوءِ، فَأَخطَأتُ فيها، فَفَرَّعَها علي أربعَةِ أوجُهٍ، فَلم أُصِب في شيءٍ منه، فقال: شيءٌ تحتاجُ إليه في اليومِ خمسَ مرات، تَدَعُ علمَهُ، وَتَتَكَلَّفُ علمَ الخالِقِ، إذا هَجَسَ في ضميرك ذلك فارجع إلىٰ اللهِ، وإلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِى خَلْقِ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٣-١٦٤]. فاستَدِلَّ بالمخلوقِ علىٰ الخالِقِ، ولا تتكَلَّف علمَ ما لم يَبلُغهُ عقلُكَ.

قال: فَتُبتُ»(١).

فَقَد أرشَدَ الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تلميذَهُ المزنيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ أن يَستَدِلَّ بالمخلُوقِ علىٰ الخالِقِ، وهو استدلالٌ بالأثرِ علىٰ المؤَثِّر.

---

(١) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١-٣٢)، وفي تاريخ الإسلام (١/ ١٥٦٤).

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اللهُ المتكَلِّمُ أوَّلًا وآخِرًا، لم يَزَل له الكلامُ؛ إذ لا مُتَكَلِّم غيرُهُ، ولا يزالُ له الكلامُ إذ لا يبقَىٰ مُتَكَلِّمٌ غيرُهُ فيقول تعالىٰ: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر:١٦]. أنا الملكُ، أين ملُوكُ الأرضِ؟ فلا يُنكِرُ كلامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ إلا مَن يريدُ إبطَالَ مَا أنزلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وكيف يَعجزُ عَنِ الكلامِ مَن عَلَّمَ العبادَ الكلامَ، وأنطَقَ الأنامَ؟!»[1].

فقد بيَّن الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ علَّم العبادَ الكلامَ، وَأنطَقَ الأنامَ، فكيفَ يكونُ سبحانه عاجِزًا عن الكلامَ؟!! فإنَّ مُعطِي غيره الكمَالَ أحقُّ به، فيتضحُ من ذلك أنَّ الإمامَ الدارميَّ جَعَلَ مِن أَوجُهِ الاستدلالِ علىٰ صفَةِ الكلامِ أنَّ اللهَ أعطاها ووهَبَهَا لغيرِهِ، وما كان كذلك مِن صفَاتِ الكمالِ فهو أحقُّ به.

* * *

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص١٥٥).

قاعدة: «المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُه مَعقُولٌ صَرِيحٌ»

المعنىٰ الإجمالي:

تضمنت هذه القاعدة: نفيَ التَّعَارُضِ بَينَ العَقلِ وَالنَّقلِ.

والمرادُ بالعقلِ الذي لا يُعارِضُ النقلَ الصحيحَ هو: العقلُ الصَّريحُ، وهو: ما كانَت مُقدِّمَاتُهُ صحيحَةً، وعلامتُهُ: مُتابَعَةُ ما جاءَت به الرسُلُ عَنِ اللهِ تعالىٰ.

وما كانَ هذا سبيلَهُ فلا يمكنُ فيه التعارُضُ بينه وبينَ النقلِ الصَّحيحِ، فإنَّ العَقلَ الصريحَ لا يخالفُ النَّقلَ الصحِيحَ قطُّ.

وأما النَّقلُ الصحيحُ فالمرادُ به: هو القَولُ الصَّادِرُ مِن المعصُومِ الذي لا يجوزُ أن يكونَ في خبَرِهِ كذبٌ لا عمدًا ولا خطأً.

فالمعقولُ الصريحُ هو: ما كان ثابِتًا أو مُنتَفِيًا في نفسِ الأمرِ، لا بحسَبِ إدرَاكِ شخصٍ مُعَيَّنٍ، وما كان ثابتًا أو منتفيًا في نفسِ الأمرِ لا يجوزُ أن يُخبرَ عنه الصادقُ بنقيضِ ذلك[1].

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠).

وبالتالي لا يمكنُ التعارُض بينهما بوَجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وإنما يحصُلُ التعارضُ في غيرِ النقلِ الصحيحِ والعقلِ الصريحِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمَةَ من قواعِدِ بابِ الأسماء والصفات، قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيَّةُ، ومن هذه الأدلةَ:

قال تعالىٰ: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ [الحج:٤٦].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ:٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآياتِ الكريماتِ أنَّ كُلًّا مِنَ العقلِ والنقلِ يوجِبُ النجاةَ، فقد جمَعَ اللهُ بينهما، وأقام بهما حُجَّتَهُ علىٰ عبادِهِ، وبالتالي فَيَمتَنِعُ التعارضُ بينهما.

وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُواْ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك:٨-١٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبرَ في هذه الآياتِ عن أهلِ النارِ أنَّهُم لما قيل لهم ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾، قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾، فدلَّ علىٰ

أنَّ سبَبَ تكذِيبِهِم للرسلِ كونُهُم لا يعقلون، وذلك لأنَّ الأدلَّةَ العقليةَ لا يكونُ الناظِرُ قد أعطاها حَقَّها حتىٰ تَدُلَّهُ علىٰ صدقِ الرسولِ، فالأدلَّةُ العقليَّةُ والسمعيَّةُ متلازِمَةٌ ليس بينها تنازُعٌ ولا تعارُضٌ.

وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد:٢٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أنزَلَ الكتابَ والميزانَ لِيقُومَ الناسُ بالقِسطِ، والمرادُ بالميزانِ هو: القياسُ العقلِيُّ الصحِيحُ، وعليه فَيمتَنِعُ التعارُض بينَ الميزانِ العقليِّ والكتابِ؛ لأنَّ كُلًّا منهما مُنزَلٌ مِن عندِ اللهِ ﷻ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

قال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قالوا: إنما أَجَزنا ما أَجَزنا مِن بقاءِ الحياةِ في الجسمِ الذي تَحرِقُهُ النار في حالِ إحراقِهِ النَّار تَصدِيقًا منا بخبَرِ اللهِ -جلَّ ثناؤُهُ-.

قيل لهم: فَصَدَّقتُم بخبَرِ اللهِ -جلَّ ثناؤُهُ- بما هو مُمكِنٌ في العقولِ كونُهُ، أو بما هو غيرُ ممكِنٍ فيها كونُهُ؟ فإن زَعَمُوا أنهم أجازُوا ما هو غيرُ ممكنٍ في العُقُولِ كونُهُ، زَعَمُوا أنَّ خبَرَ اللهِ ﷻ بذلك تُكذِّبُ به العقُولُ، وترفع صحَّتَهُ، وذلك باللهِ كُفرٌ عندنا وعندهم، ولا إخالهم يقولون ذلك»(١).

(١) التبصير في معالم الدين (ص٢٠٩).

فقد ذكر الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ العُقُولَ لا تُكَذِّبُ ما أخبَرَ اللهُ -جل وعلا- به؛ لأنه لا تَعارُضَ بينَ العَقلِ والنَّقلِ، بل كُلٌّ منهُما مؤيِّدٌ للآخَرِ مصدِّقٌ له، كما ذَكَرَ أنَّ زَعمَهُم أنَّ خبَرَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تُكذِّبُهُ العقولُ كفرٌ باللهِ العظيمِ.

[أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٢٠هـ)]

وقال الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بابُ ذِكرِ السُّنَنِ التي دلَّت العقلاء علىٰ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ علىٰ عَرشِهِ، فوق سبع سمواته، وَعِلمُهُ محيطٌ بكلِّ شيءٍ، لا يخفَىٰ عليه شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ»[1].

فقد قرَّر الإمامُ الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ عُلُوَّ اللهِ علىٰ خلقِهِ، وإحاطَةَ علمِهِ بكُلِّ شيءٍ لا يُنكِرُهُ العقلاء؛ لأنَّ العقلاءَ يَعتَمِدُونَ علىٰ العقلِ الصَّريحِ السليمِ، وما كان هذا سبيلُهُ فلا يمكِنُ أن يعارضَ النقلَ الصحيحَ؛ فإنه لا تعارُضَ بينَ العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعَقلُ والسمعُ معـاً يُؤَيِّدَانِ ما نقولُهُ»[2].

فقد صرَّح الإمام السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا تعارُضَ بينَ العقلِ والنقلِ، بل

---

(١) كتاب الشريعة (٣/ ١٠٨١).

(٢) الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص٢١٦).

يُؤَيِّدُ كلُّ واحدٍ منها الآخَر، وهذا محمولٌ علىٰ العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ.

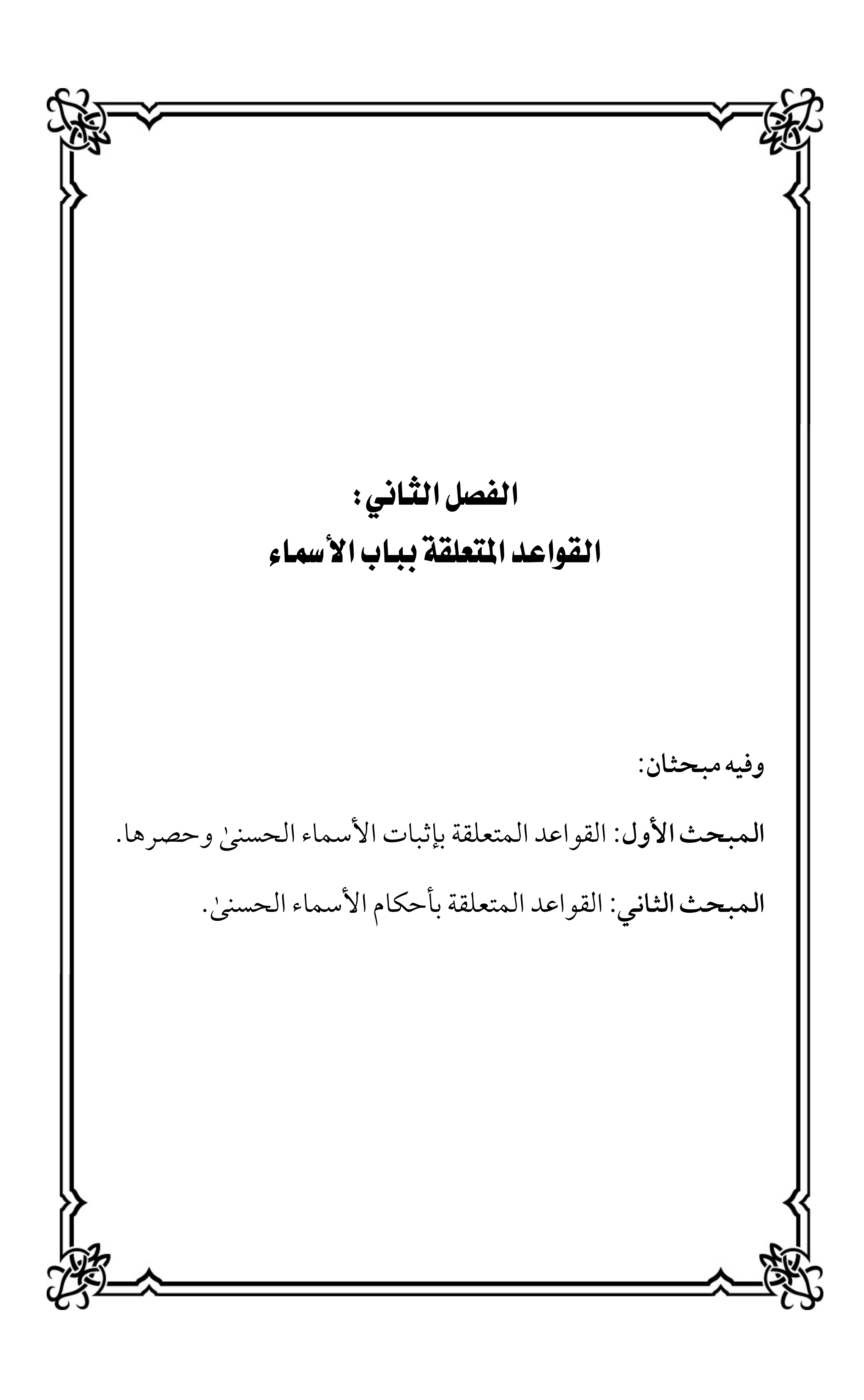
[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا نُعَارِض سنَّةَ النبيِّ ﷺ بالمعقولِ؛ لأنَّ الدِّينَ إنما هو الانقيَادُ والتسليمُ دونَ الرَّدِّ إلىٰ ما يوجبُهُ العقل؛ لأنَّ العقلَ ما يُؤَدِّي إلىٰ قبولِ السنةِ، فأما ما يُؤَدِّي إلىٰ إبطالِها فهو جَهلٌ لا عَقلٌ»[1].

فقد بيَّن الإمام التيمي أنَّ السنَّةَ الصحيحَةَ لا تُعارِضُ المعقُول، وَذَكَرَ أنَّ العقلَ الذي لا يُعارِضُ السنَّةَ الصحيحةَ هو ما يُؤَدِّي إلىٰ قبولِ السنَّةِ، وهذا هو علامَةُ العقلِ الصريحِ، وأمَّا ما يُؤَدِّي إلىٰ إبطال السنةِ فهو جهلٌ وليس بعقلٍ.

* * *

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٤٩).



الفصل الثاني:
القواعد المتعلقة بباب الأسماء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنىٰ وحصرها.

المبحث الثاني: القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنىٰ.

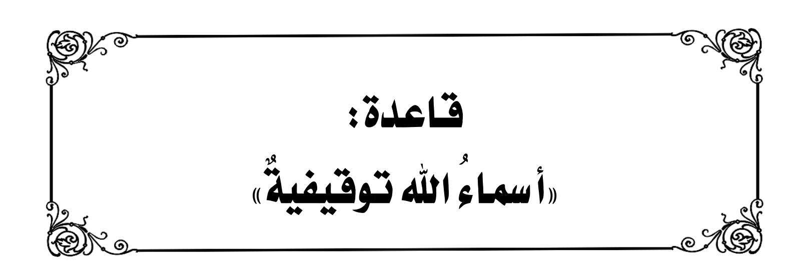
المبحث الأول:

القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصرها

وفيه قاعدتان :

قاعدة: «أسماءُ الله توقيفيةٌ».

قاعدة: «أسماءُ الله غيرُ محصورةٍ».



قاعدة:
«أسماءُ الله توقيفيةٌ»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه قاعدةٌ جليلةٌ من قواعد بابِ الأسماءِ، وهي تُبيِّن منهجَ أهلِ السنة والجماعة في هذا البابِ.

الاسم لغة: الاسمُ مُشتَقٌّ من السُّموِّ، والسينُ والميم والواو أصلٌ يدلُّ علىٰ العُلوِّ، يقال: سموتَ، إذا علوتَ. وسما بصرُه: علا.

وأما تعريف الاسم اصطلاحًا: فهو اللفظُ الدَّالُّ علىٰ المسمَّىٰ.

وبعد هذا التقرير فإن مضمون هذه القاعدة: أنَّ أسماءَ الله ﷻ مبنيةٌ علىٰ التوقيف، ومعنىٰ التوقيف: الحبسُ علىٰ الكتَابِ والسنَّةِ.

فلا يُسمَّىٰ اللهُ إلا بما سمَّىٰ به نفسَه، أو سمَّاه به رسُولُه ﷺ؛ لأنها من الأمُورِ الغَيبِيَّة التي يجب الوُقُوفُ فيها علىٰ ما جاءَ في الكتابِ والسنَّةِ، وَالعَقلُ لا يُمكِنُهُ إدراكُ ما يَستَحِقُّهُ اللهُ من الأسماء، فَتسمِيَةُ اللهِ بما لم يُسمِّ به نفسه إلحادٌ، وتجاوزٌ في حقِّ الله ﷿ .

وكذلك نفيُ أسماءِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ يحتاج إلىٰ توقيفٍ، فإنَّ تسميةَ اللهِ بما لم يُسمِّ به نفسَه، أو نفيَ ما سمَّىٰ به نفسَه تَقوُّلٌ علىٰ الله بلا علم، وهو محرمٌ لا يجوز.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ الأدلَّةَ التي منها استنبط أئمةُ السلف هذه القاعدةَ كثيرة من الكتاب والسنة، وسأقتصرُ هنا علىٰ ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالة علىٰ هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف:١٨٠].

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ قد دلَّت علىٰ أنَّ أسماءَ الله توقيفيةٌ من وجوهٍ منها:

١- قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾ فـ (أل) هنا في «الأسماء» للعهد، بمعنىٰ: أنها معهودةٌ، ولا معهودَ في ذلك إلا ما جاء في الكتَابِ والسنةِ.

٢-أَمَر اللهُ سبحانه باجتنابِ الإلحادِ في أسمائه، وَمِنَ الإلحادِ فيها تسميةُ اللهِ بما لم يسمِّ به نفسَهُ، أو بما لم يُسَمِّه به رسولهﷺ .

٣- قوله: ﴿وَلِلَّهِ﴾؛ دلَّ علىٰ أنَّ الأسماءَ مختصةٌ به، ولا سبيلَ لمعرفة ذلك إلا بخبَرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عن نفسِهِ، أو بخبَرِ رسولِهِ ﷺ عنه.

وعن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أصابَ أحدًا قطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدُك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك،**

ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ في قضاؤك، أسألُك بكل اسمٍ هو لك، سميتَ به نفسَك، أو علمتَه أحدًا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همي، إلا أذهبَ الله همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرجًا». قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمها؟ فقال: «**بلىٰ ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها**»(١).

وجه الدلالة: قوله: «**سميتَ به نفسَكَ**»؛ فالحديثُ صريحٌ في أنَّ اللهَ هو الذي سمَّىٰ نفسَهُ، وأنها ليسَت مِن تسمياتِ المخلوقين، فَدَلَّ علىٰ أنَّ أسماءَ اللهِ توقيفيةٌ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجلٌ لابن عباس: إني أجدُ في القرآن أشياءَ تختلف عليَّ؟

قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]. فكأنَّه كان ثم مضىٰ؟

فقال عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ سمَّىٰ نفسَه بذلك»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (ص٢٩٦) (ح٣٧١٢)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ٢٥٣) (ح٩٧٢)، وصححه ابن القيم كما في جلاء الأفهام (ص٢٤٨)، والألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٣٨٣-٣٨٧) (ح ١٩٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة (ص٨٤٩).

فقد قرَّر ابن عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ هو الذي سمَّىٰ نفسَهُ، فدلَّ علىٰ أنه يُقرِّرُ أنَّ أسماءَ اللهِ توقيفِيَّةٌ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده رحمه الله: «ذِكر معرفةِ أسماء الله عز وجل الحسنة التي تسمَّىٰ بها، وأظهرها لعبادِه للمعرِفَةِ، والدعاءِ، والذكرِ»[(١)].

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رحمه الله: «لا نُسمِّيه، ولا نَصفُهُ، ولا نُطلقُ عليه إلا ما سمَّىٰ به نفسَهُ»[(٢)].

فقد بيَّن الإمامان ابنُ منده وابنُ عبد البر ما بيَّنه الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنه من أنَّ اللهَ هو الذي سمَّىٰ نفسه، فلم يجعل اللهُ ذلك لخلقه؛ وذلك لعَجزِ العَقلِ عَن إدرَاكِ ما يستَحِقُّهُ اللهُ مِنَ الأسماءِ.

[أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٧٩هـ)]

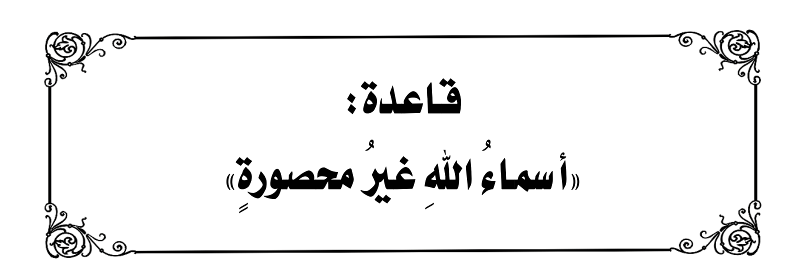
وقال الإمام أبو المظفر السمعاني رحمه الله: «الأصلُ في أَسَامِي الربِّ تعالىٰ هو التوقيفُ»[(٣)].

---

(١) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته علىٰ الاتفاق والتفرد (٢/ ١٤).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٧).

(٣) قواطع الأدلة في أصول الفقه (١/ ٢٩).



قاعدة:
«أسماءُ اللهِ غيرُ محصورةٍ»

المعنىٰ الإجمالي:

تضمنت هذه القاعدة: أنَّ أسماءَ الله لا تدخُلُ تحتَ الحصرِ بِعَدَدٍ معيَّنٍ؛ لأنَّ لله أسماءَ استأثَرَ بها في علمِ الغيبِ عنده، لم يطَّلِع عليها ملكٌ مقربٌ ولا نبيٌّ مرسلٌ، وما استأثَرَ اللهُ به في علمِ الغيبِ عنده لا يُمكِنُ أحدًا حصرُهُ ولا الإحاطةَ به؛ إذ إنَّ عقلَ الإنسانِ قاصرٌ لا يمكِنُهُ إدراكُ ما يَستَحِقُّهُ اللهُ تعالىٰ مِنَ الأسماءِ، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

وأما حديثُ « إنَّ لله تسعَةً وتسعين اسمًا من أَحصَاهَا دَخَلَ الجنةَ»[١]، فليس فيه ما يدلُّ علىٰ الحصر بعددٍ معيَّنٍ، وإنما المقصودُ بالحديث أنَّ هذه التسعَةَ والتسعين مَن أحصَاها دخلَ الجنةَ، فالمرادُ الإخبارُ عن دخُولِ الجنةِ بإحصائها لا الإخبار بحصرِ الأسماءِ[٢].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشروط، باب: ما يجوز من الاشتراط، والثنيا في الإقرار (ص ٤٥١) (ح٢٧٣٦)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: في أسماء الله تعالىٰ وفضل من أحصاها (ص١١٦٦) (ح٦٨١٠).

(٢) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٧).

كما يقول القائلُ: إنَّ لي مائةَ غلام أعددتُهم للعتقِ، وألفَ درهَمٍ أعددتُها للحجِّ، فالتقييدُ بالعدَدِ هو في الموصُوفِ بهذه الصفَةِ لا في أَصلِ استحقاقِهِ لذلك العَدَدِ[1].

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعِدَةَ قد دلَّت عليها الأدلَّةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة التي دَلَّت علىٰ هذه القاعدة:

عن عبدِ الله بن مسعود ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أصابَ أحدًا قطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدُك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عدلٌ في قضاؤك، أسألُك بكل اسمٍ هو لك، سميتَ به نفسَك، أو علمتَه أحدا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همي، إلا أذهبَ الله همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرجًا**». قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمها؟ فقال: «**بلىٰ ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها**»[2].

وجه الدلالة: قوله: «**استأثرتَ به في علم الغيب عندك**»؛ فهذا بيانٌ من النبيِّ ﷺ أنَّ مِن أسماءِ الله ما استأثرَ اللهُ به، وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ أسماءَ الله أكثرُ من تسعةٍ وتسعين اسمًا.

(١) مجموع الفتاوىٰ (٦/ ٣٨١).

(٢) تقدم تخريجه (ص٨٣).

وعن عائشة ﵂ قالت: فقدتُ رسولَ الله ﷺ ليلةً من الفرَاشِ، فالتَمَستُه، فوقعت يدي علىٰ بطنِ قدمِهِ، وهو في المسجِدِ، وهما منصوبتان، وهو يقول: «**اللهم إني أعُوذُ برضاك مِن سخَطِكَ، وبمعافاتك من عقوبَتِكَ، وأعوذ بك منك، لا أُحصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ علىٰ نفسِكَ**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ بيَّن أنه لا يُحصي ثناءً علىٰ اللهِ؛ إذ لو أحصَىٰ أسماءَه لأحصَىٰ الثناءَ عليه، فدَلَّ علىٰ أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعددٍ.

وقال ﷺ في حديث الشفاعة: «**فيَفتحُ عليَّ من محامِدِه بما لا أُحسِنُهُ الآن**»[2].

وجه الدلالة: أنَّ تلك المحامِدِ التي لا يُحسِنها الآن ﷺ هي بأسمائهِ وصفَاتِهِ -تبارك وتعالىٰ-[3].

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[كعب الأحبار]

قال كعبُ الأحبار ﵀: «لولا كلماتٌ أقولُهن لجعلتني يهود حمارًا،

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود (ص٢٠١) (ح١٠٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ (ص٨١٥-٨١٦) (ح٤٨١٢)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها (ص١٠٢) (ح٤٧٩).

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٢٩٤).

فقيل له: وما هن، فقال: أعوذُ بوجهِ اللهِ العظيم الذي ليس شيءٌ أعظمَ منه، وبكلماتِ اللهِ التَّامَّات التي لا يجاوِزُهُنَّ برٌّ ولا فاجرٌ، وبأسماءِ الله الحسنىٰ كلِّها ما عَلِمتُ منها وما لم أعلَم مِن شرِّ ما خَلَقَ وبَرَأَ وَذَرَأَ»[1].

فقد قرَّر كعبُ الأحبار رَحِمَهُ اللَّهُ أن هناك أسماءَ لا تُعلم؛ وذلك لأن لله أسماءَ استأثر بها في علم الغيب عنده لم يطَّلِع عليها أحدٌ من خلقه، ومن هنا ظَهَرَ تقريرُهُ لهذه القاعدة.

وممن عُرِف عنه ذلك من صنيعه عند إحصائه وعدِّه لأسماء الله -جل وعلا- الإمامُ ابنُ منده، حيث عدَّ في «كتاب التوحيد» أكثرَ من تسعة وتسعين اسمًا[2].

وبناءً علىٰ ما تقدم نقلُه عن أئمةِ السلَفِ يظهَرُ أنهم يُقررون أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعددٍ معين.

وقد حكىٰ النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الاتفاقَ علىٰ أنَّ أسماءَ اللهِ غيرُ محصورَةٍ حيث قال: «واتفَقَ العلماءُ علىٰ أنَّ هذا الحديث -يعني: حديث «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا...**»- ليس فيه حصرٌ لأسمائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»[3].

---

(١) أخرجه الإمام في الموطأ كتاب الجامع، باب: ما يُؤمر به من التعوذ (٢/ ١٣٠)، والأثر صحيح.

(٢) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنىٰ للدكتور التميمي (ص١٢٤).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ٧).

المبحث الثاني:

القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى

وفيه سبع قواعد:

قاعدة: «أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنَىٰ».

قاعدة: «أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ».

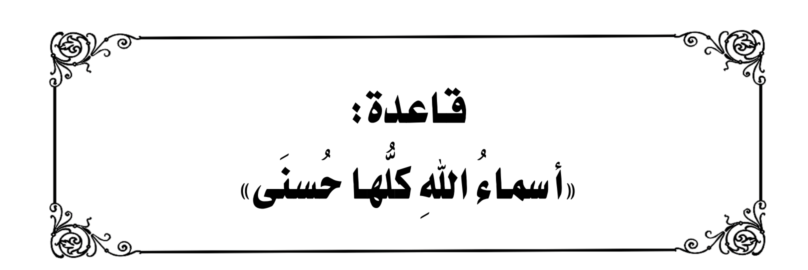
قاعدة: «كلُّ مَا كانَ مُسمَّاهُ مُنقَسِمًا إلىٰ كمالٍ ونقصٍ لم يَدخُل اسمُهُ في الأسماءِ الحسنَىٰ».

قاعدة: «لا يُدعىٰ اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ علىٰ المدحِ».

قاعدة: «أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوُجُوهِ».

قاعدة: «وُجُوبُ إجرَاءِ الأسمَاءِ المُزدَوَجَةِ مَجرَىٰ الاسمِ الوَاحِدِ».

قاعدة: «أسمَاءُ اللهِ غَيرُ مخلُوقَةٍ».



قاعدة:
«أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنَى»

المعنىٰ الإجمالي:

تضمنت هذه القاعدة: أنَّ أسماءَ الله حسنىٰ، والحسنىٰ: فُعلىٰ، تأنيثُ الأحسَنِ، يُقَال: الاسمُ الأحسَنُ، كالكبرىٰ تأنيثُ الأكبرِ، والصُّغرىٰ تأنيثُ الأصغر(١).

فأسماءُ الله ليس هناك من الأسماء أحسنُ منها بوجهٍ من الوجوه، بل لها الحسنُ التامُّ المطلق، لكونها دالةً علىٰ صفاتِ كمالٍ، فلو لم تكن دالةً علىٰ صفاتِ كمالٍ لم تكن حسنىٰ، فإنَّ كلَّ اسم منها يدلُّ علىٰ معنىٰ، فالرحيمُ مثلًا متضمِّنٌ لصفة الرحمة، والعليم متضمنٌ لصفة العلم، وهكذا، فأسماءُ الله مشتقةٌ من صفاته، وليست جامِدةً.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ متضافرةٌ في الدلالة علىٰ هذه القاعدة، وإليك

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (٣/ ١٧٩)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/ ٣٩٣).

بعض هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وقال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [طه:٨].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وَصَفَ أسماءَه بأنها حسنىٰ، أي: أحسَنُ الأسماءِ، فأسماءُ اللهِ ليس فيها ما يَدُلُّ علىٰ نقصٍ بوجهٍ مِنَ الوجوه، بل فيها الأحسنُ الذي يدُلُّ علىٰ الكمَالِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «السيدُ الذي قد كَمُلَ في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظَمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كَمُلَ في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُلَ في حكمَتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسؤددِ، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تنبغي إلا له»[١].

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليل عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما أن اللهَ الحليم

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٤٤٤)، والأثر صحيح.

الكامل في حلمِهِ، والعظيم الكامل في عَظَمَتِهِ إلىٰ آخر ما ذكر من أسماءٍ وصِفَاتٍ، وهذا تقريرٌ منه أنَّ أسماءَ اللهِ دالةٌ علىٰ صفاتِ كماله، وبذلك كانت حسنىٰ؛ إذ لو كانت ألفاظًا لا معاني لها لم تَكُن حُسنَىٰ، ولا كانت دالةً علىٰ مَدحٍ ولا كَمَالٍ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهو اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، متكلمٌ قائلٌ، وشاءٍ مريد، فعالٌ لما يريد، الأولُ قبل كل شيء، والآخرُ بعد كل شيء، له الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك الله ربُّ العالمين، وله الأسماءُ الحسنىٰ»[1].

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عند تفسير قوله تعالىٰ:** ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء:١١٠]: «بأيِّ أسمائه جَلَّ جَلَالُهُ تدعُونَ رَبَّكُم، فإنما تدعُونَ وَاحِدًا، وله الأسماءُ الحُسنَىٰ»[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه:٨].

يقول -جلَّ ثناؤه-: لِمعبودكم أيها الناس الأسماءُ الحسنىٰ، فقال:

---

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص١٨).

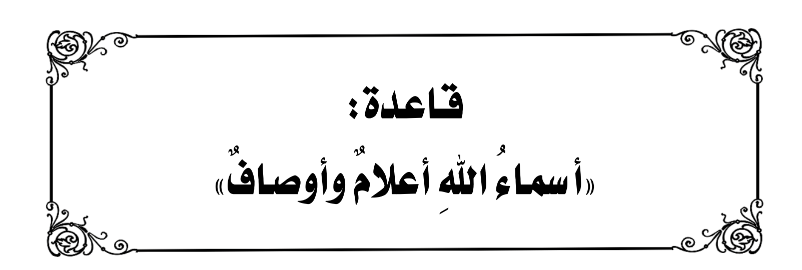
(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/ ٢٢٣).

الحسنىٰ، فَوَحَّد، وهو نَعتٌ للأسماء، ولم يَقُل الأحاسِن؛ لأنَّ الأسماءَ تَقَعُ عليها هذه، فيقال: هذه أسماء، و«هذه» في لَفَظَة واحدَة»[1].

فقد وَصَفَ الإمامُ الدارمي والطبري أسماءَ الله بأنها حسنىٰ، كما أشار الإمامُ الطبري إلىٰ نكتةٍ لطيفَةٍ وهي: أنَّ الله وحَّد الحسنىٰ ولم يقل: الأحَاسِن؛ لأنَّ الأسماء تقَعُ عليها اسمُ الإشارة «هذه»، وهي لفظَةٌ واحِدَةٌ.

* * *

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/ ١٨١).



المعنىٰ الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أنَّ أسماءَ الله لها نوعان من الدلالة: دلالةٌ علىٰ الذات، ودلالةٌ علىٰ المعاني.

فهي أعلامٌ باعتبار دلالتها علىٰ الذات، فالسميعُ هو الله، والبصيرُ هو الله، فهي أعلامٌ دالةٌ علىٰ ذاتِ الله ﷻ فتكونُ مترادفةً بهذا الاعتبار؛ لدلالتها علىٰ مُسَمًّىٰ واحِدٍ.

وهي أوصافٌ باعتبار دلالةِ كلِّ اسمٍ منها علىٰ وصفٍ لله ﷻ يليق به، فتكون متباينةً بهذا الاعتبار؛ لدلالةِ كل اسمٍ علىٰ معنىٰ غيرِ المعنىٰ الذي دلَّ عليه الاسمُ الآخر.

ودلالةُ الأسماء الحسنىٰ علىٰ الصفات تكونُ إما بالمطابقَةِ، أو بالتضمُّنِ، أو بالالتزَامِ.

ودلالةُ المطابقة هي: دلالةُ اللفظِ علىٰ كامِلِ معناه، وسُمِّيت مطابقةً

للتطابُقِ الحاصلِ بين معنىٰ اللفظ وبين الفهم الذي استُفيد منه.

وأما دلالةُ التضمن فهي: دلالةُ اللفظِ علىٰ بعضِ معناه، وسميت تضمنًا؛ لأنَّ اللفظَ قد تضَمَّن معنىٰ آخر إضافةً إلىٰ المعنىٰ الذي فُهِمَ منه.

بقي بيانُ دلالةِ الالتزام وهي: دلالةُ اللفظِ علىٰ أمرٍ خارجِ معناه، وسميت دلالةَ التزامٍ؛ لأنَّ المعنىٰ المستفاد منه لم يدلَّ عليه اللفظُ مباشرةً، ولكن معناه يلزَمُ منه هذا المعنىٰ[1].

مثال ذلك: «الخالق» يدلُّ علىٰ ذات الله، وعلىٰ صفة الخلق بالمطابقة، ويدلُّ علىٰ الذات وحدها وعلىٰ صفة الخلق وحدها بالتضمُّن، ويدلُّ علىٰ صفتي العلم والقدرة بالالتزام.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

وإليك بعض الأدلةِ الدالةِ علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ أخبر في هذه الآيةِ الكريمة أن الإنسانَ سواءٌ دعا باسم الله، أو باسم الرحمن، فهو إنما يدعُو اللهَ، فإذا قلت الله: فهو الله،

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» (١٠/ ١٢)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٢٥٤)، و«آداب البحث والمناظرة» للشنقيطي (ص٢٠)، و«معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله» للشيخ محمد التميمي (ص٣٣٧).

وإذا قلت: الرحمن فهو الرحمن، فلا يخالف كلٌّ واحدٍ منهما الآخَر في دلالَتِهِ علىٰ مُسَمًّىٰ واحِدٍ،كما أنَّ اسمَ الله من حيث المعنىٰ ليس هو كاسمِ الرحمن.

وهكذا سائرُ أسمائه الحسنىٰ كلُّها تدلُّ علىٰ مسمًّىٰ واحدٍ، وهي من حيث المعنىٰ يختلِفُ كلُّ اسمٍ عن الآخَرِ، فتكونُ أسماءُ الله مترادفةً باعتبار دلالتها علىٰ الذات، متباينةً باعتبار دلالتها علىٰ المعنىٰ.

وقال تعالىٰ: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح:١٠].

وجه الدلالة: أن اللهَ علَّلَ ﷻ أحكامَه وأفعالَه بأسمائِهِ، وهذا فيه دلالةٌ علىٰ أنَّ لها معنىٰ، فلو لم يكن لها معنىٰ لما كانَ التعليلُ صحيحًا.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ يستدلُّ بأسمائِه علىٰ توحيده ونفيِ الشريك عنه، ولو كانت أسماءً لا معنىٰ لها لم تدلَّ علىٰ ذلك(١).

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «السيدُ الذي قد كَمُلَ في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظَمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كَمُلَ في غناه،

(١) انظر: «جلاء الأفهام» لابن القيم (ص١٨٦-١٨٩).

والجبَّارُ الذي قد كمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُلَ في حكمَتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسؤددِ، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تنبغي إلا له »(١).

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما أنَّ اللهَ الحليم الكامل في حلمِهِ، والعظيم الكامل في عظمَتِهِ إلىٰ آخر ما ذَكَرَ من أسماءٍ وصفَاتٍ، وهذا تقريرٌ منه أنَّ أسماءَ الله ليست أعلامًا محضةً، وإنما هي أسماءٌ دَلَّت علىٰ صفاتٍ، وله من تلك الصفَاتِ أكمَلُها، وكلُّها تدلُّ علىٰ مُسَمًّىٰ واحِد.

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]. «بشيءٍ من أسمائِه»(٢).

فقد بيَّن الإمامُ مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنك سواءٌ دعوتَ اللهَ باسمه الرحمن أو بغيرِهِ مِنَ الأسماءِ الحسنىٰ فإنك تدعُو اللهَ جَلَّ ؛ لأنَّ أسماءَ الله كلَّها دالةٌ علىٰ مُسَمًّىٰ واحدٍ وهو اللهُ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

وقال الإمامُ عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فسمَّىٰ كلامَه بأسماء كثيرةٍ،

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩٢).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/ ٢٢٤)، والأثر صحيح.

وهي شيءٌ واحدٌ كما سمىٰ نفسَه بأسماء كثيرةٍ، وهو واحدٌ أحدٌ صمدٌ»[١].

فقد ذكر الإمامُ عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللهَ قد سمَّىٰ نفسَه بأسماء كثيرةٍ وهو واحدٌ، وهذا تقريرٌ منه لكون أسماءِ الله أعلامًا باعتبار دلالتها علىٰ الذات، وهذه الأسماءُ كلُّ اسمٍ منها دَلَّ علىٰ معنىٰ لم يدُلَّ عليه الاسمُ الآخَرُ.



(١) الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن (ص٣٩-٤٠).

قاعدة: «كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسمًا إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه قاعدةٌ مهمةٌ من القواعد التي قررها أئمة السلف في باب الأسماء؛ لبيان ما يَصلُح أن يكونَ اسمًا لله ﷻ وما لا يَصلُحُ أن يكونَ اسمًا.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الصفةَ التي يُشتقُّ منها الاسم إذا كان جِنسُها مُنقَسِمًا إلىٰ مدحٍ وذمٍّ، لا يكون اسمُها داخلًا في أسماءِ اللهِ ﷻ؛ لأنها لا تدُلُّ علىٰ ما يُحمَدُ الربُّ به ويُمدَحُ.

فإنَّ الله ﷻ لم يتَسَمَّ بالمتكلم ولا بالمريد؛ وذلك لأنَّ جنسَ الكلام والإرادة ينقسم إلىٰ محمودٍ ومذموم، فالمتكلمُ قد يتكَلَّمُ بصدقٍ وعدلٍ، وقد يتكلمُ بكَذِبٍ وظلمٍ، وأما المريدُ فإنَّه قد يريدُ خيرًا، وقد يريد شرًّا.

فلما كانَ الاسمُ يَشترك فيه المحمودُ والمذمومُ لم يصحَّ إطلاقُ ما كان مُسَمَّاه منقسمًا إلىٰ كمالٍ ونقصٍ اسمًا لله ﷻ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إن هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعد باب الأسماء، قد دلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء:١١٠].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنىٰ، فإذا كانت الصفةُ جنسها مُنقَسِمًا إلىٰ مَدحٍ وذمٍّ، وتسمَّىٰ الله باسمها المطلَقِ، لم تكن أسماءُ اللهِ حُسنىٰ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[مالك بن دينار (١٣٠هـ)]

قال الإمام مالك بن دينار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تباركتَ يا ربَّ العالمين، يُسبِّحك الليل والنهار، ويُسبحك الثلجُ، ويُسبحك الرعدُ، ويُسبحك المطرُ، ويُسبحك الندىٰ، وتُسبح لك السماءُ، وتُسبح لك الأرضُ، وتُسبحكَ النجومُ، وتُسبحك جنودُك كلُّهم، تباركت أسماؤُك المبارَكَةُ المقدَّسَة التي لك بهن نُسبِّح ونُقدسُ ونُهَلِّلُ، لا إله إلا أنت»(١).

(١) أخرجه أبو الشيخ في كتاب العظمة (٥/ ١٧٥٢).

فقد بيَّن الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أسماءَ الله مباركةٌ مقدَّسةٌ، وهذا يعني أنه يقررُ أنَّ أسماءَ الله ليس فيها نقصٌ ولا عيبٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ، فهي كلُّها حُسنىٰ؛ لأنَّ هذا هو مقتضَىٰ وصفِهِ لأسماءِ الله بأنها مقدسةٌ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهو اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، مُتَكلمٌ قائِلٌ، وشاءٍ مريد، فعالٌ لما يريدُ، الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيءٍ، والآخرُ بعدَ كلِّ شيءٍ، له الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك اللهُ ربُّ العالمين، وله الأسماءُ الحسنىٰ، يسبحُ له ما في السموات والأرض وهو العزيزُ الحكيمُ»(١).

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر:٢٤]. يقول تعالىٰ ذكره: لله الأسماءُ الحسنىٰ، وهي هذه الأسماءُ التي سمَّىٰ الله بها نفسَه»(٢).

فقد بيَّن الإمامان الدارمي والطبري أنَّ اللهَ سمَّىٰ نفسَه بالأسماء الحسنىٰ، ولم يُسمِّ نفسَه بما مُسمَّاه ينقسمُ إلىٰ كمالٍ ونقصٍ، فأسماءُ الله ليس فيها نقصٌ بوجهٍ مِنَ الوجوه، فإذا كانت الصفةُ جنسها منقسمًا إلىٰ مدحٍ وذمٍّ، وتَسمَّىٰ الله باسمها المطلق، لم تكن أسماءُ الله حسنىٰ.

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص١٨).

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٤/ ٧٠).

قاعدة: «لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه قاعدةٌ عظيمةٌ من القواعد المتعلقةِ بأسماء الله ﷻ، فاللهُ سبحانه لا يُدعىٰ إلا بأسمائه الحسنىٰ، وأما الأسماءُ التي ليس فيها ما يدلُّ علىٰ المدح، كلفظ شيء، وموجود، وذات فإنه لا يَجوز دعاءُ الله بها، فيُفرَّق بين باب الدعاء وبين باب الإخبار، فلا يُدعىٰ إلا بالأسماء الحسنىٰ، وأما الإخبارُ عنه: فيُخبَر عن الله بالاسمِ الحسنِ أو بما ليس بسيئ وإن لم نحكم بحسنه.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدةَ قد دلَّت عليه الأدلةُ مِنَ الكتاب والسنَّةِ، ومن هذه الأدلةِ ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَـٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَـٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ

وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنىٰ، وأمر أن نَدعُوَهُ بتلك الأسماءِ التي وَصَفَها بأنها حُسنىٰ، فَدَلَّ علىٰ أنَّه لا يجوزُ دعاءُ الله إلا بالأسماءِ الحسنىٰ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

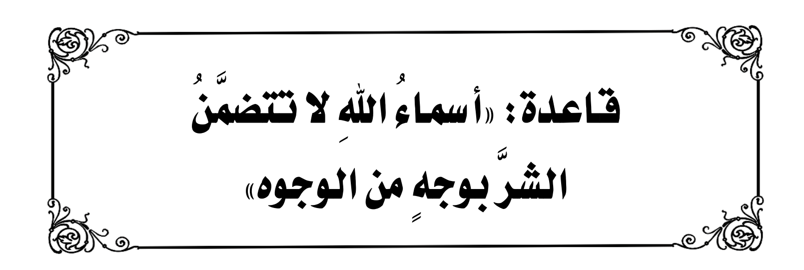
[أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ)]

قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلمُوا -رحمكم الله- أنَّ مذاهبَ أهلِ الحديث أهلِ السنة والجماعة الإقرارُ باللهِ، وملائكتهِ، وكتبِهِ، ورسلِهِ، وقبُول ما نَطَقَ به كتابُ اللهِ، وما صَحَّت به الروايةُ عن رسولِ الله ﷺ، لا مَعدِل عما وَرَدَا به، ويعتقدونَ أنَّ الله تعالىٰ مَدعُوٌّ بأسمائِهِ الحسنىٰ، موصوفٌ بصفاته التي وَصَفَ بها نفسَهُ، ووصفَهُ بها نبيُّه ﷺ»[1].

فقد قرر الإمامُ الإسماعيليُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ أهلَ الحديث أهلَ السنة والجماعة يعتقدونَ أنَّ الله يُدعَىٰ بأسمائهِ الحسنىٰ، فلا يُدعَىٰ بغيرِها، وهذا إشارةٌ منه لإجماعِهِم.

❊ ❊ ❊

(١) اعتقاد أهل السنة (ص٣٥).



قاعدة: «أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه»

المعنىٰ الإجمالي:

دلت هذه القاعدة علىٰ أن الشرَّ لا يدخُلُ في شيءٍ من أسماءِ الله ولا صفاتهِ ولا في أفعالِه كما لا يلحَقُ ذاتَهُ -تبارك وتعالىٰ-، فإنَّ ذاتَه لها الكمالُ المطلقُ الذي لا نقصَ فيه بوجهٍ من الوجوه وكذلك أسماؤه وأوصافُهُ لها الكمالُ المطلقُ من كُلِّ وجهٍ.

فأسماءُ الله لا عيبَ فيها ولا نقصَ بوجهٍ ما، وكذلك أفعالُه كلُّها خيراتٌ محضَةٌ لا شرَّ فيها أصلًا.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدةَ قد دلت عليها الأدلةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلةِ التي دلت علىٰ هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وقال تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الحشر:٢٤].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنىٰ، وإذا كانت حسنىٰ فإنها لا تتضَمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه؛ إذ إنَّ أسماءَ الله ليس فيها اسمُ ذمٍّ ولا عيبٍ.

وعن عليِّ بن أبي طالب ؓعن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلىٰ الصلاة قال: «**وجهتُ وجهيَ للذي فطر السموات والأرض حنيفًا وما أنا من المشركين، إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريكَ له، وبذلك أمرتُ، وأنا من المسلمين.**

اللهم أنت الملكُ لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدُك، ظلمتُ نفسي واعترفتُ بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعًا، إنه لا يغفرُ الذُّنوبَ إلا أنت، واهدني لأحسَنِ الأخلاقِ لا يهدِي لأحسَنِها إلا أنت، واصرِف عني سيئَها لا يصرِفُ عني سيئها إلا أنت، لبَّيك وسعديك، والخيرُ كلُّه في يديك، والشرُّ ليسَ إليكَ، أنا بك وإليك تبارَكتَ وتعاليتَ، أستغفِرُكَ وأتوبُ إليك»(١).

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أخبر أن الشرَّ ليسَ إلىٰ الله ﷻ، وهذا يَقتَضِي امتناعَ إضافةِ الشرِّ إلىٰ اللهِ مطلقًا، سواء كان ذلك في أسمائِه، أو صفاتِه، أو

(١) أخرجه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل (ص ٣١٤-٣١٥) (ح١٨١٢).

أفعاله، فإنَّ ذاتَ اللهِ مُنَزَّهَةٌ عن كلِّ شرٍّ، وكذلك أسماؤُهُ وصفاته.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابن عباس رضي الله عنهما **في قوله:** ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ [القصص:٦٨]: «تنزيه الله نفسَه عن السوء»[(١)].

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل رضي الله عنهما أن الله نزَّه نفسَه عن كل سوءٍ وشرٍّ، وهذا شاملٌ لأسماء الله وصفاته وأفعاله.

[ميمون بن مهران (١١٧هـ)]

وعن ميمونَ بنِ مهران رحمه الله **أنه سئل عن** ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾ **فقال:** « اسمٌ يُعظِّمُ اللهُ به، ويُحاشىٰ عن السُّوءِ»[(٢)].

فقد بيَّن الإمامُ ميمون رحمه الله أن أسماءَ الله يُعَظِّمُ اللهُ بها، وهي مُنزَّهةٌ عن السُّوءِ والشَّرِّ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رحمه الله: «فهو اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، مُتَكلمٌ قائِلٌ، وشاءٍ مريد، فعالٌ لما يريد، الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيء، والآخر بعدَ

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور(١/ ٢٦٩).

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٦٩).

كل شيءٍ، له الأمرُ مِن قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك الله رب العالمين، وله الأسماءُ الحسنىٰ، يُسَبِّحُ له ما في السموات والأرض وهو العزيزُ الحكيمُ»[1].

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2]: «بأيِّ أسمائه جَلَّ ثَنَاؤُهُ تدعونَ ربَّكُم، فإنما تدعُونَ واحدًا، وله الأسماءُ الحُسنَىٰ»[3].

فقد بيَّن الإمامان الدارمي والطبري أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنىٰ، وإذا كانت حُسنىٰ فإنها لا تَتَضَمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجُوهِ.

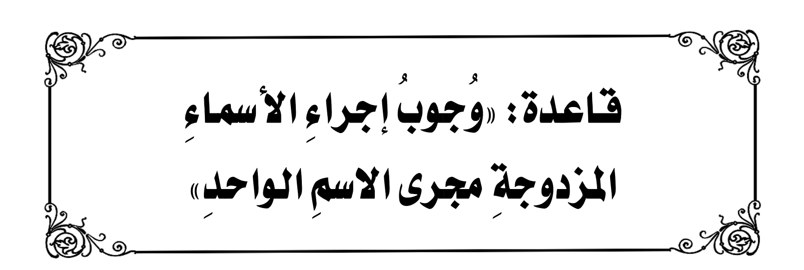
* * *

---

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص١٨).

(٢) سورة الإسراء آية: ١١٠.

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/ ٢٢٣).



قاعدة: «وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ»

المعنىٰ الإجمالي:

الأسماءُ المزدوجةُ هي: الأسماءُ التي لا تُطلق علىٰ اللهِ بمفرَدِها، وإنما مقرونةً بمقابلها.

ومن أمثلتها: المعطي المانعُ، الضَّارُّ النافِعُ، المعزُّ المذلُّ، القابضُ الباسِطُ، المضلُّ الهادي.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الأسماءَ المزدوجةَ تُجرىٰ مجرىٰ الاسمِ الواحِدِ، ويمتنع فصلُ بعضِ حروفِها عن بعضٍ، فهي وإن تعدَّدت جاريةٌ مجرىٰ الاسمِ الواحد؛ لأنَّ كمالَها في اقترانِ كلِّ اسمٍ بالآخر، ولذلك لم تجئْ مفردةً، ولم تُطلَق علىٰ الله إلا مقترنةً.

فلو قلتَ: يا مُذل، يا ضار، يا مانع، وأخبرتَ بذلك لم تكن مُثنِيًا علىٰ الله، ولا حامدًا له حتىٰ تَذكرَ مقابلَها[1].

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعدِ باب الأسماء قد دلت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه:٨].

وقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الحشر: ٢٤].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنىٰ، فليس فيها ما يدلُّ علىٰ النقصِ والعيبِ بوجهٍ من الوجوهِ، وكَمَالُ الأسماءِ المزدوجة في اقترانِ كلِّ اسمٍ منها بالآخر، ولذلك لم تجئْ مُفرَدَةً، ولم تُطلَق علىٰ اللهِ إلا مقترِنَةً.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غلا السعرُ علىٰ عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله قد غلا السعرُ، فسعِّر لنا فقال: «**إنَّ اللهَ هو المسعِّرُ، القابضُ الباسط، الرازق، إني لأرجو أن ألقَىٰ ربي وليس أحدٌ يَطلُبُنِي بمظلمَةٍ في دمٍ ولا مالٍ**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ أجرىٰ الأسماءَ المزدوجةَ مجرىٰ الاسمِ الواحد، ولم يَفصِل بينها؛ لأنَّ كمالَها في اقترانِ كُلِّ اسمٍ منها بالآخر، فدلَّ

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع، باب: في التسعير (ص٥٢٦) (ح٣٤٥١)، قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/ ٩٦٢): «إسناده علىٰ شرط مسلم».

علىٰ أنَّ الأسماءَ المزدوجة تُجرىٰ مجرىٰ الاسم الواحِدِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاللهُ الحيُّ القيومُ، القابِضُ الباسطُ، يتحرَّكُ إذا شاء، ويفعَلُ ما يشاء»[١].

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاللهُ الضارُّ النافعُ، المُضلُّ الهادي، يفعَلُ ما يشاء ويحكم ما يريدُ، لا مُعقِّبَ لحكمِهِ، ولا رادَّ لقضائه، ولا مُنَازِعَ له في أمره، ولا شريكَ له في مُلكه، ولا غالب له في سلطانه»[٢].

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال الإمام أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أسماءِ الله: القابضُ الباسِطُ: قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة:٢٤٥]؛ ومعناه: يُوسِّع الرزقَ، ويقترُهُ، ويبسطهُ بجودِهِ، ويقبضُهُ بعدلِهِ علىٰ النظَرِ لعبدِهِ، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الشورىٰ:٢٧].

ومن أسمائه: الخافضُ الرافعُ»[٣].

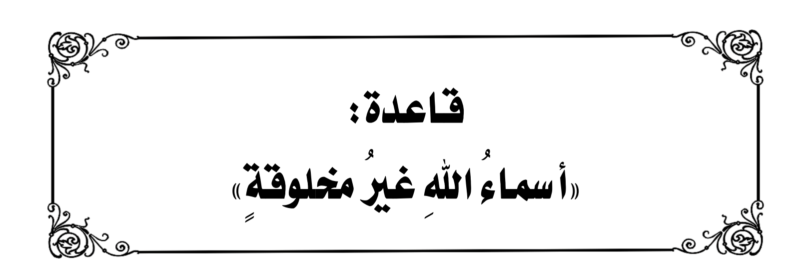
(١) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص ١٦٤).

(٢)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٤٥).

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٥٢).

ومن هذه النقولِ يتبين أنَّ أئمةَ السلف قد أَجرَوا الأسماءَ المزدوجةَ مجرىٰ الاسمِ الواحِدِ، ولم يَفصِلُوا بينها، فقد ذكر الإمامان الدارمي والتيمي القابضَ الباسطَ، ولم يفصلا بينها، كما ذكر الإمامُ ابن بطة الضارَّ النافعَ، المضلَّ الهادي ولم يفصل بينها.

❊ ❊ ❊



قاعدة:
«أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمونُ هذه القاعِدَةِ العظيمَةِ: أنَّ اللهَ لم يَزَل بأسمائِهِ، فَلَم يَستفِد اسمَ الخالِقِ مِنَ الخلقِ، فإنَّ اللهَ هو الذي سمَّىٰ نَفسَه بأسمائِهِ الحسنىٰ، وليسَت أسماؤُهُ مِن فِعلِ الآدَمِيِّين وتسميَاتِهم حتىٰ تكونَ مخلُوقَةً.

ثم إنَّه لما كانَت أسماؤُه مُشتقَّةً مِن صفَاتِهِ، وَصِفاتُه أَزَلِيَّةٌ،كانت أسماؤُهُ أزليَّةً غيرَ مخلوقَةٍ، فالربُّ يُشتَقُّ له من صِفَاتِهِ أسماءٌ، ولا يُشتَقُّ له من مخلوقاتِهِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلىٰ:١].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أمر أن يسبَّح اسمُه، فلو كان اسمُ الله مخلوقًا مستعارًا لم يأمر الله أن يسبَّح مخلوق، فدلَّ علىٰ أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ.

وعن عبدِ الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أصابَ أحدًا**

قطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: **اللهم إني عبدُك ابنُ عبدِك ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عدلٌ فيَّ قضاؤُك، أسألك بكل اسمٍ هو لك، سميتَ به نفسَك، أو علمتَه أحدًا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همِّي، إلا أذهبَ اللهُ همَّه وحزنَه، وأبدلَه مكانَه فرجًا**». قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمُها؟ فقال: «**بلىٰ ينبغي لمن سمِعَها أن يتعلَّمها**»(١).

وجه الدلالة: قوله: «**سمَّيتَ به نفسك**»؛ دلَّ علىٰ أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ، فاللهُ هو الذي سمَّىٰ نفسَه بأسمائه الحسنىٰ، وليست أسماؤه مِن فعلِ الآدميين وتسمياتِهم، ولهذا لم يقل: أسأْلُكَ بكل اسمٍ خَلقتَه لنفسِك، ثم لو كانت مخلوقةً لم يَسألهُ بها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦]، سمَّىٰ نفسَه بذلك»(٢).

فقد بيَّن الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ الله هو الذي سمَّىٰ نفسه، وعليه فلا تكونُ أسماءُ اللهِ مخلوقةً.

(١) تقدم تخريجه (ص٨٣).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة (ص٨٣٩).

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن حلَف باسمٍ من أسماء الله فَحَنَثَ فعليه الكفارةُ؛ لأنَّ اسمَ الله غيرُ مخلوق، وَمَن حَلَفَ بالكعبة، أو بالصفا والمروة، فليس عليه الكفارةُ؛ لأنَّه مخلوقٌ، وذلك غيرُ مخلوقٍ»[1].

فقد قرر الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجوبَ الكفارةِ علىٰ مَن حَلَفَ باسمٍ من أسماء الله فَحَنَثَ، وعلَّل ذلك بكونِ أسماءِ الله غيرَ مخلوقة.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **لما سُئل: ما تقول فيمَن قال أسماءُ الله مخلوقةٌ؟ قال:** «كافرٌ. ثم قال: (الله) مِن أسمائه فَمَن قال إنها مُحدَثةٌ فَقَدَ زعَمَ أنَّ اللهَ تعالىٰ مخلوقٌ»[2].

فقد قرَّر الإمامُ أحمد تكفيرَ مَن زَعَمَ أن أسماءَ الله مخلوقةٌ، وعلل ذلك بعلَّةٍ دقيقة وهي: أنَّ من زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ، وهذا كفرٌ لا شكَّ فيه، فإنَّ اللهَ لم يزل بأسمائِهِ وصفاتِهِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم اعترض المعارضُ أسماء الله المقدسة،

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص١٩٣)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٦/ ١٨)، وسنده صحيح.

فذهب في تأويلها مَذهبَ إمامِه المريسي، فادَّعىٰ أنَّ أسماءَ الله غيرُ الله، وأنها مُستَعَارَةٌ مخلوقةٌ، كما أنَّه قد يكونُ شَخصٌ بلا اسمٍ، فتسميتُهُ لا تزيدُ في الشخصِ ولا تنقصُ، يعني: أنَّ اللهَ كانَ مجهولًا كشخصٍ مجهولٍ، لا يُهتدىٰ لاسمِهِ، ولا يُدرىٰ ما هو، حتىٰ خلَقَ الخلقَ فابتَدَعُوا له أسماء من مخلوقِ كلامِهِم، فأعَارُوها إياه من غير أن يُعرَفَ له اسمٌ قبلَ الخلقِ.

ومن ادَّعىٰ هذا التأويلَ في أسماءِ الله فقد نَسَبَ اللهَ تعالىٰ إلىٰ العَجزِ والوهنِ، والضرورةِ والحاجة إلىٰ الخلق؛ لأنَّ المستعيرَ محتاجٌ مضطرٌّ، والمعيرُ أبدًا أعلىٰ منه وأغنىٰ، ففي هذه الدعوىٰ استجهالُ الخالِقِ؛ إذ كان بزعمِهِ هملًا لا يُدرىٰ ما اسمُهُ، وما هو، وما صفَتُهُ، والله المتعالي عن هذا الوصفِ المنزَّهِ عنه»[1].

بيَّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الجهميَّةَ ادَّعَوا أنَّ أسماءَ الله غيرُ الله، وما كان غيرُهُ فهو مخلوقٌ، كما بيَّن أنه يلزَمُ مِن قولهم هذا أنَّ الله -جَلَّ ذكرُهُ- كان مجهُولًا، لا يُهتَدَىٰ لاسمه، ولا يُدرَىٰ ما هو حتىٰ خَلَقَ الخلقَ فَسَمَّوهُ -تعالىٰ الله عن قولهم علوًّا كبيرًا-.

وَذَكَرَ أنَّ مَن ادَّعىٰ هذا التأويلَ في أسماءِ الله فقد نسبَ اللهَ تعالىٰ إلىٰ العَجزِ والوَهنِ، والضرورَةِ والحاجَةِ إلىٰ الخلق؛ ويلزَمُ مِن ذلك أن يكونَ المخلُوقُ المسمِّي أعلىٰ وأغنىٰ، سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ.

---

(١) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص١١)، وانظر: (ص١٢-١٣).

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال علماءُ السلف: والصوابُ أن تقول : صفاتُ الله، وعلمُ الله، وكلامُ الله، وأسماءُ الله، غيرُ مخلوقةٍ»[(١)].

[أبو عبد الله بن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

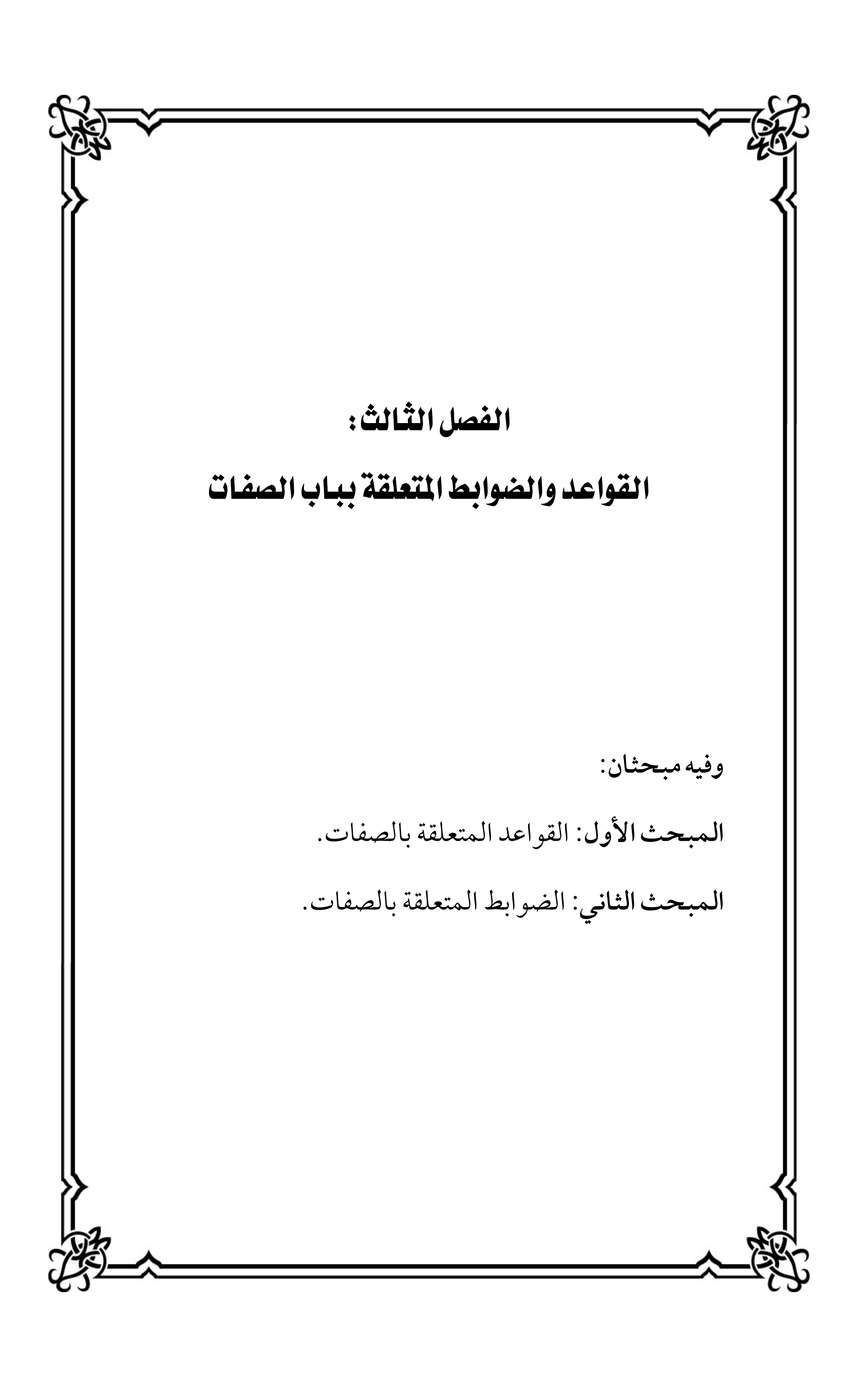
وقال الإمام ابن أبي زَمَنِين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأسماءُ ربِّنا وصفاتُه قائمةٌ في التنزيل، محفوظةٌ عن الرسول ﷺ، وهي كلُّها غيرُ مخلوقةٍ، ولا مستحدثةٍ»[(٢)].

فقد صرَّح الإمامان أبو القاسم التيمي وابن أبي زمنين بأنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، ونسب ذلك أبو القاسم لعلماء السلف.

* * *

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٨٠).

(٢) أصول السنة (ص٧٦).



الفصل الثالث:

القواعد والضوابط المتعلقة بباب الصفات

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: القواعد المتعلقة بالصفات.

المبحث الثاني: الضوابط المتعلقة بالصفات.

المبحث الأول: القواعد المتعلقة بباب الصفات

وفيه اثنتا عشرة قاعدة:

قاعدة: «الرَّبُّ مَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ المتَضَمِّنَةِ لكَمَالِهِ وَمَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ السَّلبِيَّةِ المستَلزِمَةِ لِكَمَالِهِ».

قاعدة: «طَرِيقَةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ في أَسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ الإثبَاتُ المفَصَّلِ والنَّفيُ المُجمَلِ».

قاعدة: «صِفَاتُ الكَمَالِ تَثبُتُ للهِ عَلَىٰ وَجهٍ لا يُمَاثِلُهُ فِيهَا مَخلُوقٌ».

قاعدة: «نَفيُ مَا نَفَاهُ اللهُ عَن نَفسِهِ أَو نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ للهِ ﷻ».

قاعدة: «ثُبُوتُ الكَمَالِ للهِ ﷻ يَستَلزِمُ نَفيَ نَقِيضِهِ».

قاعدة: «لَم يَزَل اللهُ بِأَسمَائِهِ وصِفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كذلكَ».

قاعدة: «الإقرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحملُهَا عَلَىٰ الحَقِيقَةِ لا عَلَىٰ المَجَازِ».

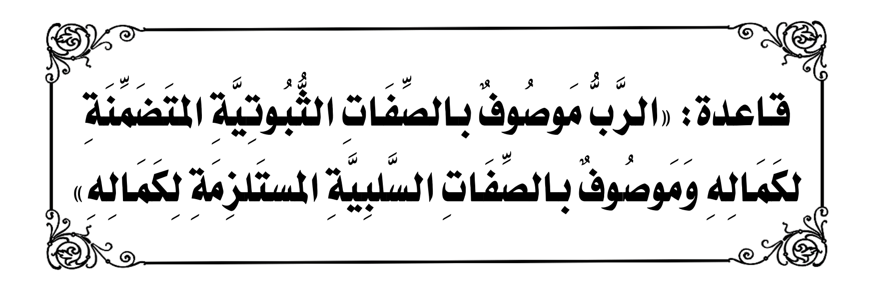
قاعدة: «الصِّفَاتُ مَعلُومَةٌ لَنَا بِاعتِبَارِ المَعنَىٰ مَجهُولَةٌ لَنَا بِاعتِبَارِ الكَيفِيَّةِ».

قاعدة: «وُجُوبُ الإيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاء عَرَفنَا مَعنَاهَا أَم لَم نَعرِف مَعنَاهَا».

قاعدة: «صِفَاتُ اللهِ ذَاتِيَّةٌ وَفِعلِيَّةٌ».

قاعدة: «أَفعَالُ اللهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدرَتِهِ».

قاعدة: «اللهُ مَوصُوفٌ بِالفِعلِ اللازِمِ وَ المُتَعَدِّي».



المعنىٰ الإجمالي:

الصفة لغة: هي الأَمَارَةُ اللازِمَةُ للشيءِ.

واصطلاحًا: هي مَعنىٰ قَائِمٌ بالذَّاتِ.

ومضمون هذه القاعدة: أن الصِّفَاتِ تنقسِمُ بحسب وُرُودِها في النُّصوصِ إلىٰ قسمين:

١ - صفات ثبوتية.

٢ - صفات سلبية.

والمرادُ بالصفات الثبوتية: هي مَا أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ في كتابه، أو أثبَتَهُ له رسُولُهُ ﷺ من صفَات الكمَالِ كالحياةِ، والعلمِ، والاستواءِ علىٰ العرش، وغيرِ ذلك.

وأما الصفاتُ السلبيةُ فالمراد بها: ما نَفَاهَا اللهُ عن نفسِهِ في كتابه، أو نفاها عنه رَسُولُهُ ﷺ كالموتِ، والجهلِ، والنومِ، وغيرِ ذلك.

وكَونُها مُستَلزِمَةً لِكَمَالِهِ؛ لأنه يجبُ نَفيُهَا مع ثُبُوتِ كَمَال ضدِّها للهِ ﷻ .

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ النصُوصَ الشرعيَّةَ متضافِرَةٌ في الدلالة علىٰ هذه القاعدة، ومن هذهِ الأدلَّةِ ما يلي:

وقال تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام:١٣٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩].

وقال تعالىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أثبَتَ لنفسِهِ الغنىٰ والرحمةَ، وغيرَها مِن صفَاتِ الكمَالِ، وَنَفَىٰ عن نفسِهِ الظلمَ والنومَ والسِّنَةَ ونحوَها من صفاتِ النقصِ، فدلَّ هذا علىٰ أنَّ مِنَ الصفاتِ ما أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ وهي الصفَاتُ الثبوتِيَّةُ، ومنها ما نفَاهُ الله عن نفسِهِ وهي الصفَاتُ السلبيَّةُ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «السيدُ الذي قد كمُل في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كمُل في شرفه، والعظيمُ الذي قد عظُم في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّار الذي قد كمُل في جبروته، والعالم الذي قد كمُل في علمه، والحكيمُ

الذي قد كمُل في حكمته، وهو الذي قد كمُل في أنواع الشرَف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفتُه، لا تنبغي إلا له»[١].

وقال ﷺ **في قوله تعالىٰ:** ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾: «السِّنَةُ: النُّعَاسُ، والنومُ: هو النَّومُ»[٢].

فقد أَثبَتَ ابنُ عباس ﷺ ما أَثبَتَ اللهُ لنفسِهِ مِنَ الأسماءِ والصفَاتِ، وهذا هو معنىٰ الصفَاتِ الثبُوتِيَّة.

كما أنه ﷺ نفَىٰ مَا نفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ من السِّنةِ والنوم، وهذا هو معنىٰ الصفَاتِ السلبِيَّة.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ عَلىٰ النَّاسِ كلِّهم جميعًا أن يُثبِتُوا ما أثبَتَ اللهُ، ويَنفُوا ما نَفَىٰ اللهُ، ويُمسِكُوا عمَّا أمسَكَ الله عنه، فأخبَرَنَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ له علمًا بقوله: ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ﴾ [هود:١٤]. فقلت: إنَّ له علمًا»[٣].

فقد بيَّن الإمامُ الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ علىٰ الناسِ أن يُثبِتُوا ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، وهذه هي الصفَاتُ الثبُوتِيَّة، كما بيَّن أنَّ علىٰ الناسِ أن يَنفُوا ما نفاه اللهُ عن نفسِهِ، وهذه هي الصفاتُ السلبِيَّة.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩٢).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٤٤٤).

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن (ص٤٧).

قاعدة: «طَرِيقَةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ في أَسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ الإثبَاتُ المفصَّلُ والنَّفيُ المُجمَلُ»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمونها: أن النصوصَ مِنَ الوحيَينِ تأتي بنَفيٍ مجمَلٍ للنقائِصِ والعُيُوبِ، وإثباتٍ مُفصَّلٍ لصفَاتِ الكَمَالِ، واللهُ ﷻ قد جَمَعَ فيما وَصَفَ به نفسَهُ بينَ النَّفيِ والإثبَاتِ.

والمرادُ بقولنا: الإثبَات يَكونُ مُفَصَّلًا: تَعيينُ الصفَاتِ وتحدِيدُها، فَطريقَةُ الكتابِ والسنةِ ذِكرُ الصفَاتِ مُعَيَّنَةً مخصَّصَةً لا مُجمَلَةً في لفظٍ عامٍّ كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الأنعام:١٣]، إلىٰ غيرِ ذلك مِنَ الآيَاتِ التي جاءَت مُفصَّلةً في بابِ الإثباتِ.

وأمَّا النفيُ المجمَلُ فإنَّ المرادَ منه: أن يُنفىٰ عنِ اللهِ ﻋﺰّ وجلّ العُيُوب والنَّقَائِص علىٰ سبيلِ الإجمالِ فَلا يُتَعَرَّضُ فيه لِنَفيِ عُيُوب ونَقَائِص محدَّدَة، كقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ:١١]؛ فإنَّه نَفيٌ مجمَلٌ لم يُعَيِّن شيئًا مُعَيَّنًا.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

لقد دلَّت علىٰ هذه القاعدةِ العظيمةِ أدِلَّةٌ كثيرةٌ من الكتاب والسنة، ومن تلك الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥].

قال تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء:١٦٤].

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآيات الكريمات قد جَاءَت بالتَّنصِيصِ علىٰ الأسماءِ والصفَاتِ، وتعيينِها وتخصيصها، دُونَ إجمالِها وإبهامِها، مما يدُلُّ علىٰ أنَّ هذه هي طريقَةُ القرآن.

وقال تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ [الشورىٰ:١١].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾ [الإخلاص:٤].

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآيات الكريمات جاءَت بالنَّفي والتَّنزيهِ علىٰ سَبيلِ الإجمَالِ، فَنَفَىٰ اللهُ عن نفسِهِ المماثَلَةَ مطلقًا، ونَفَىٰ الكفءَ والندَّ مطلقًا، ونَزَّهَ نفسَهُ عما يَصِفُهُ به المخالِفُونَ للرسُلِ مطلقًا، دون تَعَرُّضٍ لنفيِ عيوبٍ ونقائِصَ معَيَّنَةٍ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس ﷺ: «ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، فَسُبحانَ اللهِ الواحِد القَهَّار»(١).

وقال ﷺ: «هل تَعلَمُ للرَبِّ مثلًا أو شَبيهًا»(٢).

فقد نفَىٰ عبد الله بن عباس ﷺ المثَل والشبيهَ عن الله إجمالًا ولم يُفَصِّل في ذلك، وَأثبَتَ أسماءَ اللهِ علىٰ وَجهِ التَّفصِيلِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في ذاته كما وَصَفَ به نفسَهُ، قَد أجمَلَ اللهُ الصِّفَةَ لنفسِهِ»(٣).

فقد بيّن الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللهُ أنَّ اللهَ أجمَلَ نَفيَ صِفةِ النَّقصِ عن نفسِهِ؛ وذلك عند قوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده رَحِمَهُ اللهُ: «فوصَفَ نفسَهُ بالسميعِ، والبصيرِ، واليمينِ،

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٤٤٥).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/ ١٣٩).

(٣) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية بلفظه (ص٢١٢) عن حنبل به.

وأخرجه ابن بطة في الإبانة بنحوه (٣/ ٣٢٦)، وسند ابن بطة صحيح.

وانتَفَىٰ منَ التمثيلِ، والتقديرِ»[١].

فقد أثبتَ الإمام ابنُ منده رَحِمَهُ اللَّهُ الصفاتِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ علىٰ وَجهِ التَّفصيلِ، ولما جَاءَ للنَّفي اكتَفَىٰ بالإجمالِ، فنَفَىٰ عن اللهِ التمثيلَ والتقدِيرَ.

* * *

(١) التوحيد لابن منده (٢/ ١٦).

قاعدة: «صِفَاتُ الكَمَالِ تَثبُتُ لله عَلَى وَجهٍ لا يُمَاثِلُهُ فِيهَا مَخلُوقٌ»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعِدَةُ مِن القواعِدِ المهِمَّة التي بنىٰ عليها أهلُ السنة مَنهَجَهُم في بابِ الصفَاتِ، وهي تُوَضِّحُ الطريقَةَ الصحيحَةَ في إثبَاتِ الصفَاتِ للهِ ﷻ .

ومضمونها: أنَّ اللهَ ﷻ مَنعُوتٌ بِنُعُوتِ الكَمَالِ، وصفَاتِ الجلالِ التي لا يُمَاثِلُهُ فيها شيءٌ مِنَ الموجُوداتِ، فَيُوصَفُ اللهُ بما وصفَ به نفسَهُ، وبما وصفَهُ به رسولُهُ ﷺ من غيرِ تمثيلٍ، فاللهُ يُخبِرُ في كتابهِ بأنَّه سميعٌ بصيرٌ، عليمٌ قديرٌ، مُستوٍ علىٰ عرشه، ويقولُ في النفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فَنَفَىٰ بذلك أن تكونَ صفاتُهُ التي أثبتَها لنفسِهِ تُمَاثِلُ صفَاتِ المخلوقين، فاللهُ ﷻ ليس كمثله شيءٌ لا في ذاتِهِ، ولا في أسمائِهِ، ولا في صفاتِهِ.

وبالتَّالي فإثبَاتُ صفاتِ الكمَالِ للهِ ﷻ يكونُ علىٰ وجهِ الاختِصَاصِ، سواء كان الكمَالُ مما لا يَثبُتُ منه شيءٌ للمخلوقين، أو كان مما يَثبُتُ منه نوعٌ للمخلوق، فالذي يَثبُتُ للخالِقِ منه نوعٌ هو أعظمُ مما يَثبُتُ من ذلك للمخلوقِ.

والسببُ في امتناعِ الْمِثْلِ للهِ ﷻ: أنَّ المثلين اللذيْنِ يَسُدُّ أحدُهُما مَسَدَّ الآخر، يجبُ لأحدهما ما يجبُ للآخرِ، ويمتَنِعُ عليه ما يمتَنِعُ عليه، ويجوزُ عليه ما يجوزُ عليه، فَلو كَانَ للخالِقِ مِثْلٌ لَلَزِمَ أنْ يَشتَرِكا فيما يجبُ ويجوزُ ويمتنعُ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ من الكتاب والسنة متضافِرَةٌ في الدلالَةِ علىٰ هذه القاعدة، ومن تلك الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أثبتَ لنفسِهِ السمعَ والبصَرَ مع نفيِ المماثلَةِ، فدلَّ علىٰ أنَّ إثباتَ صفَاتِ الكمالِ للهِ ﷻ يكونُ علىٰ وجهٍ لا يماثلُهُ فيه المخلوقُ.

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:١-٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أثبَتَ لنفسِهِ الأحديَّةَ والصمديَّةَ مع نفيِ الوَلَدِ والوالِدِ والكفءِ، فدلَّ علىٰ أنَّ إثباتَ صِفاتِ الكمالِ يَكونُ علىٰ وجهٍ لا يماثلُهُ فيه المخلوقُ، كما أنَّ اسمَ اللهِ «الأحد» يدلُّ علىٰ أنَّه ليس كمثله شيءٌ في صفاتِ كَمَالِهِ، واسم اللهِ «الصمد» يدلُّ علىٰ الكَمَالِ التَّام الذي ينتفِي معه النقصَانُ المضادُّ له، فتَضَمَّن هذان الاسمانَ العظيمان تنزيهَ اللهِ في صفاتِ كمَالِهِ أن يكونَ له فيها مماثلٌ.

وعن عبد الله بن أُنيس ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامة** -أو قال: **العباد**- **عُراةً غرلًا بهمًا**». قال: قلنا: وما بهمًا؟ قال: «**ليسَ مَعهُم شيءٌ، ثم يُنَادِيهِم بصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ كما يَسمَعُه مَن بَعُدَ: أنا الملك أنا الديان**»[١].

وجه الدلالة: أنَّ في هذا الحديث دليلًا علىٰ أنَّ صوت اللهِ لا يشبهُ أصوات المخلوقين؛ لأنَّ صوتَ اللهِ ﷻ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، بخلاف صوتِ المخلوقين، وكذلك جميعُ الصفَاتِ هي مِن بابٍ واحِدٍ، فيكونُ إثباتُ صفَاتِ الكمالِ للهِ ﷻ علىٰ وجهٍ لا يماثلُهُ فيه المخلوقين.

ثم إنَّه قد عُلم بالضرورةِ أنَّ بينَ الخالقِ والمخلوقِ تباينًا في الذَّوَاتِ، وهذا يستلزِمُ تباينًا في الصفاتِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ: «الصمد: السيِّدُ الذي قد انتَهَىٰ سُؤدُدُهُ»[٢].

---

(١) ذكره البخاري تعليقًا في كتاب التوحيد، باب: (ولا تنفع الشفاعة عنده..) (ص١٢٨٩). وأخرجه موصولًا أحمد في المسند (ص١١١٧) (ح ١٦١٣٨) وهو حسن.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٦٢)، رقم (٦٧٨)، وقال الألباني في ظلال الجنة إسناده حسن (ص٣٥٦).

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس ﵄: «السيدُ الذي قد كمُل في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كمُل في شرفه، والعظيمُ الذي قد عظُم في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُل في جبروته، والعالمُ الذي قد كمُل في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُل في حكمته، وهو الذي قد كمُل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له»[(١)] .

فقد أثبت الصحابيان الجليلان ابنُ مسعود وابنُ عباس ﵄ للهِ الصفَات، فَوصَفَهُ ابنُ مسعود ﵁ بالسيِّدِ الذي قد انتَهَىٰ سُؤدده، ووصفَهُ ابنُ عباس ﵄ بالحلمِ والعَظَمَةِ والعلم والحكمةِ وغيرِها من صفَاتِ الكمَالِ، وبيَّنَا أنَّ للهِ أكملَ الصفاتِ فلا يماثِلُ اللهَ أحدٌ في صفاتِهِ، فالله العظيمُ الذي قد عظُم في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُل في جبروته، فلا يُدانِيه ولا يماثلُهُ أحَدٌ في صفاتِ كمالِهِ ﷻ.

[نعيم بن حماد الخزاعي (٢٢٨هـ)]

وقال نُعَيمُ بنُ حماد ؒ: «مَن شَبَّهَ اللهِ بشيءٍ مِن خَلقِهِ فقد كَفَرَ، وَمَن أنكَرَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقد كفَرَ، فَليسَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ

(١) تقدم تخريجه (ص٩٢).

ورسُولُهُ ﷺ تشبيهٌ»[١].

فقد بيَّن الإمامُ نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه ليسَ فيما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، ووصفه به رسُولُهُ ﷺ تشبيهٌ، لأنَّ إثباتَ الصفَاتِ للهِ ﷻ يكون علىٰ وجهٍ لا يماثلُهُ فيه مخلُوقٌ، كما بيَّن أنَّ مَن شبَّه اللهَ بخلقِهِ فقد كفَرَ، فالتمثيلُ صفَةُ نقصٍ يُنَزَّهُ اللهُ عنها.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنَادِي بصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، فليس هذا لغيرِ اللهِ -جَلَّ ذكرُهُ-.

وفي هذا دليلٌ أنَّ صَوتَ اللهِ لا يُشبِهُ أصوَات الخلقِ؛ لأنَّ صَوتَ اللهِ -جَلَّ ذكره- يُسمَعُ مِن بُعدٍ كما يُسمَعُ مِن قُربٍ، وأنَّ الملائكة يُصعَقُونَ مِن صوتِهِ، فإذا تَنَادَىٰ الملائكةُ لم يُصعَقُوا. وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا**﴾ [البقرة:٢٢]، فليسَ لصِفَةِ الله ندٌّ ولا مِثلٌ، ولا يوجَدُ شيءٌ من صفاتِهِ بالمخلوقين»[٢].

فقد بيَّن الإمامُ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الصفاتِ المثبتَةَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ لا تُشبِهُ صفَاتِ المخلوقين، وإنما هي صفَاتٌ لائِقَةٌ باللهِ، تُثبَتُ له علىٰ وجهِ الاختصَاصِ،

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/ ١٦٣)، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص ١٨٤).

(٢) خلق أفعال العباد (ص١٨٢).

فليس لصِفَةِ اللهِ ندٌّ ولا مثلٌ، ولا يوجَدُ شيءٌ من صفاتِهِ بالمخلوقين، وَمثَّل علىٰ ذلك بصَوتِ اللهِ، وأنه علىٰ خلاف صوتِ المخلوق، فبيَّن أنَّ الله ﷻ يُنَادِي بصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، وهذا تقريرٌ منه لكون صفات الله ﷻ لا تماثِلُ صفات المخلوقين.

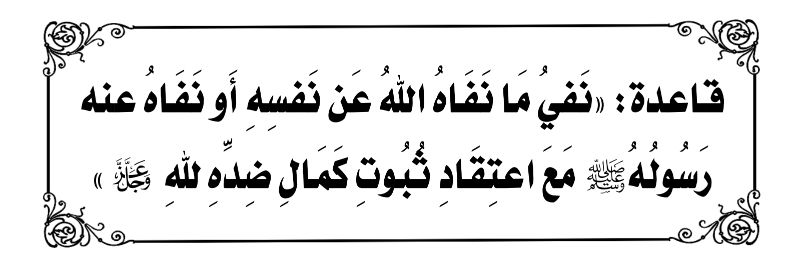
[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال الإمام قوَّام السنة أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال أهلُ السنة: نَصِفُ اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ، وَنُؤمِنُ بذلك؛ إذ كان طريقُ الشرعِ الاتباعَ لا الابتداع، مع تحقيقِنَا أنَّ صفاته لا يُشبِهُها صفات، وذاتَهُ لا يُشبِهُها ذاتٌ، وقد نفىٰ اللهُ تعالىٰ عن نفسِهِ التشبيهَ بقوله: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، فَمَن شبَّهَ اللهَ بخلقِهِ فقد كَفَرَ.

وأثبتَ لنفسِهِ الصفات ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، وليس في إثبات الصفَاتِ ما يُفضِي إلىٰ التشبيهِ، كما أنَّه ليس في إثباتِ الذَّاتِ ما يُفضِي إلىٰ التشبيهِ»[1].

فقد قرر الإمام أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ قولَ أهلِ السنة في صفاتِ اللهِ: إثباتُهَا مِن غيرِ تمثيلٍ، وأشارَ إلىٰ نُكتَةٍ وهي: أنَّه ليس في إثباتِ الصفَاتِ ما يُفضِي إلىٰ التشبيهِ، كما أنه ليس في إثباتِ الذَّاتِ ما يُفضي إلىٰ التشبيهِ، كما بيَّن أنَّ مَن شبَّه اللهَ بخلقه فقد كَفَرَ.

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٩٥).



المعنىٰ الإجمالي:

هذه قاعدةٌ عظيمةٌ مِنَ القواعِدِ التي بنىٰ عليها أهلُ السنة منهَجَهُم في بابِ الصفَاتِ، وهذه القاعدَةُ تُوضِّحُ الطريقَةَ الصحيحَةَ في تنزيهِ اللهِ ﷻ عن العيُوبِ والنقائِصِ.

ومضمونُ هذه القاعدة: أنَّ كُلَّ صفَةٍ نفاهَا اللهُ عن نفسِهِ فإنها مُتَضَمِّنَةٌ لشيئين:

أحدهما: انتِفَاءُ تلك الصفَةِ.

الثاني: ثبوتُ كمَالِ ضِدّها[1].

فمَا نفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ، أو نفاهُ عنه رسولُهُ ﷺ فإنَّه مُتضمِّنٌ ثبوتَ كمَالِ الضِّدِّ للهِ ﷻ.

(١) تقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين (ص٤٨).

والنفيُ الصحيحُ في بابِ أسماء الله وصفاته يرجِعُ إلىٰ أمرين:

الأول: نفيُ النقائِصِ والعُيوبِ عنِ الله ﷻ .

الثاني: نفيُ المماثَلَةِ في شيءٍ من صفَاتِ الكمَالِ للهِ ﷻ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قد دلَّت عليها أدلةٌ من الكتاب والسنة، وَسَأقتَصِرُ هنا علىٰ ذكرِ بعضِ الآيات الدالةِ عليها، فأقول مستعيناً بالله:

قال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نفَىٰ عن نفسِهِ السِّنةَ والنومَ، وذلك متَضَمِّنٌ لكمالِ حياتِهِ وقيُّوميتِهِ، ولهذا ابتَدَأَ الآيةَ بهذين الاسمين ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ﴾، فلمَّا كانَت حياتُهُ كامِلَةً لا تَعترِيها نقصٌ بوجهٍ من الوُجوهِ تنَزَّهَ عن السِّنَةِ والنومِ.

وكذلك نَفَىٰ عن نفسِهِ أن يُثقِلَهُ حِفظُ السموات والأرضِ؛ لكمَالِ قُدرَتِهِ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر:٤٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نفَىٰ عن نفسِهِ العجز؛ وذلك لكمَالِ علمِهِ

وقدرَتِهِ؛ إذ إنَّ العجزَ إنما يَلحَقُ العاجز إمَّا مِن جهَةِ عَدَم العلمِ، وإمَّا مِن جهَةِ عَدَمِ القُدرَةِ، وإما لمجمُوعِ الأمرَين، ولذلك خَتَمَ اللهُ الآيَةَ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابن عباس ﵄ في قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥]: «السِّنَةُ: النُّعَاسُ، والنومُ: هو النَّومُ»(١).

فقد نَفَىٰ الصحابيُّ الجليلُ ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ مما يُضَادُّ صفَةَ الحياةِ والقيوميةِ؛ إذ إنَّ حياتَهُ ﷻ لما كانت كامِلَةً لا يَعتَرِيهَا نقصٌ بوجهٍ من الوُجوهِ تَنَزَّهَ عن السِّنَةِ والنومِ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

وقال الإمام عبد العزيز الكناني ﵀ -في معرِضِ رَدِّهِ علىٰ بشرِ المريسي لما نَفَىٰ الجهلَ عَنِ اللهِ ولم يَقُل إنَّ للهِ علمًا-: «إنَّ نَفيَ السوء لا تَثبُتُ به المِدحَة. قال بشر: وَكيفَ ذلك؟ قلت: إنَّ قَولي هذه الأسطوَانَة لا تَجهَل ليسَ هو إِثبَاتَ العِلمِ لها»(٢).

---

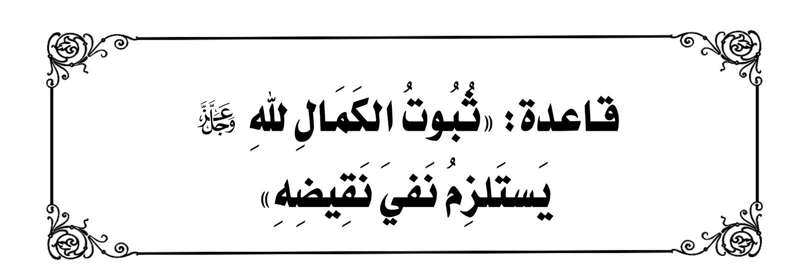
(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/ ٤٤٤).

(٢) الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن (ص٤٦).

فَعُلِم مما تقدَّم نقلُهُ أنَّ الإمامَ عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللَّهُ يُقَرِّر أنَّ نَفيَ العَيبِ لا يَثبُتُ به الكَمَال، إذا كانَ النَّفيُ محضًا مِن غَيرِ إثبَاتِ ما يُضَادُّهُ مِنَ الكمَالِ، ولهذا قال مُمَثِّلًا علىٰ ذلك: «إنَّ قَولي هذه الأسطوَانَة لا تَجهَل ليسَ هو إِثبَات العِلمِ لها».

فَفي نَفيِ الجهلِ عن الأسطوَانةِ ليسَ هو إثبَاتًا للعلمِ؛ لأنَّ النَّفيَ قَد يَكُونُ لِعَدمِ القَابِلِيَّةِ كما في الأسطوانَةِ، فلا يَكونُ النَّفيُ مدحًا ولا كمالًا إلا إذا تَضَمَّنَ إثباتًا.

❊ ❊ ❊



قاعدة: «ثُبُوتُ الكَمَالِ للهِ ﷻ يَستَلزِمُ نَفيَ نَقِيضِه»

المعنىٰ الإجمالي:

قد دلَّت هذه القاعدَةُ الجليلَةُ: علىٰ أنَّ الكَمَالَ ثَابِتٌ للهِ ﷻ، وثبوتُ الكَمَالِ للهِ مُستَلزِمٌ نفيَ نقيضِهِ من صفاتِ النقصِ، فَثُبُوتُ الحَيَاةِ يَستَلزِمُ نَفيَ المَوتِ، وَثُبُوتُ العِلمِ يَستَلزِمُ نَفيَ الجَهلِ، فالحياةُ والعلمُ لو لم يَتَّصِف بها الربُّ لاتَّصفَ بنقَائِضِها، فيجبُ اتصَافُهُ بصفَاتِ الكَمَالِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ متضافرَةٌ في الدلالةِ علىٰ هذه القاعدَةِ، وإليك بعض هذه الأدلةِ:

قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نفىٰ عن نفسِهِ السِّنةَ والنومَ، ونفَىٰ أن يُثقِلَهُ حفظُ السمواتِ والأرض، وأَثبَتَ لنفسِهِ صفَاتِ الكمَالِ التي تُضَادُّ ما ذكرَهَ مِن صفَاتِ النقصِ مِن كَمَالِ القدرَةِ، وَكونِهِ حَيًّا قيُّومًا.

وعن أبي موسىٰ الأشعري ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**يا أيها الناسُ اربَعُوا علىٰ أنفسِكم، فإنَّكم لا تَدعُونَ أصَمَّ ولا غائبًا، إنَّه معكم، إنه سميعٌ قريبٌ، تبارك اسمه، وتعالىٰ جدُّه**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ نَفَىٰ عنِ اللهِ ﷻ الصمَمَ والغيَابَ، وأثبَتَ له كمَالَ ضِدِّ هذين الوصفينِ، وهو السمعُ والقربُ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابن عباس ﷺ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾: «السِّنَةُ: النُّعَاسُ، والنومُ: هو النَّومُ»(٢).

فقد نَفَىٰ الصحابيُّ الجليلُ ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ مما يُضَادُّ صفَاتِ الكَمَالَ؛ إذ إنَّ ثُبوتَ الكَمالِ مُستلزِمٌ نفيَ نقيضِهِ، فثبُوتُ الحياةِ والقيُّوميَّة

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب: ما يكره من رفع الصوت (ص٤٩٤) (ح٢٩٩٢)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب: استح، باب: خفض الصوت بالذكر (ص١١٧٥) (ح٦٨٦٢).

(٢) تقدم تخريجه (ص١٢٨).

يَستَلزِمُ نفيَ السِّنَةِ والنومِ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يَمدَح اللهُ تعالىٰ في كتابه مَلَكًا ولا نبيًّا ولا مُؤمِنًا بنفيِ الجهل؛ لِيَدُلَّ علىٰ إثباتِ العلمِ، وإنما مَدَحَهُم بالعِلمِ فقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار:١١-١٢].

وقال عَزَّ وَجَلَّ لنبيه ﷺ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة:٤٣].

وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨]، ولم يَقُل الذين لا يجهَلُونَ، فهذا قولُ اللهِ تعالىٰ وَمِدحَتُه للملائكَةِ، وللنبيِّ ﷺ، وللمؤمنين، فَمَن أَثبَتَ العِلمَ نَفَىٰ الجهلَ، وَمَن نَفَىٰ الجهلَ لم يُثبِت العلمَ»(١).

فقد بيَّن الإمام عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ مَن أَثبَتَ صفَات الكَمَال كالعلمِ فإنه يَستَلزِمُ نَفيَ ما يضادها كالجهلِ؛ وهذا تقريرٌ منه لِكَونِ ثبوتِ الكمَالِ يَستَلزِمُ نَفيَ نقيضِهِ.

وأما قولُه: «ومن نفىٰ الجهلَ لم يُثبِت العِلم»؛ فمُرَادُهُ أنَّ النَّفيَ المحضَ لا يَدلُّ علىٰ الكَمَالِ والمدحِ؛ لأنَّ النَّفيَ قد يكونُ لعدمِ القابليةِ أو للعَجزِ، وأما إثباتُ الكمالِ فإنَّ ذلك مُستلزِمٌ نفيَ نقيضِهِ.

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن (ص٤٦).

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد شبَّهتَ -أي: المريسي- إلهَكَ في يديه وسمعِهِ وبصرِهِ بأعمَىٰ وأقطَعَ، وتوَهَّمتَ في معبُودِكَ ما توَهَّمتَ في الأعمَىٰ والأقطَعِ، فمعبُودُكَ في دعواك مُخَدَّجٌ منقوصٌ، أعمَىٰ لا بصَرَ له، وأبكَمُ لا كلامَ له، وأصمُّ لا سمعَ له، وأجذَمُ لا يَدَان له، ومُقعَد لا حَرَاك به، وليس هذا بصفَةِ إلهِ المصَلِّين»[1].

بيَّن الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ مَن لم يُثبِت للهِ صفَاتِ الكمَالِ لَزِمَ أن يُثبِتَ أضدادَها، لأنَّ المريسيَّ وأمثالَه -الذينَ ردَّ عليهم الدارميُّ- نفَوا عنِ اللهِ صفَاتِ الكمَال كالسمعِ والبصَرِ، فيلزَمُ علىٰ ذلك أن يكونَ معبُودُهُم أعمَىٰ لا بصَرَ له، وأبكَمَ لا كلامَ له، وأصمَّ لا سمعَ له -تعالىٰ اللهُ عن قولهم عُلُوًّا كبيرًا-؛ لأنَّ نفيَ صفاتِ الكمالِ يَلزَمُ منه إثباتُ أضدَادِها.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا بَطَلَ السمع حَصَلَ الصَّمَم، وإذَا بَطَل البَصَر حَصَلَ العَمَىٰ، فيكونُ اللهُ تعالىٰ في قولِ مَن يُثبِتُ السميعَ ولا يُثبتُ السمعَ، سميعًا أصَمَّ، وبصيرًا أعمىٰ»[2].

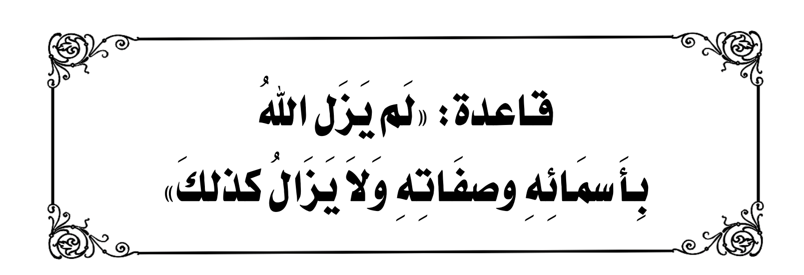
---

(١) نقض عثمان علىٰ الدارمي (ص١٢٩).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ١٤٢).

ذكر الإمام التيمي أنَّ اللهَ وصفَ نفسَهُ بالسمع والبصر، ثم بيَّن أنَّ من لم يُثبِت السمعَ والبصرَ فقد أَثبتَ الصَّممَ والعمَىٰ؛ وذلك أنه إذا بَطَلَ اتصَافُهُ بصفَاتِ الكمَالِ حَصَلَت نقائِضُها.





قاعدة: «لم يزل اللهُ بأسمائِه وصفاتِه ولا يزالُ كذلك»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمونُ هذه القاعدة: أنَّ اللهَ ﷻ مُستَحِقٌّ في أَزَلِهِ لصفَاتِ الكَمَالِ، فلا يَكونُ شيءٌ مِنَ الكمَالِ الأزَليِّ إلا وَهوَ مُتَّصِفٌ به في أَزَلِهِ.

فلا يجوزُ أن يُعتَقَدَ أنَّ اللهَ ﷻ وُصِفَ بالصفاتِ بَعدَ أن لم يكُن مُتصِفًا بها؛ لأنَّ صفَاتِه سبحانه صفَاتُ كمَالٍ، وَفَقدُها نقصٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ قد حَصَلَ له الكَمَال بعد أن كانَ مُتَّصِفًا بضِدِّه.

ولما كانت الأزليَّةُ ثابتَةً لذاتِ اللهِ ﷻ وَجَبَ أن تكونَ أسماؤُهُ وصفاتُهُ كذلك أزَليَّة.

وكما كانَ اللهُ بصفَاتِهِ أَزَلِيًّا كذلك لا يَزالُ عليها أَبَدِيًّا، فإنَّ دَوَامَ الأسماءِ والصفاتِ كمالٌ؛ لكونِها كَمَالًا، وما كانَ كمالًا فَدَوَامُهُ كَمَالٌ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

وقد دَلَّت علىٰ هذه القاعدَةِ أدلةٌ مِن الكتابِ والسنة، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ لما قالَ للملائكةِ إني جاعِلٌ في الأرضِ خليفَةً، سألُوهُ سؤَالَ استِعلامٍ واستِكشَافٍ عَنِ الحكمَةِ مِن خَلقِ هؤلاءِ مَعَ أنَّ فيهم مَن يُفسِدُ في الأرضِ، ويسفِكُ الدماءَ، فإن كانَ المرَادُ عبادَتك، فنحنُ نُسَبِّحُ بحمدِكَ ونُقَدِّسُ لك، فقال الله مجيبًا عليهم: إني أَعلَمُ ما لا تَعلَمُون؛ أي: مِنَ المصلحَةِ الرَّاجِحَةِ في خلقِ هذا الخلق، وهذا فيه دلالةٌ علىٰ علمِ اللهِ الأزليِّ، وأنَّ اللهَ لم يَزَل بأسمائِهِ وصفاتِهِ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الطور:٢٢].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أنَّه يمدُّ أهلَ الجنةِ بفاكِهَةٍ ولحمٍ مما يشتَهُونَ، فكُلَّما انقَضَىٰ لأهلِ الجنة نعيمٌ أحدَثَ لهم نعيمًا آخر لا نفَادَ له، وهذا مما يَدُلُّ علىٰ دَوَامِ أفعالِ الربِّ تعالىٰ في الأبدِ، وأنَّه لا يَزالُ بأسمائِهِ وصفاتِهِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجلٌ لابنِ عباس رضي الله عنهما: إني أَجِدُ في القرآنِ أشياء تختَلِفُ عليَّ؟

قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾؛ فكأنَّهُ كانَ ثم مَضَىٰ؟

فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾: «سمَّىٰ نفسَهُ

بذلك، وذلك قولُهُ؛ أي: لم يَزَل كذلك»(١).

وفي رواية قال ابنُ عباس ﵄: «أما قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾؛ فإنَّه لم يزَل ولا يَزالُ هُوَ الأوَّلُ والآخرُ والظَّاهِرُ والباطِنُ»(٢).

فهذا تصريحٌ من ابنِ عباس ﵄ أنَّ اللهَ لم يَزَل ولا يزالُ بأسمائِهِ وصفاتِهِ، كما أنَّ كلامَ هذا الصحابيِّ الجليلِ فيه رَدٌّ علىٰ مَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ كانت ثم مَضَت.

ثم إنَّ ابنَ عباس ﵄ لم يُفرِّق بينَ الصفَاتِ الذاتيةِ والصفَاتِ الفعلية في كونِ اللهِ لم يَزَل مُتَّصِفًا بها ولا يزالُ، بل إنَّ مما سألَهُ عنه السائِلُ مِنَ الصفاتِ الفعليَّةِ المتعلقَةِ بالمشيئَةِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد ﵀: «نقولُ: إنَّ اللهَ لم يَزَل مُتَكلِّما إذا شاء، ولا نقول: إنَّه قد كانَ ولا يَتَكَلَّم حتىٰ خلَقَ الكَلامَ»(٣).

وقال ﵀: «نحن نقول: قد كَانَ اللهُ ولا شيءَ، ولكن إذا قلنا: إنَّ اللهَ لم يَزَل بصفَاتِهِ كلِّها أليس إنما نَصِفُ إلهًا واحدًا بجمِيعِ صفاتِهِ؟!»(٤).

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٧).

(٢) أخرجها الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٩٤-٣٩٥)، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

(٣) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٧٧-٢٧٨).

(٤) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٨٢).

فقد بيَّن الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللهَ لم يَزَل بأسمائِهِ وصفاتِهِ، ولم يُفَرِّق بينَ صِفَةِ ذاتٍ وصفَةِ فِعلٍ، إلا أنَّ الصفَاتِ الفعليَّةَ مع كونِها أزليَّةً فإنَّ آحادَها مُتَعَلِّقٌ بالمشيئَةِ، ومثَّل علىٰ أَزَليَّة صفات اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ بالكلامِ فقال: «لم يزَل متكلمًا»، كما مثَّل علىٰ أنَّ الصفاتِ الفعليَّةَ آحادُها مُتَعَلِّقٌ بالمشيئَةِ، ومنها الكلام بقوله: «إذا شاء»، ونفىٰ أيضًا أن يُقالَ: كان ولا صفةَ حتىٰ خلَقَ لنفسِهِ صفَةً.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من زَعَمَ أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ مخلوقةٌ، فقد زَعَمَ أن الله مخلوقٌ محدثٌ، وأنه لم يكُن ثم كان ، تعالىٰ الله عما تقوله الجهميةُ الملحدةُ علوًّا كبيرًا، وكلما تقولُه وتنتحِله، فقد أكذبهم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في كتابه، وفي سنةِ رسولِهِ ﷺ، وفي أقوالِ أصحابِهِ، وإجماعِ المسلمين في السابقين والغابرين؛ **لأنَّ الله** عَزَّ وَجَلَّ **لم يزل عالمًا سميعًا بصيرًا** متكلمًا ، تامًّا بصفاته العليا وأسمائه الحسنىٰ، قبلَ كَونِ الكون، وقبلَ خلقِ الأشياء، لا يَدفع ذلك ولا يُنكره إلا الضالُّ الجحودُ الجهميُّ المكذِّبُ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اللهُ تعالىٰ لم يَزَل بقولِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وسلطانِهِ وجميعِ صفاتِهِ إلهًا واحدًا، وهذه صفاتُهُ قديمَةٌ بقدمِهِ، أزليَّةٌ بأزليَّتِهِ، دائمَةٌ بدوامِهِ، باقيَةٌ ببقائِهِ، لم يخلُ ربُّنا من هذه الصفَاتِ طرفَةَ عَينٍ»(٢).

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/ ٢١٣-٢١٤).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ١٧٢)، وانظر: (٢/ ١٧٦)، و(٢/ ١٨٢).

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ صفَاتِ اللهِ أزليَّةٌ بأزليتِهِ، دائمَةٌ بدوامِهِ، باقيَةٌ ببقائِهِ، وهذا منه بيانٌ لكونها أَزَلِيَّةً أبدِيَّةً، كما بيَّن أنَّ مَنَ زَعَمَ أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ مخلوقَةٌ، فقد زعمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ، وأنَّه لم يَكُن ثم كانَ.

وذكرَ أنَّه لا يُنكِرُ أزليةَ أسماءِ الله وصفاتِهِ إلا الجهمي المكذِّب بكتابِ اللهِ، وسنةِ نبيِّهِ ﷺ، فإنكارُ أزليةِ أسماءِ اللهِ وصفاته هو قولُ الجهمية.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم يَزَل بصفَاتِهِ وأسمائِهِ، ليس لأوَّلِيَّتِهِ ابتدَاء ولا لآخريَّتِهِ انقضَاء»[1].

* * *

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٥٧).

قاعدة: «الإقرارُ بالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الحَقِيقَةِ لا عَلَى المَجَازِ»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمونُ هذه القاعدة: إثباتُ الأسماء والصفَاتِ للهِ ﷻ علىٰ الحقيقَةِ، وَنَفيُ المجازِ عنها، فَنُثبِتُ أنَّ اللهَ ﷻ حيٌّ حقيقَةً، مُتَّصِفٌ بصِفَةِ الحياةِ حقيقَةً، عَليمٌ حقيقَةً، مُتصفٌ بصفةِ العلمِ حقيقَةً، سميعٌ حقيقَةً، مُتصفٌ بصفَةِ السمعِ حقيقَةً، إلىٰ غير ذلك من أسمائِهِ وصفاتِهِ.

والمرادُ بالحقيقة: هيَ المعنىٰ المتبَادِرُ إلىٰ الذِّهنِ مِن ظاهِرِ اللفظِ.

والغرَضُ مِنَ القولِ بالمجازِ عندَ مَنْ أحدَثَهُ نفي صفات الله، ولهذا كان القولُ به ذريعَة لنفيِ صفَاتِ اللهِ تعالىٰ، وبالقولِ به نَفَىٰ المعطِّلُونَ صفَاتِ اللهِ ﷻ، وأبطَلُوا اتصافَ اللهِ بها.

وعلىٰ هذا كانَ القولُ بالمجازِ في صفَاتِ الله تعالىٰ لا يجوزُ، وهو مُنكَرٌ مِنَ القول وزورٌ، فالمجازُ طاغوتٌ لَهَجَ به المتكَلِّمُونَ، والتَجَأَ إليه المعطلونَ، جَعَلُوهُ جُنَّةً يَتَتَرَّسُونَ به مِن إثباتِ حقَائِقِ صفَاتِ ربِّ العالمين.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذهِ القاعدَةَ قد دَلَّت عليها الأدلةُ مِنَ الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلةِ التي دَلَّت علىٰ هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠].

وقال تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ وَعَلَا أضافَ الصفَةَ إلىٰ نفسِهِ، والنصُوصُ قد تَضَافَرَت وَتَواتَرَت علىٰ وَصفِ اللهِ بالصفَاتِ، ولم يأتِ نصٌّ واحِدٌ بِنفي أن تَكونَ هذه الصفاتُ يُرادُ بها الحقيقَةُ، واللهُ جَلَّ وَعَلَا قد وَصَفَ القرآنَ بأنَّه نورٌ وهُدىٰ فقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ: ٥٢]؛ إذ لو كانَت هذه النصُوصُ الدالَّةُ علىٰ الصفاتِ علىٰ كثرتِها يُرادُ بها غيرُ الحقيقَةِ المتبادِرِ إلىٰ الذهنِ منها لما كان القرآنُ مصدَرَ نورٍ وهدايَةٍ، وإذا بَطَلَ اللازِمُ بَطَلَ الملزُومُ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أكَّدَ الكلامَ بالمصدَرِ وهو «تكليمًا»، والتأكيدُ بالمصدَرِ يدلُّ علىٰ نَفيِ المجازِ.

وكذلك مما يزيدُ الأمرَ وُضُوحًا أنَّه لَو لم يُرد بالصفَاتِ حقِيقَتَها لكان بَيَانُ ذلك مِنَ النبيِّ ﷺ واجِبًا؛ إذ تأخيرُ البيَانِ عَن وقتِ الحاجَةِ لا يجوزُ،

فدلَّ هذا كلُّه علىٰ وُجوبِ حَملِ الصفَاتِ علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجازِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عمر (٨٤هـ)]

قال الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بنُ عمر رضي الله عنه: «خَلَقَ اللهُ أربعَةَ أشياءَ بيدِهِ: آدمَ، والعرشَ، والقلمَ، وجنَّاتِ عدنٍ، ثم قال لسائرِ الخلق: كُن، فكانَ»[١].

فقد أَثبَتَ ابنُ عمرَ رضي الله عنه اليدَ للهِ جل جلاله حقيقةً، ولم يَحمِلها علىٰ المجازِ فَيُؤَوِّلها علىٰ غيرِ حقيقتها، كما أنَّه أثبَتَ أنَّه عز وجل خلَقَ بها أربَعَةَ أشياءَ دونَ بَقِيَّة خلقِهِ سبحانه، وهذا مما يُؤَكِّدُ أنَّه يُثبِتُها علىٰ حقيقَتِها.

[أبو عبد الله عكرمة مولىٰ ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة رحمه الله: «﴿ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤]؛ يعني: اليدين»[٢].

[عبد الله بن أبي مليكة (١١٧هـ)]

وسئل ابنُ أبي مليكة عن يَدِ اللهِ: أواحدَةٌ أو اثنتان؟ قال: «بل اثنتَانِ»[٣].

فقد قرَّر الإمامان عكرمة وابن أبي مليكة أنَّ اليدَ تَثبُتُ للهِ حقيقَةً،

---

(١) أخرجه الدارمي في نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٩٨)، والآجري في الشريعة (٣/ ١١٨٢)، والأثر صحيح، وقد جوَّد إسنادَه الذهبيُّ في العلو للعلي العظيم (١/ ٦٣٨).

(٢) أخرجه الدارمي في نقض عثمان علىٰ المريسي (١٢٢).

(٣) أخرجه الدارمي في نقض عثمان علىٰ المريسي (١٢٢-١٢٣)، وسنده صحيح.

ولا تُحمَلُ علىٰ المجازِ، ولهذا لما سُئِل ابنُ أبي مليكة عن اليَدِ أهي واحدةٌ أم اثنتان قال: اثنتَانِ.

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]

وسُئِل الإمامُ حمادُ بنُ زيد عن حديث: «ينزلُ اللهُ ﷻ إلىٰ السماء الدنيا» قال: «حَقٌّ، كُلُّ ذلك كيفَ شَاءَ»(١).

فقد بيَّن الإمامُ حماد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ إثباتَ النزُولِ للهِ ﷻ حقٌّ علىٰ حقيقَتِهِ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري: «فإن قال لنا قائل:

فما الصَّوَابُ مِنَ القولِ في معاني هذه الصفات التي ذَكَرتَ، وجاءَ ببعضِها كتابُ اللهِ ﷻ ووحيُهُ، وجاءَ ببعضِها رسولُ اللهِ ﷺ.

قيل: الصوابُ من هذا القول عندنا: أن نُثبِتَ حقَائقَهَا علىٰ ما نَعرِفُ مِن جِهَةِ الإثبَاتِ وَنَفي التشبيهِ»(٢).

فقد ذَكَرَ الإمامُ الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الصَّوابَ أن نُثبِتَ الصفَاتِ للهِ ﷻ علىٰ حقِيقَتِها من غيرِ أن نَدَّعِيَ فيها المجاز مَعَ نَفيِ التشبيهِ.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٢٠٣-٢٠٤)، وذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٧٦) من طريق ابن بطة بمعناه وصححه.

(٢) التبصير في معالم الدين (ص١٤١-٤١٢).

[أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]

وقال الإمام أبو القاسم هبة الله اللالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سياق ما دَلَّ مِن الآيات مِن كتابِ اللهِ تعالىٰ، وما رُوِيَ عن رسولِ اللهِ ﷺ، والصحابةِ، والتابعينَ علىٰ أنَّ القرآنَ تَكَلَّمَ الله به علىٰ الحقيقَةِ»(١).

فقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ القرآنَ تَكَلَّم اللهُ به حقيقَةً، وهذا مما يدُلُّ علىٰ أنَّه يُقرِّرُ أنَّ إثباتَ الصفَاتِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ يكون علىٰ وَجهِ الحقيقَةِ لا علىٰ المجاز.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقالَ أهلُ السنة في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]: إنَّ الاستواءَ مِنَ اللهِ علىٰ عرشِهِ علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجازِ، فقد قَالَ قومٌ من المعتزلَةِ والجهميَّةِ: لا يجوزُ أن يُسَمَّىٰ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهذه الأسماءِ علىٰ الحقيقَةِ، ويُسمَّىٰ بها المخلوقُ، فنَفَوا عن اللهِ الحقائِقَ مِن أسمائِهِ وَأثبَتُوها لخلقِهِ»(٢).

فقد بيَّن الإمامُ الطلمنكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ قولَ أهلِ السنة في الاستواءِ وسائِرِ الصفات: أن يُحمَل علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجازِ، كما بيَّن أنَّ الجهميةَ والمعتزلَةَ هم الذين نَفَوا عنِ اللهِ حقائِقَ صفاتِهِ وأثبَتُوها لخلقِهِ.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢/ ٣٦٤).

(٢) ذكره ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٥١)، والذهبي في العلو (٢/ ١٣١٥).

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهلُ السنةِ مجمِعُونَ علىٰ الإقرارِ بالصفاتِ الوارِدَةِ كلِّها في القرآنِ والسنةِ، والإيمانِ بها، وحملِها علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجازِ، إلا أنهم لا يُكيِّفُون شيئًا مِن ذلك، ولا يحُدُّونَ فيه صفَةً محصورَةً، وأما أهلُ البدعِ والجهميةِ والمعتزلةِ كلِّها والخوارج فَكُلُّهُم يُنكِرُها، ولا يحمِلُ شيئًا منها علىٰ الحقيقَةِ، ويزعُمُونَ أنَّ مَن أقرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهم عند مَن أثبَتَها نافُونَ للمعبودِ، والحقُّ فيما قاله القائلونَ بما نَطَقَ به كتابُ اللهِ، وسنةُ رسولِهِ ﷺ، وهم أئمةُ الجماعَةِ، والحمدُ للهِ»(١).

فقد حَكىٰ الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ إجماعَ أهل السنةِ علىٰ الإقرارِ بالصفاتِ وحملِها علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجاز، كما بيَّن أنهم مع إثباتِ الصفاتِ علىٰ حقيقَتِها لا يُكيِّفُون شيئًا منها.

وذكر أنَّ أهلَ البدع من الجهمية وغيرهم هم الذين يُنكرُونَ الصفَاتِ، ولا يحملونها علىٰ حقيقَتِها، بل بيَّن أنهم يزعُمُونَ أنَّ مَن أقرَّ بالصفاتِ علىٰ حقيقتها فهو مُشَبِّهٌ، وبيَّن أيضًا الإمام ابنُ عبد البر أنَّ حقيقَةَ قولِ الجهميةِ وَمَن وافقَهُم هو نَفيُ المعبُودِ.

* * *

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣٥).

قاعدة: «الصِّفَاتُ مَعلُومَةٌ لَنَا بِاعتِبَارِ المَعنَى مَجهُولَةٌ لَنَا بِاعتِبَارِ الكَيفِيَّةِ»

المعنىٰ الإجمالي:

تَضَمَّنَت: أنَّ مَا أخبَرَنَا اللهُ به عن نفسِهِ مَعلُومٌ لنا مِن جِهَةِ المعنىٰ، مجهُولٌ لنا من جِهَةِ الكيفِيَّةِ.

وكونُ النصُوصِ في بابِ الصفاتِ معلومَةَ المعنىٰ؛ لأنَّ اللهَ خاطَبَنا باللسَانِ العرَبِيِّ المبينِ، فَوَجَبَ قَبُولُ المعنىٰ علىٰ ظَاهِرِهِ اللائِقِ باللهِ ﷻ، ولأنَّ ما أخبَرَ اللهُ به عن نفسِهِ أعلَىٰ مَرَاتِبِ الإخبَارِ، فَمِنَ المحالِ أن يكونَ ما أخبَرَ اللهُ به عن نفسِهِ مجهُولَ المعنىٰ مَعَ ضرُورَةِ الخلقِ لِفَهمِ معنىٰ ما أخبَرَ اللهُ به عن نفسِهِ، كما أنَّ اللهَ ﷿ جَعَلَ كتابَهُ كتَابَ هِدَايَةٍ للخَلقِ فَمِن المحال أيضًا مَعَ هذا أن يَدَعَ أعظَمَ الأمورِ وأشدَّها ضرُورَةً مجهُولَةَ المعنىٰ لا يُفهَمُ منها شيء.

وأما كونُ النصُوصِ في بابِ الصفَاتِ مجهولَةً لنَا مِن جِهَةِ الكيفيَّةِ؛ فلأنَّ اللهَ أخبَرَنَا عن صفَاتِهِ ولم يُخبِرنا عَن كَيفِيَّتِها، فتكُونُ الكيفِيَّةُ مجهولَةً بالنسبَةِ لنا لا نَعلَمُها؛ ولأنَّ العِلمَ بكَيفِيَّةِ الصفَةِ فرعٌ علىٰ العِلمِ بِكيفِيَّةِ الموصُوفِ، فإذا لم تُعلَم كيفيَّةُ الموصوفِ لم تُعلَم كيفيَّةُ صفاتِهِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة ما يلي:

أولًا: الأدلةُ علىٰ أنَّ نصوصَ الصفاتِ معلومةٌ لنا باعتبارِ المعنىٰ.

قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص:٢٩].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ لما حضَّ علىٰ تَدَبُّرِ القرآنِ، دلَّ علىٰ أنَّ مَعَانيَ القرآنِ كلَّها مَعلُومَةٌ مفهُومَةٌ؛ لأنَّ التَّدبُّرَ والتعقُّلَ لا يكون إلا فيما يمكِنُ فَهمُ معناه، وَمِن أجَلِّ ما أمَرَ اللهُ بِتَدَبُّرِهِ أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أنزَلَ القرآنَ بلِسَانٍ عربيٍّ مبينٍ، وفيه أسماءُ اللهِ وصفَاتُهُ، وهذا مما يَدُلُّ علىٰ أنَّ مَعَانِيَهَا مَفهُومَةٌ علىٰ ما يقتضِيهِ اللسَانُ العربيُّ.

ثانيًا: الأدلة علىٰ أنَّ نصوصَ الصفَاتِ مجهولةٌ باعتبارِ الكيفيةِ.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

وجه الدلالة: أنَّ هاتين الآيتَينِ تُفيدان أنَّه لا أَحَد يَطَّلِعُ علىٰ علمِ اللهِ، وذاتِهِ، وصفَاتِهِ، إلا بما أعلَمَنا اللهُ، واللهُ لم يُعلِمنا بكيفِيَّةِ ذاتِهِ، وأسمائِهِ وصفاته، فَبَقِيَ عِلمُ الكيفيةِ مجهُولًا بالنسبَةِ لنا.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قيل لعبدِ الله بنِ مسعود ﷺ أبَلَغَكَ أنَّ اللهَ ﷻ يَعجَبُ ممن ذكَرَهُ؟ فقال: «لا، بل يَضحَكُ»[١].

وقال ﷺ: «الصمد: السيِّدُ الذي قَد انتَهَىٰ سُؤددهُ»[٢].

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابنُ مسعود ﷺ معَانِيَ الصفَاتِ، فإنَّه قد غايَرَ بينَ العجبِ والضَّحكِ؛ وذلكَ لأنَّ مَعنىٰ الضحكِ غيرُ مَعنىٰ العجبِ، ولم يَقُل اللهُ أَعلَمُ بالمرَادِ، أو أنهما وَاحِدٌ، كما بيَّن معنىٰ الصمَدِ.

وهذا فيه رَدٌّ علىٰ المفوضةِ الذين يزعُمُونَ أنَّ الصفَاتِ لا نَعلَمُ معنَاها، كما فيه رَدٌّ علىٰ مَن زَعَمَ مِنَ المؤَوِّلَةِ أنَّ مذهَبَ السلفِ هو التفويضُ.

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال عبدُ الله بنُ عباس رضي الله عنهما **في قوله تعالىٰ:** ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف:٥٥]: «أسخَطُونا»[٣].

بيَّن الصحابيُّ ابنُ عباس رضي الله عنهما معنىٰ الأسفِ، والأسفُ: صفَةٌ من صفَاتِ اللهِ، فدلَّ علىٰ أنَّ صفَاتِ اللهِ معلُومَةُ المعاني، كما أنَّه لم يَتَعَرَّض

(١) رواه الدارمي (٣/ ١١١)، والأثر صحيح.

(٢) تقدم تخريجه (ص١٣٢).

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/ ١٠١).

لكيفِيَّةِ الصفَةِ؛ لأنها مجهولَةٌ بالنسبة لنا.

[أبو العالية الرياحي (٩٣هـ)]

وقال أبو العالية عند قوله تعالىٰ: ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩]: «ارتَفَعَ»(١).

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد: «الصمد: الذي لا جَوفَ لَهُ»(٢).

وقال: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾: «عَلا»(٣).

فقد بيَّن إمامُ المفسرين مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنىٰ الصمَدِ، وبيَّن أيضًا معنىٰ الاستواءِ.

وكذلك قبلَهُ الإمامُ أبو العالية بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ معنىٰ الاستواء، ولم يَتَعَرَّضُوا للكيفيَّةِ؛ لأنها مجهُولَةٌ بالنسبةِ لنا.

[ربيعة بن أبي عبد الرحمن (١٣٦هـ)]

وعن سفيانَ بنِ عُيَينَةَ قال: «كنتُ عندَ ربيعَةَ بنِ أبي عبد الرحمن فسأَلَهُ رَجُلٌ فقال: الرحمنُ علىٰ العرشِ استوَىٰ كيف استَوَىٰ؟ فقال: الاستوَاءُ غيرُ

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد (ص١٢٧٦).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٤٦٣).. والأثر صحيح.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد (ص١٢٧٦).

مجهُولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، وَمِنَ اللهِ الرسالَةَ، وعلىٰ الرسُولِ البلاغُ، وعلينا التَّصدِيق»(١).

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

جاء رجُلٌ إلىٰ مالكِ بنِ أنس فقال: يا أبا عبد الله الرحمنُ علىٰ العرشِ استوىٰ كيفَ استَوَىٰ؟

فقال مالكٌ وقد عَلاه الرُّحَضَاء -يعني: العرق-: «الكيفُ غيرُ معقُولٍ، والاستوَاءُ منه غيرُ مجهُولٍ، والإيمانُ به واجِبٌ، والسؤالُ عنه بدعَةٌ، فإني أخَافُ أن تكُونَ ضَالًّا، وَأَمَرَ به فَأُخرِجَ»(٢).

فقد بيَّن الإمامان لما سُئِلا عن معنىٰ الاستواءِ أنَّ الاستواءَ -وهو صفَةٌ مِن صفَاتِ اللهِ- غيرُ مجهُولٍ، وإنما هو مَعلُومٌ من جِهَةِ معناه، بخلافِ الكيفيةِ فإنهما قد بَيَّنا أنها غيرُ معقولَةٍ؛ وذلك لأنَّ كيفيَّةَ صفاتِ اللهِ لا تُدرِكُها عقُولُنا؛ لضَعفِنَا، فلهذا لم يخبرنَا اللهُ بها، فهي مجهولَةٌ بالنسبةِ لنا.

كما بيَّن الإمامُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ وجوبَ الإيمانِ بالاستواءِ علىٰ ما ظهَرَ لنا مِن معناه، وأمَّا السؤَالُ عن كيفيتهِ فقد بيَّن أنَّه بدعَةٌ لا يجوزُ.

وَلنتَأَمَّل ما أصابَ الإمامَ مالكًا عندما سَأَلَه السائِلُ هذا السؤَال؛ مما يدُلُّ علىٰ شدَّةِ كراهِيَةِ السلفِ الكلامَ في اللهِ بغيرِ عِلمٍ، وعَلَىٰ ذَمِّهِم الإحدَاثَ

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤٢)، وسنده صحيح.

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤١)، بلفظه.

في الدِّينِ لاسيَّمَا في بابِ الأسماء والصفات.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة: «فَمِن علاماتِ المؤمنين أن يَصِفُوا اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ، وبما وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ مما نقَلَتهُ العلمَاءُ، وَرَوَاهُ الثقاتُ مِن أهلِ النقلِ الذين هم الحجَّةُ فيما رَوَوهُ من الحلالِ والحرامِ، والسنَنِ والآثار، ولا يُقالُ فيما صَحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ كيف؟ ولا لم؟ بل يَتَّبِعُون ولا يَبتَدِعُون، وَيُسَلِّمُون ولا يُعارِضُون، وَيَتَيَقَّنُون ولا يَشُكُّون ولا يرتابُون»[(١)].

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ: «وَمِن ذلك الغضب والرضا، وغير ذلك، وَقد نَطَقَ القرآنُ بأكثَرِها.

وعند أهلِ الأثر أنها صِفَاتُ ذاتِهِ لا يُفَسَّرُ منها إلا ما فَسَّرَهُ النبيُّ ﷺ أو الصحابيُّ، بل نُمِرُّ هذه الأحاديثَ كما جاءَت بعد قَبُولِها والإيمانِ بها، والاعتقادِ بما فيها بلا كيفيَّةٍ»[(٢)].

فقد قرَّر الإمامُ ابن بطة والسِّجزِي إمرارَ النصوصِ علىٰ ما جاءَت به مِنَ المعاني، واعتقادَ ما فيها، من غيرِ أن نبحَثَ عن كيفيتِها ، ولا نُفَسِّرُها بتفسيرِ الجهميَّةِ ومَن وافقهم، وإنما تُفَسَّرُ بما فسَّرَها به النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ.

---

(١) الإبانة (٣/ ٩١).

(٢) الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص٢٦٧-٢٦٨).

قاعدة: «وُجُوبُ الإيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاء عَرَفْنَا مَعنَاهَا أَم لَم نَعرِف مَعنَاهَا»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمونُ هذه القاعدة: وجوبُ الإيمانِ بما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو وَصفَهُ به رسُولُهُ ﷺ سواء عُرفَ مَعناهُ أو لم يُعرَف؛ وذلك لأنَّ خبرَ اللهِ ﷻ صادِرٌ عن علمٍ تَامٍّ، والمتكلمُ به صادِقٌ لا شكَّ في صدقِهِ، ويُريدُ من العبادِ الهدايَةَ، وكذلك النبيُّ ﷺ خبَرُهُ صادرٌ عن علمٍ تامٍّ، فإنَّه أعلمُ الناس بربِّهِ وأسمائِه وصفاته، كما أنَّ خبَرَهُ أصدقُ أخبارِ البشَرِ، وهو أنصَحُ الخلقِ للخلقِ، فاجتَمَعَت في خبَرِ اللهِ ورسوله ﷺ هذه الأمور، **والمتَكَلِّمُ إذا كَمُلَ علمُهُ وصدقُهُ وإرادَتُهُ وجَبَ قبولُ خبرِهِ.**

فما أخبَرَ به الصادِقُ المصدوقُ، هو ثابِتٌ في نفسِهِ، سواءٌ علمناهُ بعُقُولِنا أولم نعلَمهُ، وسواءٌ صَدَّقَهُ الناسُ أو لم يُصدِّقوه، كما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ حَقٌّ وإن كذَّبَهُ مَن كذَّبَهُ.

ولا ريبَ أنه يجبُ الإيمانُ بكلِّ ما أخبَرَ به الرسُولُ ﷺ وتصديقُهُ فيما أخبَرَ بِهِ، وإن لم يعلَمْ معناه؛ لأنَّه لا يُشتَرَطُ في الإيمانِ المجمَلِ: العلمُ

بمعنىٰ كُلِّ ما أخبَرَ اللهُ به.

فَكلُّ من اشتبَهَ عليه آيَةٌ من القرآنِ ولم يَعرِفْ معناهَا وَجَبَ عليه الإيمانُ بها، ووجبَ عليه أنْ يَكِلَ عِلمَها إلىٰ اللهِ فيقولُ: «اللهُ أعلمُ».

لكن هَلْ يَكُونُ في القرآنِ ما لا يفهَمُهُ أحدٌ مِنَ الناسِ، بل ولا الرسُول ﷺ عند مَن يجعَلُ التأويلَ هو «معنىٰ الآية» ويقولُ: إنه لا يعلَمُهُ إلا الله؟

والجواب: لا يكونُ هذا؛ لأنه يَلزَمُ أنْ يَكونَ في القرآنِ كلامٌ لا يفهَمُهُ لا الرسولُ ﷺ ولا أحدٌ مِنَ الأمةِ، بل ولا جبريلُ عليه السلام.

ثم إنَّهُ لو كانَ في الشريعَةِ شيءٌ لا يُعرف معْنَاهُ لكانَ بعضُ الشريعَةِ مجهولا، واللهُ قَدْ أمَرَنَا بِتَدَبُّرِ القرآن كُله، فَكيفَ نُؤمَرُ بِتدبُّرِ ما لا يَعرِفُ أحدٌ معناه؟!

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعِدَةَ العظيمةَ قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلةِ ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ [البقرة:١٣٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جل جلاله أمَرَ بالإيمانِ بجميعِ ما أنزَلَهُ، ولم يشتَرِط في الإيمانِ به أن يُعلَمَ معناه، ثم خَتَمَ اللهُ الآيةَ بقوله: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾؛ أي:

مُنقَادُون لطاعَتِهِ، مُصَدِّقُون لأخبَارِهِ، وَمِن جُملَةِ ذلك أسماءُ اللهِ الحسنىٰ وصفَاتُهُ العليَا.

وقال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ امتدَحَ وأثنىٰ علىٰ الرَّاسخينَ في العلمِ أنهم يُؤمِنُونَ ويصَدِّقُونَ بكلِّ ما جاءَ عَنِ اللهِ عَرَفُوا معناه أو لم يَعرِفُوا معناه.

وعن أنس بن مالك ﷺ: أنَّ رَجُلًا قال: يا نبيَّ الله كيفَ يُحشَرُ الكافِرُ علىٰ وَجهِهِ يومَ القيامة ؟ قال: «**أليسَ الذي أَمشَاهُ علىٰ الرِّجلَين في الدنيا، قَادِرًا علىٰ أن يُمشِيَهُ علىٰ وجههِ يومَ القيامة**». قال قتادة: بلىٰ، وَعِزَّةِ ربِّنا[(١)].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ لما أخبَرَ عَن أَمرٍ غَيبيٍّ لا تَبلُغُهُ العقُولُ، وجَّه أصحابَهُ رضي الله عنهم للإيمانِ به، وتصديقِهِ سواء بَلَغَتهُ عُقُولُهُم أو لا، وسواء عَرَفُوا معناه أو لا، وهذا الحديثُ مُتَعَلِّقٌ بصفَةٍ من صفَاتِ اللهِ وهي: القدرَةُ، فدلَّ ذلك علىٰ وُجُوبِ الإيمانِ بنصُوصِ الصفَاتِ سواء عُرِفَ معناها أم لم تُعرَف.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة الفرقان (ص٨٣٥) (ح٤٧٦٠)، ومسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب: يحشر الكافر علىٰ وجهه (ص١٢٢٢) (ح٧٠٨٧).

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «آمَنتُ بما جَاءَ عنِ اللهِ، وبما جاءَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ علىٰ مُرادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ»(١).

فقد قرَّر الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجُوبَ الإيمانِ بما جاءَ عَنِ اللهِ وبما جاءَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأن يَكونَ ذلك الإيمانُ علىٰ مُرادِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، فَيُفَوَّضُ المعنىٰ إلىٰ اللهِ وَرَسولِهِ ﷺ إذا لم تُعرَف حقيقَةُ المعنىٰ، ولا يُفهَمُ مِن كلامِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ التفويضُ المطلَقُ، وأنَّ في الشريعَةِ ما لا يَعرِفُ معناه أَحَدٌ، وإنما مُرادهُ أن يُؤمِنَ الإنسانُ بما جاءَ عَنِ اللهِ وعن رسولِهِ ﷺ وإن لم يَبلُغهُ عَقلُهُ.

[علي بن المديني (٢٣٤هـ)]

وقال الإمام علي بن المديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثُمَّ التصدِيقُ بالأحادِيثِ والإيمانُ بها، لا يُقالَ لم؟ ولا كيف؟ إنما هو التَّصدِيقُ بها، والإيمانُ بها وإن لم يُعلَم تَفسِير الحديثِ، ويَبلُغهُ عقلُهُ، فقد كُفِيَ ذلك، وأُحكِمَ عليه، الإيمانُ به والتسليمُ»(٢).

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَمِنَ السنةِ اللازِمَةِ التي مَن تَرَكَ منها خَصلَةً لم يَقبَلها وَيؤمِن بها لم يَكُن من أهلِها: الإيمانُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه،

---

(١) ذكره ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص١٦).

(٢) ذكر عقيدته اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٨٦).

والتصديقُ بالأحَاديثِ فيه، والإيمانُ بها، لا يُقال: لِمَ؟ ولا كيفَ؟ إنما هو التصديقُ والإيمانُ بها. وَمَن لم يعرِف تفسيرَ الحديثِ وَيَبلُغه عقلُهُ فقد كُفِيَ ذلك وأُحكِمَ له، فعليه الإيمانُ به والتسليمُ له، مثل حديثِ الصادقِ المصدوق، وما كان مثله في القَدَرِ.

ومثل أحادِيثِ الرؤيَةِ كلِّها، وإن نَبَت عن الأسماعِ واستَوحَشَ منها المستَمِعُ، فإنما عليه الإيمانُ بها، وألّا يَرُدَّ منها حرفًا واحدًا، وغيرها من الأحاديث المأثورَاتِ عن الثقَاتِ»[١].

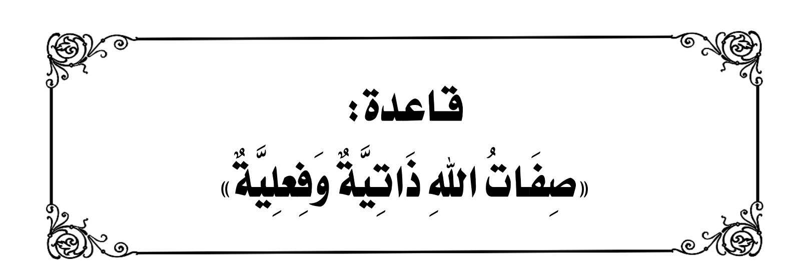
فقد قرَّر الإمامان ابن المديني وأحمد أنَّ مَن لم يَعلَم مَعنىٰ ما أخبَرَ به النبيُّ ﷺ مِن نُصُوصِ الصفَاتِ وغيرِها، فإنَّه يجبُ عليه الإيمانُ والتصديقُ بها، لا يَقُول لِمَ؟ ولا كيفَ؟

كما أشار الإمام أحمد أنَّ أحادِيثَ الصفَات إنما رَدَّها مَن نَبَت عن سمعِهِ واستَوحَشَ منها قلبُهُ.

❊ ❊ ❊

---

(١) أصول السنة ضمن كتاب عقائد السلف (ص١٩-٢١).



قاعدة:
«صِفَاتُ اللهِ ذَاتِيَّةٌ وَفِعلِيَّةٌ»

المعنىٰ الإجمالي:

لما خَاضَ المتكلمُونَ في تقسِيمِ الصفَاتِ، وَتَوَصَّلُوا بسبَبِ ذلك إلىٰ نَفي بعضِ الصفَاتِ التي أَثبَتَهَا اللهُ لنفسِهِ، أو إثبَاتِ ما لم يُثبِتهُ اللهُ لنفسِهِ، اقتَضَىٰ ذلك مِن أهلِ السنة أن يُقَسِّمُوا الصفَاتِ تقسِيمًا صحيحًا مَبنِيًّا علىٰ دلالَةِ الكتابِ والسنَّةِ، كما اقتَضَىٰ أن يُبَيِّنُوا ما اشتَمَلَ عليه تقسِيمُ المتكَلِّمينَ مِن باطِلٍ، وَمِن هذه التقاسِيمِ التي ذَكَرَها أهلُ السنة والجماعة: تقسيمُ الصفَاتِ إلىٰ ذَاتِيَّةٍ وفعليَّةٍ.

ومعنىٰ الصفات الذاتية: هي التي لا تَنفَكُّ عنِ الذَّاتِ.

وأما الصفات الفعلية فمعناها: هي التي تقُومُ بذَاتِ اللهِ بمشيئَتِهِ وقدرتهِ.

وَكِلا النَّوعَين لم يَزَل اللهُ مُتَّصِفًا بهما: صفَاتُ الذَّات، وصفَاتُ الفعلِ، فلا يجوزُ أن يُعتَقَدَ أنَّ اللهَ وُصِفَ بصفَةٍ بعد أن لم يكُن مُتَّصِفًا بها؛ لأنَّ صفاتهِ سبحانه صفاتُ كَمَالَ لا نقصَ فيها، وفَقدُها صِفَةُ نقصٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ

قد حَصَلَ له الكَمَال بعد أن كانَ مُتَّصِفا بضِدِّهِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

لقد دلَّت علىٰ هذا التَّقسِيمِ لصفَاتِ اللهِ الأدلَّةُ الشرعيَّةُ، ومن تلك الأدِلَّةِ الدالةِ علىٰ هذه القاعدةِ ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧].

وقال تعالىٰ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أنَّه وَصَفَ نفسَهُ بالوجهِ، واليدينِ، ولم يُعَلِّقها بالمشيئة، فهي صفَات ذاتيَّةٌ محضةٌ لا تَنفَكُّ عن الذَّاتِ، فلم يَزَل اللهُ مُتَّصِفًا بها ولا يَزالُ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ [الأعراف:١١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أنَّه أمَرَ الملائكَةَ بالسجُودِ بعد خَلقِ آدَمَ، ولم يَأمُرهُم بذلك في الأزَلِ، فدلَّ علىٰ أنَّ اللهَ يَتَكَلَّم بمشيئته، وهذه هي حقيقةُ الصِّفَاتِ الفعليَّةِ.

وقال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص:٣٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ بيَّن في هذه الآية الكريمة أنَّ مُنادَاة مُوسَىٰ

كانت حينَ مجيئِهِ وإتيانِهِ، فلم يكن النداءُ في الأزَلِ، فدل علىٰ إثبَاتِ الصفَاتِ الفعليةِ، وأنها مُتَعَلِّقَةٌ بالمشيئَةِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ)]

قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَصفَاتُهُ الذاتِيَّةُ والفعليةُ: أما الذاتِيَّةُ: فالحياةُ، والعلمُ، والقُدرَةُ، والكلامُ، والسمعُ، والبصَرُ، والإرادَةُ. وأما الفِعلِيَّةُ: فالتخليقُ، الترزيقُ»[1].

فهذا تَصريحٌ مِنَ الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ صفَات الله تَنقَسِمُ إلىٰ ذاتيَّةٍ وفعليةٍ.

[الفضيل بن عياض (١٨٧هـ)]

وقال الإمام الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا قالَ لك الجهمِيُّ: أنَا كفَرتُ بِرَبٍّ يَنزِلُ. فقل: أنا أُومِنُ بِرَبٍّ يفعَلُ ما يشاءُ»[2].

فقد فرَّق الإمامُ الفضيل رَحِمَهُ اللَّهُ بينَ الصفَاتِ الذَّاتيَّةِ والفعلية، حيث فَهِمَ مِن النزولِ أنَّه مِنَ الصفَاتِ الفعليةِ المتعلقَةِ بالمشيئَةِ، ولهذَا قَيَّدَ النزُولَ بالمشيئَةِ.

---

(١) الفقه الأكبر (ص٢٥).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٠٢).

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد: «وَلم يَزَل اللهُ مُتَكَلِّمًا عالمًا، غفورًا، عالمَ الغيبِ والشهادَةِ، عالِمَ الغيوبِ، فهذه صفَاتُ اللهِ وَصَفَ بها نفسَهُ، لا تُدفَعُ ولا تُرَدُّ»(١).

فقد بيَّن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن صفَاتِ اللهِ يجبُ قَبُولُها والإيمانُ بها، وهذه الصفَاتُ منها ما يَكونُ مِنَ الصفَاتِ الذَّاتيَّة التي لا تنفَكُّ عن الذَّات، ومنها ما يكونُ مِنَ الصفِاتِ الفعليَّةِ المتعلقَةِ بالمشيئَةِ، فبيَّن أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ مُتَّصفٌ بصفَةِ العلمِ وهي صفَةٌ ذاتيَّةٌ محضَةٌ، وبالمغفرَةِ وهي صفةٌ فعليةٌ متعلِّقَةٌ بالمشيئَةِ.

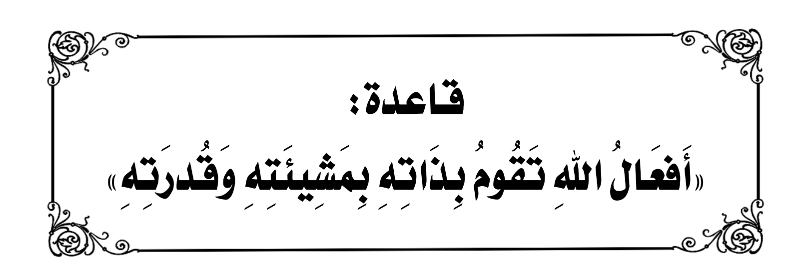
[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَالفِعلُ صفَةٌ، والمفعُولُ غيرُهُ، وبيانُ ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ﴾، ولم يُرد بخلقِ السمواتِ السمواتِ نفسَها، وقد ميَّزَ فعلَ السمواتِ مِنَ السموَاتِ، وكذلك فعل جُملَةِ الخلقِ، وقوله: ﴿وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ﴾، وقد ميَّز الفعلَ والنفسَ ولم يُصيِّر فعلَهُ خلقًا»(٢).

فقد سمَّىٰ الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ صفَةَ الخلقِ -وهي مِنَ الصفَاتِ الفعلية- فِعلًا، فدلَّ علىٰ تفريقِهِ بينَ الصفَاتِ الذاتيَّة والصفاتِ الفعليَّةِ.

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/ ٣٢٦)، وسند ابن بطة صحيح.

(٢) خلق أفعال العباد (ص٢١٩-٢٢٠).



المعنىٰ الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أنَّ أفعَالَ اللهِ قائِمَةٌ به، مُتَّصِفٌ بها، وهي مُتعَلِّقَةٌ بمشيئتِهِ، وأمَّا المفعولُ فهو مخلوقٌ منفصِلٌ عنِ اللهِ ﷻ.

وهذه القاعدة مُتعَلِّقَةٌ بالصفاتِ الاختياريَّةِ: وهي الأمُورُ التي يَتَّصِفُ بها الربُّ، فتقُومُ بذاتِهِ بمشيئتِهِ وقدرتِهِ، وقد كان السَّلفُ وأئمةُ المسلمين علىٰ قولٍ واحِدٍ، يُثبِتونَ قيامَ الصفَاتِ كلِّها باللهِ، حتَّىٰ نَشَأَت الجهميةُ ومَن وافقهم مِنَ المعتزلةِ وغيرِهم فقالوا: لا يقُومُ بذاتِهِ شيءٌ مِن هذه الصفَاتِ ولا غيرِها.

ثم جاء بعدهم الكلابيَّةُ ومن وافقهم فقالوا: تَقُومُ به صفاتٌ بغير مشيئتِهِ وقدرته، فأما ما يكُونُ بمشيئتِهِ وقدرته فلا يَكُونُ إلا مخلوقًا مُنفَصِلًا عنه.

فالنَّاسُ قبلَ ابنِ كُلَّاب صنفان: أهلُ سنَّةٍ وجهميةٍ.

فأمَّا أهل السنة والجماعة: فَيُثبِتُونَ ما يقومُ باللهِ مِنَ الصفاتِ الذاتية والصفات الفعلية التي تقوم بمشيئته.

وأما الجهميةُ من المعتزلةِ وغيرهم: فَتُنكِرُ الصفات الذاتية والصفات الفعلية.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام:١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أنَّ السموات والأرض مخلوقَةٌ مفعولَةٌ، وتخليقُ السمواتِ والأرضِ فعلُهُ وهو كائنٌ بمشيئته؛ إذ إنَّه حَدَثَ بعد أن لم يكُن، فالفعلُ صفَةٌ، والمفعولُ غيرُهُ، فالربُّ بصفاتِهِ وأفعَالِهِ، وهو الخالقُ المكوِّنُ، وما كان بتخليقِهِ وتكوينِهِ فهو مخلوقٌ ومُكوَّنٌ.

﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف:٥١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ ميَّز بين فعلِ السموات الذي هو الخلقُ، وبينَ المفعولِ المخلوقِ وهي السموات، ولم يُرِد بخلقِ السمواتِ السمواتِ نفسَها، وكذلك ميَّز بينَ الفعلِ والنفسِ، فدلَّ علىٰ أنَّ أفعالَ الله قائِمَةٌ به غيرُ مخلوقَةٍ، كما أنَّ في الآيةِ بيانَ أنَّ فِعلَ السمواتِ الذي هو الخلقُ مُتَعَلِّقٌ بالمشيئة؛ لأنَّ السموات حَدَثَت بعدَ أن لم تَكُن.

وقال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص:٦٢].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ جعَلَ النداءَ في يومٍ مُعيَّن، وذلك اليومُ حادِثٌ

بعدَ أن لم يَكُن، فدَلَّ علىٰ أنَّ النداءَ -وهو فعلٌ مِن أفعَالِ اللهِ- قائمٌ به وهو مُتَعَلِّقٌ بالمشيئَةِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالفِعلُ إنما هو إِحدَاثُ الشيءِ، والمفعُولُ هو الحدثُ لقوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾ [الأنعام:١]، فالسمواتُ والأرضُ مفعولَةٌ، وكلُّ شيءٍ سوىٰ اللهِ بقضائه فهو مفعُولٌ، فتخليقُ السموات فعلُهُ، لا يُمكنُ أن تَقُومَ سماءٌ بنفسِها مِن غيرِ فعلِ الفاعلِ، وإنما تُنسَبُ السماءُ إليه لحالِ فعلِهِ، ففعلُهُ من ربوبيتِهِ حيث يقول: كُن فَيَكُونُ، والـ«كن» مِن صِفَتِهِ، وهو الموصُوفُ به»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَالفِعلُ صفَةٌ، والمفعُولُ غيرُهُ، وبيانُ ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ﴾ [الكهف:٥١]، ولم يُرد بخلقِ السمواتِ السمواتِ نفسَها، وقد ميَّزَ فعلَ السمواتِ مِنَ السموَاتِ، وكذلك فعل جُملَةِ الخلقِ، وقوله: ﴿وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ﴾، وقد ميَّز الفعلَ والنفسَ ولم يُصيِّر فعلَهُ خلقًا»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال أهلُ العلم: التخليقُ فعلُ اللهِ، وأفاعيلُنَا مخلوقَةٌ لقوله

(١) خلق أفعال العباد (ص٢١٨).

(٢) خلق أفعال العباد (ص٢١٩-٢٢٠).

تعالىٰ: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك:١٣-١٤].

يعني السرَّ والجهرَ مِنَ القولِ، فَفِعلُ اللهِ صفَةُ الله، والمفعُولُ غيرُهُ مِنَ الخلق»[(١)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بابُ ما جاءَ في تخليقِ السمواتِ والأرض وغيرِها من الخلائِقِ، وهو فعلُ الربِّ -تبارك وتعالىٰ- وأمرُهُ، فالربُّ بصفَاتِهِ وفعلِهِ وأمرِهِ، وهو الخالقُ، هو المكَوِّنُ غيرُ مخلوق، وما كان بفعلِهِ وأمرِهِ وتخليقِهِ وتكوينِهِ فهو مفعولٌ ومخلوقٌ ومكوَّنٌ»[(٢)].

فقد بيَّن الإمام البخاري أنَّ الفعلَ صفَةٌ للهِ، فتخلِيقُ السمواتِ والأرضِ فعلٌ وهو حادثٌ بعدَ أن لم يكُن، فَدَلَّ علىٰ أَنَّهُ قائِمٌ باللهِ بمشيئته وقدرتِهِ، وأما ما كانَ بفعلِهِ وتخليقِهِ فهو مفعولٌ مخلوقٌ، وبهذا يظهَرُ تقريرَهُ لكونِ الفعلِ غيرَ المفعُولِ، كما أشارَ إلىٰ نكتةٍ وهي: أَنَّه لا يُمكنُ أن تَقُومَ سماءٌ بنفسِها مِن غيرِ فعلِ الفاعلِ، فدلَّ علىٰ أنَّ الله مُتَّصِفٌ بالفعلِ وهو قائمٌ به.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أفعالُ العبَادِ ليسَت بفِعلِ اللهِ، وإنما هي مخلوقَةٌ له، والخلقُ غيرُ المخلوقِ، فالخلقُ صفةٌ لذاتِهِ، والمخلُوقُ

(١) خلق أفعال العباد (ص٢٢١).

(٢) صحيح البخاري (ص١٢٨٤).

محدَثٌ»[١].

فقد بيَّن الإمامُ التيمي أنَّ الخلقَ -الذي هو فِعلٌ مِن أفعَالِ الله- صفَةٌ لذَاتِهِ قائِمَةٌ به، وأما المفعُولُ فهو محدَثٌ مخلوقٌ.

❊ ❊ ❊

(١) الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٥٧).



قاعدة:
«اللهُ موصُوفٌ بِالفِعلِ اللازِمِ وَ المُتَعَدِّي»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة مُتَعَلِّقَةٌ بتقسيم الصِّفاتِ الفعليَّةِ، فإنَّ الصفَاتِ الفعليةَ تنقسم إلىٰ قسمين: لازمَةٍ ومُتعديَةٍ.

ومعنىٰ الفعل اللازم: هُو ما لا يَتَعَدَّىٰ إلىٰ مفعُولِهِ.

مثاله: الاستواء، والمجيء، والإتيان، والنزول.

وأما الفعل المتعدي فمعناه: هو ما يَتَعَدَّىٰ إلىٰ مفعُولِهِ.

مثاله: الخلق؛ فإنَّه يَقتَضِي مخلُوقًا، والرزق؛ فإنه يَقتَضِي مَرزُوقًا، وهكذا الهُدَىٰ، والإضلالُ، والتعليمُ، والبعثُ، والإرسالُ، والتكليمُ.

وكلٌّ من الفعلِ اللازِمِ والمتعَدِّي حاصلٌ بمشيئَةِ اللهِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذا التقسيمَ في أفعَالِ اللهِ، قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلةِ ما يلي:

أولًا: الأدلةُ علىٰ الأفعالِ اللازمةِ:

قال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢].

وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزلُ ربُّنا -تبارك وتعالىٰ- كلَّ ليلةٍ إلىٰ السماءِ الدنيا حين يبقَىٰ ثُلثُ الليلِ الآخر، يقول: مَن يدعوني فأستجيبَ له؟ مَن يسألني فأعطيَهُ؟ من يستغفرني فأغفرَ له؟**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ قد وَصَفَ نفسَهُ بالاستواءِ، والمجيءِ، والنزولِ، وهي كلُّها أفعَالٌ ولم يُعَدِّها إلىٰ المخلوقِ، فدلَّ علىٰ أنَّ اللهَ مُتصفٌ بالأفعالِ اللازمَةِ التي لا تتعدَّىٰ للمخلوقِ.

ثانيًا: الأدلةُ علىٰ الأفعالِ المتعديةِ:

قال تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [إبراهيم: ١٩].

وقال تعالىٰ: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة:١].

وعن أنس ﷺ عن النبي ﷺ يرويه عن ربه قال: «**إذا تقرَّبَ العبدُ إليَّ شبرًا تقرَّبتُ إليه ذِراعًا، وإذا تقرَّبَ إليَّ ذراعًا تقرَّبتُ منه باعًا، وإذا أتاني**

(١) تقدم تخريجه (ص٣٤).

يمشِي أتَيتُهُ هرولةً»[1].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وصَفَ نفسَهُ بالخلقِ وأنَّه خَلَقَ السموات والأرضَ، ووصَفَ نفسَهُ بالسمعِ وأنَّه قد سمعَ قولَ التي تجادلُ النبيَّ ﷺ في زوجها، ووصَفَ نفسَهُ بالقُربِ وأنَّه يقرُبُ ممن يقرُبُ منه، فهذه الصفاتُ من الصفاتِ الفعليَّةِ المتعديَةِ للمخلوق.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

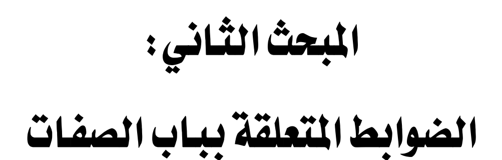
قال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأفعالُ علىٰ ضربَينِ: لازمٍ ومتَعَدٍّ، فاللازمُ: مَا لا مفعُولَ له، والمتعدِّي: ما لَهُ مفعولٌ، فلو كان الفعلُ هو المفعول، والخلقُ هو المخلوق، لم يكن اللازِمُ فِعلًا، إذ لا مَفعُولَ له»[2].

فبيَّن الإمام أبو القاسم أنَّ اللازم: ما لا مَفعُولَ له، والمتعدِّي: ما له مفعُولٌ.

* * *

(١) أخرجه البخاري كتاب التوحيد، باب: ذكر النبيﷺ وروايته عن ربه (ص١٣٠١) (ح٧٥٣٦).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٢٨).



المبحث الثاني:
الضوابط المتعلقة بباب الصفات

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: الضوابط المتعلقة بصفة الكلام.

المطلب الثاني: الضوابط المتعلقة بالقرآن.

المطلب الثالث: الضوابط المتعلقة بصفة اليدين.

المطلب الرابع: الضوابط المتعلقة بصفة الاستواء.

المطلب الخامس: الضوابط المتعلقة بصفة النزول.

المطلب السادس: الضوابط المتعلقة برؤية الله ﷻ.

المطلب الأول:

الضوابط المتعلقة بصفة الكلام

وفيه خمسة ضوابط:

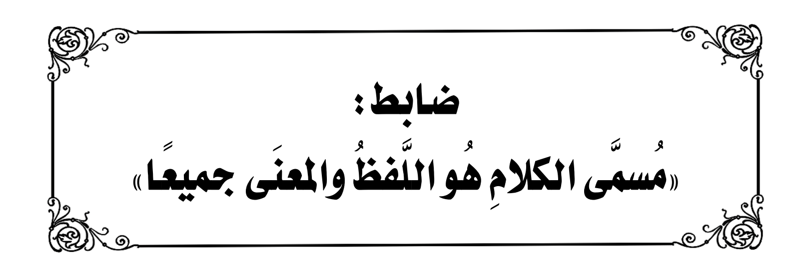
ضابط: «مُسمَّىٰ الكَلامِ هُو اللَّفظُ والمعنَىٰ جميعًا».

ضابط: «الكلامُ إنما يُضافُ إلىٰ من قالَهُ مُبتدِئًا لا إلَىٰ مَن قالَهُ مُبلِّغا مُؤَدِّيًا».

ضابط: «اللهُ لم يَزَل مُتكلِّما إذا شَاءَ وبِمَا شَاء».

ضابط: «كلامُ اللهِ بِحرفٍ وصَوتٍ».

ضابط: «كلامُ الله يَتفاضَلُ بِحَسَبِ المُتكَلَّمِ فيه».



المعنىٰ الإجمالي:

مضمون هذا الضابط: أن الكلام عند الإطلاق يتناوَلُ اللفظَ والمعنىٰ جميعًا، كما يَتَنَاوَلُ لفظُ الإنسَانِ للرُّوحِ والبدَنِ جميعًا.

فالكلامُ المطلقُ ليس حقيقةً في اللفظ فقط، ولا في المعنىٰ فقط، وإنما في اللفظِ والمعنىٰ جميعًا، فعندما يقال: (تكلَّم فلان) فإنَّ ذلك لا يَفهَمُ منه السَّامعُ إلا ما كان بالحروفِ المطابقةِ للمعاني، وهذا هو حَقِيقةُ الكلامِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

لقد دلَّت علىٰ هذا الضابطِ أدلةٌ كثيرةٌ من الكتاب والسنة، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۝٤ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٖ وَلَا لِأٓبَآئِهِمۡۚ كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا ﴾ [الكهف: ٤-٥].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أطلقَ علىٰ ما يَخرجُ من الأفواه أنه كلامٌ،

ووصَف قولَهم بأنَّه كَذبٌ، والكلامُ لا يوصَفُ بالصِّدقِ ولا بالكَذِبِ إلا إذا كان له معنىٰ، فدلَّ علىٰ أنَّ الكلامَ هو اللفظُ والمعنىٰ جميعًا.

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الله تجاوزَ لأمتي ما حدثت به أنفسَها ما لم يتكلموا أو يعملوا به**»(١).

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ غايرَ بين حديثِ النفس وبين الكلام، فما كان في النَّفسِ من معنىٰ ولم يُتكَلَّم به لا يُسمَّىٰ كلامًا ولا قولًا عند الإطلاقِ، وإنما يُسمَّىٰ كلامًا وقولًا إذا كان لفظًا ومعنىٰ، ولهذا تَجاوز اللهُ عن حديثِ النفس دون المتكلِّم، فَدَلَّ علىٰ أنَّ الكلام هو اللفظ والمعنىٰ جميعًا.

وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَىٰ اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَىٰ الرَّحمَنِ: سُبحَانَ اللهِ وَبِحَمدِهِ سُبحَانَ اللهِ العَظِيمِ**»(٢).

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ وصَفَ الكلمتين بِأَنَّهُما خَفِيفتانِ علىٰ اللسَان، فَدَلَّ علىٰ أنَّ الكلامَ يخرجُ مِنَ اللسان، ثم وَصَفهُما بأَنَّهُما ثقيلتان

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب: الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون (ص٩٤١) (ح٥٢٦٩)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب: تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (ص٦٧) (ح٣٣١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: فضل التسبيح (ص١١١٢) (ح٦٤٠٦)، ومسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل التهليل والتسبيح والدعاء (ص١١٧٢) (ح٦٨٤٦).

في الميزَانِ، حبيبتانِ إلىٰ الرَّحمن، فَدَلَّ علىٰ أنَّ لهما معنىٰ، فيكونُ مُسَمَّىٰ الكلامِ هو اللفظَ والمعنىٰ جميعًا.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل ابنُ مسعود رضي الله عنه -عند آية ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]-: «إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سمِعَ أهلُ السموات شيئًا، فإذا فُزِّعَ عن قلوبهم وسكَن الصوتُ عَرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ»[1].

بيَّن ابن مسعود رضي الله عنه أنَّ كلامَ الله يُسمع، فدلَّ علىٰ أنه بلفظٍ، ووصفَه بأنه حقٌّ، فدلَّ علىٰ أنَّ له معنىٰ، فمُسمَّىٰ الكلام هو اللفظُ والمعنىٰ جميعًا.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمامُ السجزي رحمه الله: «فالإجماعُ منعقدٌ بين العقلاء علىٰ كونِ الكلام حرفًا وصوتًا، فلما نبَغَ ابنُ كلاب وأضرابُه، وحاوَلُوا الردَّ علىٰ المعتزلةِ من طريق مُجرَّد العَقلِ، وهم لا يخبرُونَ أُصُولَ السنة، ولا ما كان السَّلفُ عليه، ولا يَحتجُّون بالأخبارِ الواردةِ في ذلك زعمًا منهم أنها أخبارُ آحاد، وهي لا توجِبُ علمًا، وألزمتهُم المعتزلةُ أنَّ الاتفاقَ حاصلٌ علىٰ أنَّ

(١) أخرجه البخاري تعليقًا بصيغة الجزم في كتاب التوحيد (ص١٢٨٩).

الكلام حرفٌ وصوتٌ، ويَدخلُه التعاقبُ والتأليفُ، وذلك لا يوجدُ في الشاهِدِ إلا بحركةٍ وسكون، ولابُدَّ له من أن يكون ذا أجزاءٍ وأبعاضٍ.

وما كان بهذه المثابَةِ لا يجوزُ أن يكون من صفات ذاتِ الله؛ لأنَّ ذاتَ الله سبحانه لا توصَفُ بالاجتماعِ والافتراق، والكلِّ والبعضِ، والحركةِ والسكون، وحكم الصفة الذاتية حكم الذات.

قالوا: فعُلِم بهذه الجملة أنَّ الكلامَ المضافَ إلىٰ الله سبحانه خلقٌ له أحدثَه وأضافَه إلىٰ نفسهِ كما تقول: عبد الله، وخلق الله، وفعل الله.

فضاقَ بابنِ كلاب وأضرابِه النفسَ عند هذا الإلزام لقلةِ معرفتهم بالسُّنَنِ، وتركِهم قبولها، وتسليمِهم العنانَ إلىٰ مجرَّدِ العقل، فالتزَمُوا ما قالته المعتزلةُ، ورَكِبوا مكابرَة العيان، وخرَقوا الإجماعَ المنعقدَ بين الكافة المسلم والكافر.

وقالوا للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليسَ بحقيقَةِ الكلام، وإنما يُسَمَّىٰ ذلك كلامًا علىٰ المجاز لكونه حكايةً أو عبارةً عنه، وحقيقةُ الكلام: معنىٰ قائمٌ بذات المتكلِّم»[١].

فقد بيَّن الإمام السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أوَّلَ مَن حصرَ مُسمَّىٰ الكلامِ في المعنىٰ فقط هو ابنُ كلاب، كما بيَّن أن الإجماعَ مُنعقدٌ علىٰ أنَّ الكلامَ هو اللفظ والمعنىٰ جميعًا، حتىٰ ظهر ابنُ كلاب فزعَمَ أنَّ حقيقة الكلام: هو

(١) الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص١١٨-١١٩).

معنىٰ قائمٌ بذات المتكلم، لما حاول أن يَرُدَّ علىٰ المعتزلة عن طريق مُجرَّدِ العقل من غيرِ معرفةٍ بالسنة، ولا أقوالِ أئمة السلف.

[أبو المظفر منصور السمعاني (٤٨٩هـ)]

وقال الإمامُ أبو المظفر السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذهب أبو الحسن الأشعري ومن تبعه إلىٰ أنه لا صيغةَ للأمر والنهي.

وقالوا: لفظ «افعل» لا يُفيد بنفسه شيئًا إلا بقرينةٍ تنضمُّ إليه، ودليلٍ يتصل به.

وعندي: أنَّ هذا قولٌ لم يسبقهم إليه أحدٌ من العلماء... وإذا قالوا: إنَّ حقيقةَ الكلام معنىٰ قائمٌ في نفسِ المتكلِّم، والأمرُ والنهيُ كلامٌ، فيكون قوله: «افعل» و«لا تفعل» عبارةً عن الأمر والنهي، ولا يكون حقيقةَ الأمر والنهي. وهذا أيضًا لا يَعرفُهُ الفقهاءُ، وإنما يعرفونَ قولَه «افعل» حقيقةً في الأمر، وقولَه: «لا تفعل» حقيقةً في النهي»[1].

فقد بيَّن الإمام أبو المظفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بيَّنه الإمام السجزي من أنَّ حقيقةَ الكلامِ هو اللفظ والمعنىٰ جميعًا؛ وذلك عند ردِّه علىٰ الأشاعرةِ ومن وافقهم الذين يزعمُونَ أنَّه لا صيغةَ للأمر والنهي، بناءً علىٰ أنَّ حقيقةَ الكلام هو معنىٰ قائمٌ في نفس المتكلِّم، وأشار إلىٰ أنَّ هذا القولَ لم يسبِقهُم إليه أحدٌ من العلماء.

(١) قواطع الأدلة في أصول الفقه (١/ ٨٠-٨١).

ضابط: «الكلامُ إنما يُضافُ إلى من قالَهُ مُبتدِئًا لا إلَى مَن قالَهُ مُبلِّغًا مُؤَدِّيًا

المعنىٰ الإجمالي:

تضمَّنَ هذا الضابطُ: أنَّ الكلامَ يُضافُ إلىٰ مَن تكلَّم به أولًا، لا إلىٰ من بلَّغه إلىٰ غيره؛ وذلك لأنَّ التبليغَ والإبلاغَ هو: الإيصالُ، وهو مُعدَّىٰ من بلَّغ إذا وَصَلَ.

والإيصالُ حقيقته: أن يُوردَ علىٰ الموصلِ إليه ما حمَّله إياه غيره، فله مجرَّدُ إيصالِهِ، فالرجل إذا بلَّغ قولَ رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ»[1] كان قَد بَلَّغَ كلامَ النبيِّ ﷺ بحركاتِهِ وأصوَاتِهِ، فالكَلامُ كلامُ النبي ﷺ وإن كان هذا قد قالَهُ بحركاتِهِ وأصوَاتِهِ، فالكلامُ كَلامُ مَن تكَلَّم به مُبتَدئًا، مؤلِّفًا حروفَه ومعانيه، وغيرُه إذا بلَّغه عنه عَلِم الناسُ أنَّ هذا كلامٌ للمبلَّغِ عنه لا للمبلِّغ.

فكلُّ من بلَّغ كلامَ غيره بلفظ من بلَّغ عنه، فإنما بلَّغ لفظَ ذلك الغير فَيُنسَبُ لذلك الغير، لا للمبلِّغ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب: كيف بدء الوحي إلىٰ رسول الله (ص١) (ح١).

الأدلة على تقرير هذا الضابط:

إليك بعض الأدلةِ الدالة على تقرير هذا الضابط:

قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة:٧٣].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ أمر نبيَّه ﷺ بتبليغ ما أُنزِل إليه من ربه ﷻ، ومما أنزل إليه ﷺ من ربه القرآن، فَدلَّ علىٰ أنَّ الرسولَ ليس له فيه إلا التبليغُ والأداءُ.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ﴾ [الحاقة:٤٠-٤١].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ أضاف القرآنَ إلىٰ جبرائيل ﷺ في الآيةِ الأولىٰ؛ فإن جبريل هو الموصوفُ بما ذُكر في الآية.

وفي الآية الأخرىٰ أضافه إلىٰ رسول الله ﷺ.

ففي إضافته إلىٰ الرسول ﷺ تارة، وإلىٰ جبريل ﷺ تارة، دليلٌ علىٰ أنه إضافةُ تبليغٍ وأداء، لا إضافةَ إحداثٍ وإنشاءٍ؛ إذ كيف يكون الكلامُ الواحدُ أحدثه شخصان، هذا مما يُعلم ضرورةً بالعقل انتفاؤُه.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أبو بكر بن عياش (١٩٤هـ)]

قال أبو بكر بن عياش رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القرآنُ كلامُ الله ألقاهُ إلىٰ جبرائيل، وألقاه جبرائيلُ إلىٰ محمدﷺ، منه بدأَ وإليه يعودُ»[(١)].

فقد بيَّن الإمامُ أبو بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ القرآنَ تكلَّم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ به، ثم تلقَّاه جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فبلغه جبريلُ إلىٰ محمد ﷺ، فجبريلُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ والنبيُّ ﷺ عندما تكلَّما بالقرآن أُضيفَ إليهِما إضافة تبليغٍ، وإلا فالقرآنُ تكلَّم اللهُ به ابتداءً، ولهذا قال الإمام أبو بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «منه بدأ».

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريبًا من ٣٦٠هـ)]

وقال الإمامُ محمد الكرجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقال إخبارًا عن الوليد بن المغيرة ثم أدبرَ فَرَدَّ عليه ما قال: إنه قولُ البشَرِ، فلا يكونُ قول بشرٍ علىٰ شيءٍ مِن الأحوَالِ.

والوليدُ لم يَسمَعه إلا مِن رسول الله ﷺ، أو من أصحابِهِ، وكلُّهم بَشرٌ، وألسنتُهُم ألسنة البشَرِ، وهو بيِّن.

فإن احتجَّ محتجٌّ بقوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾.

قيل: لا يجوزُ أن يُنفَىٰ علىٰ البشَرِ، ويُثبت للملَك؛ لأنَّ الملَكَ تلفَّظ به

---

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١٠٢٥)، بسند صحيح.

كما تلفَّظ البشرُ به.

فإذا نفاهُ عَنِ البشَرِ كان عن الملَكِ أيضًا مَنفِيًّا، وإذا كان ذلك كذلك لم يكُن وجهُهُ -والله أعلم- إلا أنه قولٌ جاءَ به الرسولُ الكريمُ مِن عندِ اللهِ، وهو قولُ الله لا قولُه، فأُضيف إليه علىٰ معنىٰ أنَّه الآتِي به »[1].

فقد بيَّن الإمام الكرجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن القرآنَ جاء به الرسولُ الكريمُ من عند الله، وهو قولُ الله لا قولُه، وإنما أضيفَ إلىٰ النبي ﷺ علىٰ معنىٰ أنه الآتي به، أي: إضافَتُهُ إلىٰ النبيِّ ﷺ إضافة تبليغٍ وأداءٍ، وهذا تقريرٌ منه علىٰ أنَّ الكلامَ إنما يُضافُ إلىٰ مَن قاله مُبتَدِئًا لا إلىٰ من قالهُ مبلِّغًا.

[أبو محمد عبد الله الجويني (٤٣٨هـ)]

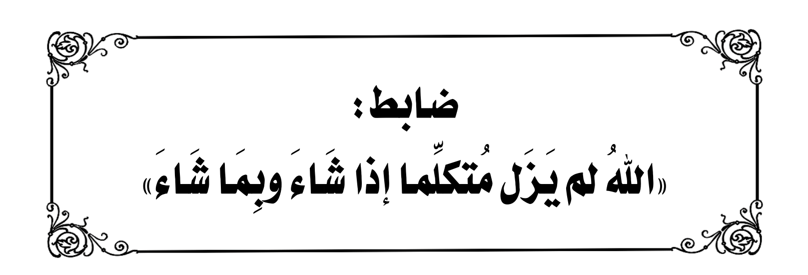
وقال الإمام أبو محمد عبد الله الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قيل: فهذا الذي يقرَؤُهُ القارِئُ هو عينُ قراءةِ الله تعالىٰ، وعينُ تكلُّمِه هو.

قلنا: لا بل القارئُ يؤدِّي كلامَ الله تعالىٰ، والكلامُ إنما يُنسَب إلىٰ مَن قَالهُ مُبتَدِئًا لا إلىٰ من قاله مؤَدِّيًا مبلِّغًا»[2].

فقد صرَّح الإمام الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتقرير هذه القاعدة، فَذَكَرَ أنَّ الكلام إنما يُنسَب إلىٰ من قاله مبتدئًا لا إلىٰ من قاله مؤَدِّيًا مبلغًا.

(١) نكت القرآن (١/ ١٢٧).

(٢) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت ضمن المجموعة المنيرية (ص١٨٤).



ضابط:
«اللهُ لم يَزَل مُتكلِّما إذا شَاءَ وبِمَا شَاءَ»

المعنىٰ الإجمالي:

قد تضمن هذا الضابط: أنَّ اللهَ متصفٌ بصفةِ الكلام في الأزل، فاللهُ لم يزل متكلِّما؛ لأن الكلامَ صفةُ كمال، وَمَن يَتَكَلَّمُ أَكمَلُ مِمَّن لَا يَتَكَلَّمُ، كَمَا أَنَّ مَن يَعلَمُ وَيَقدِرُ أَكمَلُ مِمَّن لَا يَعلَمُ وَلَا يَقدِرُ، والله ﷻ مُتَكَلِّمٌ بالكلامِ قبل أن يخلُقَ الخلقَ.

وكلامُهُ سبحانه بمشيئتِهِ وقدرتِهِ؛ لأنَّ مَن يَتَكَلَّمُ بمشيئته وقدرتِهِ أكمَلُ ممن يَكونُ الكلامُ لازمًا لذاته، لا تَعَلُّقَ له فيه بالمشيئَةِ، ولهذا كان كلامُ الله ﷻ صفةَ فعلٍ، وهو صفةُ ذاتٍ أيضًا.

كما تضمن هذا الضابطُ أنَّ الله يتكلمُ إذا شاء بالعربية كما تكلَّم بالقرآن العربي، وإذا شاء بغيرها كما تكلَّم بالتوراة والإنجيل وغيرهما.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًا﴾ [الأعراف:١٤٨].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ عابَ اتخاذَ العجل إلهًا؛ لكونه متصفًا بصفةِ نقصٍ وهي عدمُ الكلامِ، فدلَّ علىٰ أن اللهَ مُتصفٌ بصفة الكلام في الأزل؛ لأن فَقْدَها نقصٌ وعيبٌ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ جعَل تكليمَ موسىٰ ﵇ بعد مجيئه إلىٰ الميقات، فدلَّ علىٰ أنه متكلمٌ بالمشيئة؛ لأنه خَصَّص الكلامَ بوقتٍ مخصوصٍ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥].

وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأعراف:١٤٤].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ نزَّل القرآنَ علىٰ الرسول ﷺ باللغة العربية، وأوحَىٰ إلىٰ موسىٰ ﵇ بلُغَته، فهو ﷻ يتكلَّم بما شاء، إن شاء تكلَّمَ بالعربية، وإن شَاءَ بالعبرانية، وإن شاءَ بغيرهما.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل ابن مسعود ﷺ -عند آية ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ

قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾-: «إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سمعَ أهلُ السموات شيئًا، فإذا فُزِّع عن قلوبهم، وسكن الصوتُ، عرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ»(١).

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابي الجليل ابن عباس ﷺ: «أنزَلَ اللهُ القرآنَ إلىٰ السَّماء الدنيا في ليلةِ القدرِ، فكان اللهُ إذا أراد أن يُوحِيَ منه شيئًا أوحَاه»(٢).

فقد قرر ابنُ مسعود وابنُ عباس رضي الله عنهم أنَّ كلامَ الله متعلقٌ بالمشيئة؛ إذ قيَّدا كلامَ الله بالإرادة والمشيئة، حيث قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا تكلَّم الله بالوحي».

وقال ابن عباس رضي الله عنه: «فإذا أراد الله أن يُوحِيَ من القرآن شيئًا أوحاه».

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رحمه الله: «فلما ظهرت عليه الحجةُ -أي: الجهمي- قال: إنَّ الله تعالىٰ قد يتكلمُ، ولكن كلامُه مخلوقٌ.

فقلنا: وكذلك بنو آدم كلامُهم مخلوقٌ، فشَبَّهتُم اللهَ بخلقه حين زَعَمتُم

(١) تقدم تخريجه (ص١٨٥).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢/ ١٩٢)، وأخرجه النسائي في السنن الكبرىٰ بمعناه (٧/ ٢٤٧)، والأثر صحيح.

أنَّ كلامَه مخلوقٌ، ففي مذهبِكم أنَّ اللهَ قد كانَ في وَقتٍ مِنَ الأوقات لا يَتَكَلَّمُ حتىٰ خلَق التكَلُّمَ، وكذلك بنو آدم كانوا لا يَتَكَلَّمُون حتىٰ خلَقَ لهم كلامًا، فَجَمَعتُم بين كُفرٍ وَتَشبِيهٍ، فتعالىٰ الله عن هذه الصفة علوًّا كبيرًا.

بل نقول: إنَّ اللهَ لم يزل مُتَكَلِّمًا إذا شاء»[1].

فقد تضمَّن كلامُ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ مسألتين:

١ - أن كلامَ الله أزليٌّ، ولهذا قال: «إن الله لم يزل متكلمًا».

٢ - أن كلامَ الله متعلقٌ بالمشيئة، ولهذا قال: «إذا شاء».

كما بيَّن أنَّ مَن زَعَمَ أنَّ كلامَ الله مخلُوقٌ، وَلم يتَكَلَّم به أزلًا فَقَد جَمَعَ بينَ التشبيهِ وَالكُفرِ؛ إذ يلزَمُ مِن قَولِهم: إنَّ اللهَ كانَ في وَقتٍ مِنَ الأوقات لا يَتَكَلَّمُ حتىٰ خَلَقَ لنفسِهِ كلامًا، كما أنَّ الإنسانَ كان لا يَتَكَلَّمُ حتىٰ خَلَقَ اللهُ له كلامًا -تعالىٰ اللهُ عن قولهم عُلُوًّا كبيرًا-.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاللهُ المتكلِّمُ أوَّلًا وآخرًا، لم يزل له الكلامُ؛ إذ لا متكلمَ غيره، ولا يزالُ له الكلامُ؛ إذ لا يبقىٰ متكلمٌ غيره»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما الكلامُ لله بدءًا وآخرًا، وهو يَعلَمُ الألسنَةَ كلَّها،

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٧٥-٢٧٦).

(٢) الرد علىٰ الجهمية (ص١٥٥).

وَيَتَكَلَّمُ بما شاءَ منها، إن شاءَ تَكَلَّم بالعربية، وإن شاءَ بالعبرانية، وإن شاءَ بالسريانية»(١).

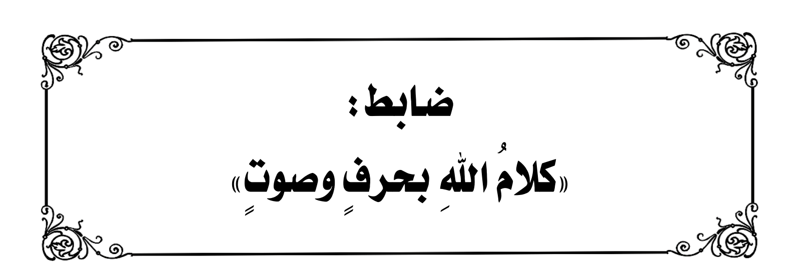
فقد تضمن كلامُ الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا مسألتين:

١ - أن كلامَ الله أزليٌّ، فلم يزل الله متكلمًا.

٢ - أن الله يتكلمُ بما شاء، ولهذا قال: «وهو يَعلَمُ الألسنَةَ كلَّها، وَيَتَكَلَّمُ بما شاءَ منها، إن شاءَ تَكَلَّم بالعربية، وإن شاءَ بالعبرانية، وإن شاءَ بالسريانية».

* * *

(١) نقض عثمان الدارمي على المريسي (ص٣٢٨).



ضابط:
«كلامُ اللهِ بحرفٍ وصوتٍ»

المعنىٰ الإجمالي:

قَد دَلَّ هذا الضابطُ: علىٰ أنَّ كلامَ الله مؤلَّفٌ من حروفٍ، وهو صوتٌ مسموعٌ، فليسَ كلامُ اللهِ الحروفَ دون المعاني، ولا المعانيَ دون الحروف، فَكَلامُ اللهِ بحرفٍ وصوتٍ كما يليقُ بجلاله.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إن هذا الضابط قد دلت عليه أدلة من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة ما يلي:

أولًا: الأدلةُ علىٰ أن كلامَ الله بحرفٍ:

قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٢-١٩٥].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر عن إنزال القرآن -وهو من كلام الله- بلسانٍ عربيٍّ، ولسانُ العرب يتألَّف من حروفٍ، فدل علىٰ أنَّ كلامَ الله بحروفٍ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ

ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة:٦].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ أخبر أن المشركَ يُستجار حتىٰ يَسمعَ كلامَ الله، والمسموعُ يتكوَّن من حروفٍ، فدل علىٰ أنَّ كلامَ الله بحروفٍ.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما **قال**: «بينما جبريل قاعدٌ عند النبي ﷺ سمِع نقيضًا من فوقه فرفع رأسه.

فقال: هذا بابٌ من السماء فُتح اليوم، لم يُفتح قطُّ إلا اليوم، فنزل منه ملكٌ.

فقال: هذا ملَك نزل إلىٰ الأرض لم ينزل قطُّ إلا اليوم، فسلَّم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبيٌّ قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأَ بحرفٍ منهما إلا أُعطيته»[1].

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ في هذا الحديث بيَّن أن الله ﷻ أنزل الفاتحةَ وخواتيمَ سورة البقرة، وهي مؤلَّفة من حروف، وقد صرَّح بذلك الملَك في قوله: «لن تقرأ بحرفٍ منهما». فدلَّ علىٰ أن كلامَ الله مؤلَّفٌ من حروفٍ.

ثانيًا: الأدلةُ علىٰ أن الله يتكلَّم بصوتٍ:

قال تعالىٰ : ﴿وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ [طه:١٣].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به، باب: فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (ص٣٢٥) (ح١٨٧٧).

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبر أنَّه كَلَّمَ مُوسَىٰ ﷺ، وأنَّ موسىٰ ﷺ سَمِعَ كلامه ﷻ، فدلَّ علىٰ أنه كلَّمه بصوتٍ، فإنه لا يُسمع إلا ما كان صوتًا.

وقال تعالىٰ: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝١٥ إِذۡ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات:١٥-١٦].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر عن مناداته لموسىٰ، والنداءُ عند جميع أهل اللغة لا يكون إلا بحرفٍ وصوتٍ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابي الجليل ابنُ مسعود ﷺ في هذه الآية ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾: «إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سمعَ أهلُ السموات شيئًا، فإذا فُزِع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ»[(١)].

فقد قرر الصحابيُّ ابن مسعود ﷺ أن كلامَ الله يُسمع؛ وذلك في قوله: «إذا تكلم الله بالوحي سمِع أهل السموات شيئًا»، فدلَّ علىٰ أنَّه يُقَرِّر أنَّ الله يتكلَّم بصوتٍ يُسمع.

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٨٥).

[عبد الله بن عمر (٨٤هـ)]

وقال الصحابي الجليل عبد الله بن عمر ﷺ: «خلقَ اللهُ أربعةَ أشياء بيده: آدم، والعرش، و القلم، وجنات عدن، ثم قال لسائر الخلق: كن فكان»[١].

فقد قرر ابن عمر ﷺ أن الله إذا أراد خلقَ شيء قال له: كن، وكن حرفان، فدل علىٰ أنه يُثبِت أنَّ كلامَ الله مُؤلَّفٌ من حروف.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وعن عبد الله بن أحمد قال: سألتُ أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **عن قوم يقولون: لما كلَّم الله** عَزَّ وَجَلَّ **موسىٰ لم يتكلَّم بصوتٍ فقال أبي:** «بلىٰ، إن ربَّك عَزَّ وَجَلَّ تكلَّم بصوت، هذه الأحاديثُ نرويها كما جاءت»[٢].

فقد بيَّن الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الله لما كلَّم موسىٰ كلَّمه بصوتٍ سمعَه موسىٰ، وجاءت بذلك النصوصُ فنرويها كما جاءت، ولا نُكيِّف، كما أنَّ الكلامَ لا يَكُونُ إلا بحروفٍ.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ينادي بصوتٍ يَسمعُه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ، فليس هذا لغير الله -جَلَّ ذِكره-.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٤٠).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ٢٨٠) من طريق عبد الله به. وسنده مسلسلٌ بالأئمة الثقات.

وفي هذا دليلٌ أن صوتَ الله لا يُشبه أصواتَ الخلق؛ لأنَّ صوتَ الله -جلَّ ذكرُه- يُسمَعُ من بُعدٍ كما يُسمَعُ من قُربٍ، وأنَّ الملائكةَ يصعقون من صوته، فإذا تنادىٰ الملائكة لم يصعقوا.

وقال ﷻ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢].

فليس لصفةِ الله ندٌّ ولا مثلٌ، ولا يوجد شيءٌ من صفاته بالمخلوقين»[١].

بيَّن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ أن الله يتكلَّم بصوتٍ يُسمع، وصوتُ الله لا يشبهُ أصوات المخلوقين، فإنَّ صوتَ الله يسمعُه من بَعُد كما يسمعه من قرُب بخلاف أصوات المخلوقين، كما بيَّن أنه ليس في إثبات الصوتِ لله ما يلزم التشبيه، فإنه ليس لصفة الله ندٌّ ولا مثلٌ.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن أنكرَ أنَّ اللهَ كلَّم موسىٰ كلامًا بصوتٍ تسمَعُهُ الأذنانُ، وتَعيه القلوبُ، لا واسطة بينها ولا ترجمان ولا رسول، فقد كفرَ بالله العظيم، وجحدَ بالقرآن»[٢].

قرَّر الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ تكفير من أنكرَ أن يكون اللهُ كَلَّمَ موسىٰ بصوتٍ يُسمع، وبيَّن أنَّ هذا القولَ هو جحدٌ للقرآنِ وتكذيبٌ له.

---

(١) خلق أفعال العباد(ص١٨٢).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٣٠٦).

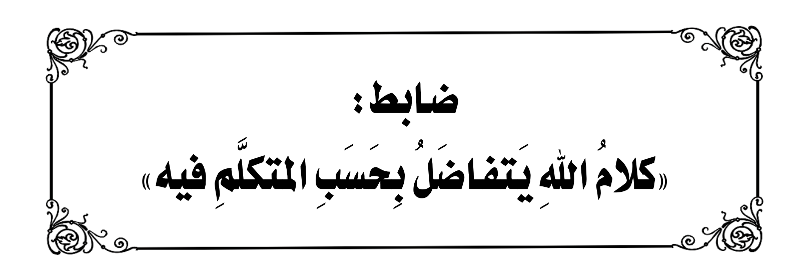
[أبو محمد عبد الله الجويني (٤٣٨هـ)]

وقال الإمام أبو محمد الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتحقيقُ هو أنَّ الله تعالىٰ قد تكلَّم بالحروف كما يليق بجلاله وعظمته، فإنه قادرٌ، والقادرُ لا يحتاج إلىٰ جوارحَ ولا إلىٰ لهواتٍ، وكذلك له صوتٌ كما يليق به يُسمع، ولا يَفتقِرُ ذلك الصوتُ المقدَّسُ إلىٰ الحلق والحنجرةِ، كلامُ الله تعالىٰ كما يليقُ به، وصوتُه كما يليقُ به»(١).

فقد بيَّن الإمام أبو محمد الجويني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ تكلُّم اللهِ بالحروف كما يليق بجلاله، وبيَّن أنه لا يَلزم منه احتياجُه للمخارج واللهوات، كما بيَّن أنَّ كلامَ الله بصوتٍ يُسمع، ولا يلزم من ذلك احتياجه للحلق والحنجرة.

* * *

(١) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في ضمن المجموعة المنيرية (ص١٨٤).



المعنىٰ الإجمالي:

قد تضمَّن هذا الضابِطُ: أنَّ كلامَ الله يَفضُلُ بعضُه بَعضًا من جهَةِ تَنوُّعِ معاني كَلامه ﷻ، وتنوُّعِ موضُوعاتِهِ ومدلُولاتِهِ، وما تضَمَّنَهُ من أخبارٍ وأوامرَ ونواهٍ وغير ذلك.

فالقرآنُ لا يَتَفَاضَلُ باعتبارِ المتكلِّمِ به؛ لأنَّ المتكلِّمَ به واحِدٌ وهو اللهُ ﷻ، ولكن يتفاضَلُ باعتبارِ مدلولاتِه وموضوعاتِه، فَسُورةُ الإخلاص موضُوعُها ومدلُولُها مُتَعَلِّقٌ بالخبَرِ عنِ اللهِ ﷻ، وما له من صفَاتِ الكمَالِ، وما تَنزَّه عنه من صفَاتِ النقصِ.

وأما سورَةُ المسدِ فموضُوعُها بيانُ حالِ أبي لهب وزوجِه، فليسَ الخبرُ المتضمِّن للثناءِ علىٰ اللهِ بأسمائه وصفاته كالخبر المتضمِّن لذكرِ أبي لهب وبيانِ حاله، كما أنَّه ليس الأمرُ بالتوحيدِ والإيمان بالله كالأمرِ بإماطة الأذىٰ.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إنَّ الأدلةَ التي منها استنبط أئمةُ السلف هذا الضابطَ كثيرةٌ من الكتاب والسنة، وسأقتصرُ هنا علىٰ ذكر بعض الأحاديثِ الدالةِ علىٰ هذا الضابط:

عن أبي سعيد بن المعلَّىٰ ﷺ قال: كنتُ أصلِّي في المسجد، فدعاني رسولُ الله ﷺ فلم أُجبه، فقلتُ: يا رسول الله إني كنتُ أصلِّي فقال: «**ألم يقل الله**: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال:٢٤]».

ثُمَّ قال لي: «**لأعلمنَّك سورَةً هي أعظمُ السُّوَرِ في القرآنِ قبل أن تخرُجَ من المسجد**». ثُمَّ أخذ بيديَّ، فلما أَرَادَ أن يخرُجَ قلتُ له: ألم تَقُل: «**لأعلمنَّك سورَةً هي أعظَمُ سورةٍ في القرآن**»؟ قال: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، **هي السبعُ المثاني، والقرآنُ العظيم الذي أوتيتُهُ**»(١).

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ بيَّن أن هناك سورةً هي أعظمُ سورِ القرآن؛ وذلك لما تضمنته هذه السورةُ من المعاني، فدلَّ علىٰ أنَّ كلامَ الله يتفاضلُ.

وعن أبيِّ بن كعب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا أبا المنذر ، أتدري أيَّ آيةٍ من كتاب الله معك أعظم**؟ قال: قلتُ: الله ورسوله أعلم. قال: «**يا أبا المنذر، أتدري أيَّ آيةٍ من كتاب الله معك أعظم؟**» قال: قلتُ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾. قال: فضربَ في صدري، وقال: «**والله، لِيَهنِكَ العلمُ أبا المنذر**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب: فضل فاتحة الكتاب (ص ٨٩٧) (ح٥٠٠٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به، باب: فضل سورة الكهف وآية =

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ سأل أبيًّا عن أيِّ آيةٍ في كتابِ اللهِ أعظَم، وهذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ آياتِ كتابِ الله يفضُلُ بَعضُها بعضًا بحسَبِ ما تَدُلُّ عليه من المعاني، ولهذا لما أجابَ أبيٌّ ﷺ بأنَّ آيةَ الكرسي هي أعظم آيةٍ، شهِدَ له النبيُّ ﷺ بالعلمِ لمَّا عَرَفَ أنَّ آية الكرسي هي أفضلُ آيةٍ في القرآنِ الكريمِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أبي بن كعب (٣٠هـ)]

قال الصحابي الجليل أبيُّ بن كعب ﷺ عندما سأله رسولُ الله ﷺ عن أيِّ آية من كتاب الله أعظم: «﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾. قال: فضربَ ﷺ في صدري، وقال: «**والله، لِيهنك العلم أبا المنذر**»[1].

لما سأَلَ النبيُّ ﷺ أبيًّا عن أيِّ آية في كتاب الله أعظم، لم يستشكل أبيٌّ السؤالَ عن كون بعض آيِ القرآن أعظمَ من بعض، بل أجاب أنَّ آيةَ الكرسي هي أعظمُ آيةٍ في كتاب الله، وشهدَ له النبيُّ ﷺ بالعلم لما عرف أفضلَ آيةٍ في القرآنِ الكريمِ، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ القرآنَ يَفضُلُ بعضُهُ بعضًا.

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس ﷺ في تفسير قوله تعالىٰ:

=

الكرسي (ص٣٢٧) (ح١٨٨٨).

(١) الحديث السابق نفسه.

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]: «خيرٌ لكم في المنفعة، وأرفقُ بكم»(١).

فقد قرَّر ابن عباس ﷺ أن الآيةَ الناسخةَ خيرٌ من الآيةِ المنسوخة، وبيَّن وجه الفضيلة بقوله: «خيرٌ لكم في المنفعة، وأرفقُ بكم»، فما قاله تقريرٌ للخيرية، وتفاضلِ القرآن بعضه علىٰ بعض.

[الربيع بن أنس (١٣٩هـ)]

وقال الربيع بن أنس ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾: «نرفعها، نأت بخير منها أو مثلها»(٢).

فقد قرر أن الضمير في قوله: ﴿مِّنْهَآ﴾ يرجعُ للآية، وهذا مما يدلُّ علىٰ أنه يُقرِّر أن بعضَ القرآن أفضلُ من بعض.

* * *

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٦٢٩).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٦٣٠).

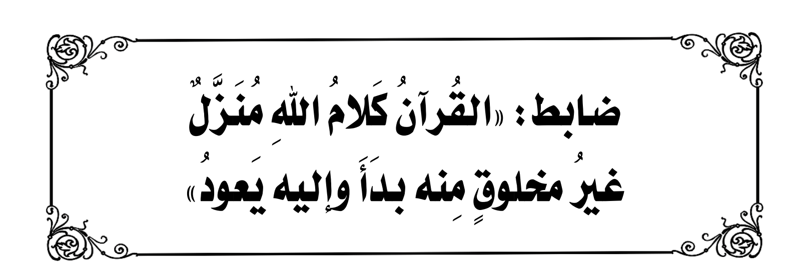
المطلب الثاني:
الضوابط المتعلقة بالقرآن

وفيه ثلاثة ضوابط:

ضابط: «القُرآنُ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ».

ضابط: «القرآنُ كلامُ اللهِ حيثما تَصرَّف».

ضابط: «المُحدَثُ في لغةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآنُ بِمعنىٰ: المُتَجَدِّد».



المعنىٰ الإجمالي:

القرآنُ هو: اسمٌ لهذا النظمِ العربيِّ الذي بلَّغه الرسولُ ﷺ عن جبريلَ عليه السلام عن ربِّ العالمين[1].

وقد تضمن هذا الضابطُ: أنَّ القرآنَ تكلَّم اللهُ عز وجل به حقيقةً، وأنه صفةٌ قائمةٌ به سبحانه لا تقومُ بغيره، وعليه فلا يمكِنُ أن يكونَ القرآنُ مخلوقًا؛ لأنَّه صفةٌ لله، وصفاتُ الله ليست مخلوقةً، ولأنَّ الكلامَ ليس عينًا قائمًا بنفسِهِ حتىٰ يكُونَ مخلُوقًا بائِنًا عَنِ الله، وإنما هو صفةٌ للمتكلِّم به، والقرآنُ تكلَّم اللهُ به.

كما تضمن هذا الضابط: أنَّ القرآنَ نزلَ حقيقةً من عندِ الله، أنزَلَه اللهُ علىٰ نبيناﷺ، فإنَّ اللهَ تكلَّم بالقرآن، فسمِعَه منه جبريلُ، وجبريلُ عليه السلام نزَلَ به علىٰ قلبِ محمدﷺ.

فالقرآنُ مِنَ اللهِ بَدَأَ وإليه يعودُ، ومعنىٰ «منه بدأ»؛ أي: هو المتكلِّمُ به،

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٤/ ١٣١٦).

فمِن الله بدَأَ لم يبدأ من غيره.

ومعنىٰ «إليه يعود»؛ أنه يُرفعُ مِنَ الصدورِ والمصاحِفِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

وقد دلَّت الأدلة من الكتاب والسنة، وهي كما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ تعالىٰ فرَّق بين الخلقِ والأمرِ بالواو، والأصلُ في العطف أنه يقتضي التغاير، فيكون الخلقُ غيرَ الأمر، والقرآنُ من أمرِ الله، فيكونُ غيرَ مخلوق كما قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورىٰ:٥٢].

وقال تعالىٰ: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [الزمر:١].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ أخبر أنَّ القرآنَ نزلَ مِن عندِ اللهِ، وأنه منه بدأ.

وعن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يُدرَس الإسلامُ كما يُدرَس وَشيُ الثوبِ، حتىٰ لا يُدرىٰ ما صيامٌ ولا صلاةٌ ولا نسكٌ ولا صدقة، وليُسرَىٰ علىٰ كتاب الله ﷻ في ليلةٍ فلا يَبقَىٰ في الأرضِ منه آيةٌ، وَتَبقَىٰ طوائفُ مِنَ الناس: الشيخِ الكبيرِ والعجوزِ، يقولون: أدركنا آباءَنا علىٰ هذه الكلمة: لا إله إلا الله، فنحن نقولها**»[1].

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الفتن، باب: ذهاب القرآن والعلم (٤/ ١٢٤) (ح٤١٢١)، قال =

وجه الدلالة: أنَّ في الحديث إخبارًا منَ النبيِّ ﷺ أنه يُسرَىٰ بالقُرآنِ في آخرِ الزمانِ، مِنَ المصاحِفِ والصدورِ، فلا يبقىٰ في الصُّدُورِ منه كلمةٌ، ولا في المصاحفِ منها حرفٌ، وهذا هو معنىٰ: «وإليه يعود».

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابي الجليل ابن مسعود رضي الله عنه -عند الآية ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]-: «إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سَمِعَ أهلُ السموات شيئًا، فإذا فُزِّع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ»[1].

فقد تضمَّن أثرُ ابن مسعود رضي الله عنه أن كلامَ الله غيرُ مخلوق؛ وذلك لأن الملائكةَ يقولون بعد أن ينجلي الفزعُ عن قلوبِهِم: ماذا قال ربكم؟ ولم يقولوا: ماذا خَلَقَ ربُّكُم، وَمِن كلامِ اللهِ القرآنُ.

وقال رضي الله عنه: «وَلَيَنتَزِعَنَّ القُرآنَ مِن بَينِ أَظهُرِكُم، قالوا : يا أبا عبد الرحمن أَلَسنَا نَقرَأُ القرآنَ وَقَد أثبَتنَاهُ في مصاحِفِنا؟ قال: يُسرَىٰ علىٰ القرآنِ ليلًا

=

البوصيري: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات». وصححه الألباني في الصحيحة (١/ ١٧١) (ح٨٧).

(١) تقدم تخريجه (ص١٨٥).

فَيذهَبُ به مِن أجوَافِ الرجالِ فلا يبقَىٰ في الأرضِ منه شيءٌ»[(١)].

بيَّن ابنُ مسعود رضي الله عنه أنَّ القرآنَ يُسرَىٰ به فلا يَبقَىٰ في الأرضِ منه شيءٌ، وهذا تقريرٌ منه لمعنىٰ القاعدة «وإليه يعود».

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنه: «أنزَلَ اللهُ القرآنَ إلىٰ السَّماء الدنيا في ليلة القدر، فكان الله إذا أراد أن يُوحِيَ منه شيئًا أوحاه»[(٢)].

فقد بيَّن ابن عباس رضي الله عنهما أن القرآنَ مُنزَّلٌ من عند الله جل جلاله، وأن الله هو الذي تكلَّم به، فإذا أراد أن يُوحِيَ منه شيئًا أوحاه.

[عمرو بن دينار(١٢٦هـ)]

وعن ابن عيينة قال: سمعت عمرو بن دينار رحمه الله **يقول**: «أدركتُ الناسَ منذ سبعين سنة، أدركتُ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن دونهم يقولون: اللهُ خالقٌ وما سواه مخلوقٌ إلا القرآن فإنَّه كلامُ الله منه خرَج وإليه يعودُ»[(٣)].

فقد صرَّح الإمام عمرو بن دينار رحمه الله أن الله خالقٌ وما سواه مخلوقٌ إلا القرآنَ فإنَّه كلامُ الله منه خرج وإليه يعود، بل حكىٰ إجماعَ الصحابة فمن

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ٣٦٣)، وسنده حسن.

(٢) تقدم تخريجه (ص١٩٤).

(٣) أخرجه الخلال في السنة (٦/ ٢٦)، والأثر صحيح.

دونهم علىٰ ذلك.

[سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ)]

وقال الإمام سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، مَن قالَ غيرَ هذا فهوَ كافرٌ»[١].

فقد صرَّح سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنَّ القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق منه بَدَأَ وإليه يعُودُ، وَذَكَرَ أنَّ مَن قال خلاف ذلك فهو كافرٌ باللهِ العظيم.

[أبو بكر بن عياش (١٩٤هـ)]

وقال أبو بكر بن عياش رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القرآنُ كلامُ الله ألقاه إلىٰ جبرائيلَ، وألقاه جبرائيلُ إلىٰ محمدﷺ، منه بدأ وإليه يعود»[٢].

ذكر أبو بكر بن عياش رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقةَ وصولِ القرآن إلىٰ النبيﷺ، فالقرآنُ كلامُ الله ألقاه إلىٰ جبريل، وجبريل ألقاه إلىٰ محمدﷺ، من الله بدأ وإليه يعود.

[وكيع بن الجراح ١٩٧هـ)]

وقال الإمام وكيع رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القرآنُ كلامُ اللَّه عَزَّوَجَلَّ وهو منه -جلَّ وتعالىٰ-»[٣].

(١) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٠).

(٢) تقدم تخريجه (ص١٩٠).

(٣) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٥٨)، وسنده صحيح.

فقد يبن الإمام وكيع رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن القرآن من الله؛ أي: أنه ابتدأ من الله.

[أبو نعيم الفضل بن دكين (٢١٨هـ)]

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أدركتُ الناسَ ما يتكلَّمُون في هذا، ولا عرفنا هذا إلا من بعد سنين، القرآنُ كلامُ اللهِ مُنزَّلٌ من عند الله، لا يؤولُ إلىٰ خالقٍ ولا مخلوق منه بدأ وإليه يعودُ، هذا الذي لم نزل عليه ولا نعرفُ غيرَه»(١).

فقد بين الإمام أبو نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ القولَ بأنَّ القرآنَ مخلوقٌ قولٌ حادثٌ لا يُعرَف عن السَّلَفِ مِنَ الصحابَةِ فَمَن بعدَهُم، وإنما المعروفُ أنَّ القُرآن كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وعن أحمد بن الحسن الترمذي قال: «قلتُ لأحمد بن حنبل: إنَّ الناسَ قد وقعوا في أمرِ القرآن فكيف أقول؟ قال: أليس أنت مخلوق؟

قلت: نعم.

قال: فكلامك منك مخلوق؟

قلت: نعم.

قال: أوليس القرآنُ من كلام الله؟

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٦) من طريق حنبل به وسند ابن بطة صحيح.

قلت: نعم.

قال: وكلامُ الله.

قلت: نعم.

قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟!»[(١)].

وقال الإمام أحمد: «وَقَد رُوِيَ عَن غَيرِ وَاحِدٍ ممن مَضَىٰ مِن سَلَفِنَا -رحمهم الله- أَنَّهُم كانوا يَقُولُونَ: القُرآنُ كَلامُ اللهِ ﷻ وَلَيسَ بمخلُوقٍ، وَهو الذي أذهَبُ إليه»[(٢)].

فالإمام أحمدُ -وهو إمامُ أهل السنة والجماعة- يُشير إلىٰ نكتةٍ بديعةٍ وهي: أنَّ القرآنَ صفةٌ للمتكلِّم به، فإذا كان المتكلِّمُ به مخلوقًا كانت صفاتُه مخلوقةً، ومنها الكلام، وإذا كان المتكلِّمُ به الله كانت صفاتُه غيرَ مخلوقة، ومنها الكلام، فإنَّه لا يكونُ مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ، فالقرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ منه بَدَأَ.

كما ذَكَرَ أنَّ الذي مَضَىٰ عليه السلَفُ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري: «باب قول الله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٣٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٢٩١).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٣٩) عن أبيه به.

قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾، ولم يقل: ماذا خلَق ربُّكم»[1].

فقد بيَّن الإمامُ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ كلامَ الله غيرُ مخلوق؛ وذلك لأنَّ الملائكة يقولون بعد أن ينجلِيَ الفزَعُ عن قلوبهم: ماذا قال ربُّكم؟ ولم يقولوا: ماذا خَلَقَ ربُّكم.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

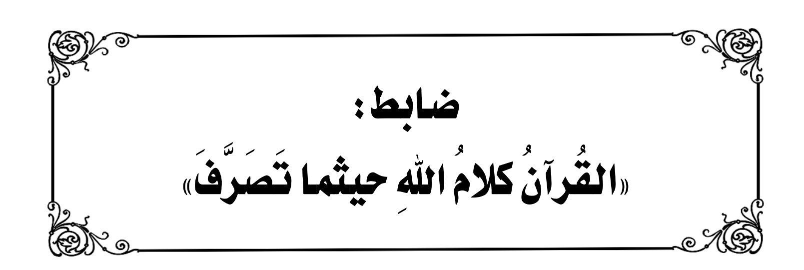
وقال الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأولُ ما نبدأُ بالقولِ فيه من ذلك عندنا: القرآنُ كلامُ الله، وتنزيلُه، إذ كان من معاني توحيده، فالصَّوابُ مِنَ القولِ في ذلك عندنا: أنه كلامُ الله غيرُ مخلوق»[2].

فقد صرَّح الإمام الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن القرآنَ كلام الله نزلَ من عند الله وهو غيرُ مخلوقٍ.

❊ ❊ ❊

(١) صحيح البخاري (ص١٢٨٩).

(٢) صريح السنة (ص٢٣).



ضابط:
«القُرآنُ كلامُ اللهِ حيثما تَصَرَّفَ»

المعنىٰ الإجمالي:

قد دل هذا الضابطُ: علىٰ أنَّ القرآنَ **بكلِّ حالٍ** مقروءًا، ومكتوبًا، ومسموعًا، ومحفوظًا، غيرُ مخلوقٍ، فهو كلامُه في الأحوالِ كلِّها حيثُ تُلي، وتصرف في الدفتين بين اللوحين، وفي صدور الرجال، وحيثما قُرِئ في المحاريب وغيرها، وحيثما سُمع أو حُفظ، أو كُتب، فالقرآنُ كلامُ الله وكتابُه وخطابُه ووحيُه وتنزيلُه.

وأما تلاوةُ العبد، وقراءَتُه، وكتابتُه فهي مُتوَلِّدةٌ من فعله، وأفعالُ العباد مخلوقةٌ، والعبدُ ليس له من ذلك إلا التبليغ، فالقارئُ إنما يُبَلِّغ القرآنَ بصوته وحركةِ نفسِه، **فالكلامُ كلامُ البارئ، والصوتُ صوتُ القارئ.**

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

قد علىٰ هذا الضابط أدلة منها:

قال تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج:٢١-٢٢].

وقال: ﴿بَلۡ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَۚ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبر في هذه الآياتِ الكريمات عن القرآنِ بأنَّه مكتوبٌ في اللوحِ المحفُوظِ، وأنه محفُوظٌ في صُدُورِ الذين أوتُوا العلم، ومع ذلك لم يَخرُج عن أن يكونَ كلامَ الله، فدلَّ علىٰ أنَّ القرآنَ كلامُ الله حيثما تصرَّف.

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبۡلِغۡهُ مَأۡمَنَهُۥۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [التوبة:٦].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبَرَ أنَّ الذي يُسمَعُ مِنَ الرسُولِ ﷺ هو كلامُ اللهِ، فلَم يخرُج بكونِهِ مسمُوعًا أن يكونَ كلامَ اللهِ، فَدَلَّ علىٰ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ حيثما تصَرَّفَ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال يعقوب الدورقي: قلتُ لأحمدَ بنِ حنبل -المعنىٰ قريب-: ما تقولُ فيمَن زَعَم أنَّ لفظَه بالقرآن مخلوقٌ؟ قال: فاستوىٰ أحمدُ لي جالسًا ثم قال: «يا أبا عبد الله -أي: الدورقي- هؤلاء عندي أشرٌّ من الجهمية.

مَن زَعَم هذا فقد زَعَم أنَّ جبريلَ هو المخلوق وأن النبيﷺ تكلَّم

بمخلوقٍ، وأنَّ جبريلَ جاء إلىٰ نبينا ﷺ بمخلوقٍ، هؤلاء عندي أشرُّ مِن الجهميةِ، لا تُكلِّم هؤلاء ولا تكلَّم في شيءٍ من هذا.

القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق علىٰ كُلِّ جهة، وعلىٰ كل وجهٍ تصرَّفَ، وعلىٰ أيِّ حالٍ كان لا يكون مخلوقًا أبدًا»(١).

فقد بيَّن الإمام أحمد أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق علىٰ أيِّ وجهٍ تصرَّف، يعني: سواء كان مقروءًا، أو مسموعًا، أو مكتوبًا أو غير ذلك، كما أنكَرَ علىٰ مَن زعمَ أنَّ لفظَه بالقرآنِ مخلوقٌ؛ لأنَّ اللفظَ يطلَقُ علىٰ الملفُوظِ، وَهوَ وَجهٌ مِن أوجُهِ تَصَرُّفِ كلامِ اللهِ.

[محمد بن أسلم الطوسي (٢٤٢هـ)]

وقال محمد بن أسلم الطوسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ أينما تُلِي وحيثما كُتِب»(٢).

فقد قرر الإمامان محمد بن أسلم الطوسي ويعقوب الدورقي ما قرَّره الإمامُ أحمد، من كونِ القرآنِ كلامَ الله غير مخلوق أينما تُلي وحيثما كُتب، يعني: علىٰ أيِّ وجهٍ تَصَرَّفَ.

[أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان (٢٦٤هـ)(٢٧٧هـ)]

وعن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي وأبا زرعة

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٧/ ٧٥-٧٦)، والأثر صحيح.

(٢) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١١٦٨).

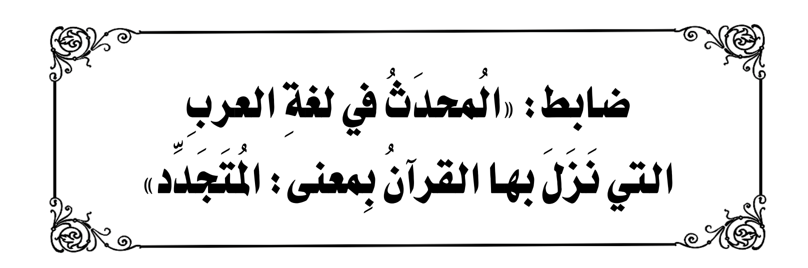
عن مذاهب أهلِ السنة في أصولِ الدين وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: «أدركنا العلماءَ في جميع الأمصارِ حجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنًا، فكان من مذهبهم: الإيمانُ قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقص.

والقرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ بجميعِ جهاته»[(١)].

فقد حكىٰ الرازيان إجماعَ أهلِ العلم علىٰ أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق مقروءًا أو مسموعًا أو محفوظًا أو غير ذلك، فَعَلَىٰ أيِّ وجهٍ تَصَرَّفَ لا يخرجُ بذلك عن كونِهِ كلامَ اللهِ.

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ١٩٧-١٩٨)، والأثر صحيح.



المعنىٰ الإجمالي:

تضمَّن هذا الضابط: أنَّ الحدوثَ في لغةِ العربِ ليس هو الحدوثَ في اصطلاح أهل الكلام، فإنَّ العربَ يسمُّون ما تجدَّد حادثًا، وما تقدَّم علىٰ غيره قديمًا.

وعلىٰ هذا: فاللهُ وصَفَ القرآنَ بأنَّه محدَثٌ، والمرادُ بالمحدث: هو ما حدَث عند النبي ﷺ وأصحابه؛ وذلك لما علَّمه اللهُ ما لم يَعلم، لا أنَّ القرآنَ محدثٌ عند الله، ولا أنَّ الله كان ولا قرآن.

فالمحدَثُ الذي أُنزِل جديدًا؛ فإنَّ الله كان يُنزِلُ القرآنَ شيئًا بعدَ شيءٍ، فالمنزَلُ أولًا هو قديمٌ بالنسبَةِ إلىٰ المُنزَلِ آخرًا.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعيةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ [الشورىٰ:٥٢].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبر في هذه الآيةِ الكريمةِ أنَّ النبيَّ ﷺ قبلَ نزولِ القرآن عليه ليس عنده عِلمٌ بالإيمان والشرائعِ الإلهيةِ، فيكونُ القرآنُ محدَثًا، بمعنىٰ: يُحدِث للنبي ﷺ عِلمًا لم يكن يعلَمُه.

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أطلقَ علىٰ العُرجون أنه قديمٌ، وذلك بالنسبة لما تجدَّد وحدث من العراجين، فدلَّ علىٰ أنَّ المحدَثَ بمعنىٰ: المتجَدِّد.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ اللهَ يُحدِث من أمرِهِ ما يشَاءُ، وإنَّ مما أَحدَثَ ألا تكلَّمُوا في الصَّلاةِ**»[1].

وفي لفظ: «**إنَّ اللهَ يُحدِثُ لِنَبِيِّهِ مَا شَاءَ**»[2].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أخبر عنِ اللهِ أنه يُحدِثُ لنبيِّه ﷺ مِن أمرهِ الشرعيِّ ما يشَاءُ، وإنَّ مما أحدثَه مما لم يكن قبلَ ذلك عدَم التكلُّمِ في

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد تعليقًا بصيغة الجزم، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن:٢٩]. (ص١٢٩٨).
ووصله أبو داود في سننه كتاب الصلاة، باب: ردِّ السلام في الصلاة (ص١٤٦) (ح٩٢٤)، وقال الألباني في تعليقه علىٰ سنن أبي داود بنفس الرقم والصفحة: «حسن صحيح».

(٢) أخرجه أحمد في المسند (ص٣٤٦) (ح٤٤١٧)، وسنده حسن.

الصلاة، فعُلم أنَّ المراد بالمحدَث: المتجدِّد.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[هشام بن عبيد الله الرازي (٢٢١هـ)]

قال هشام بن عبيد الله رَحِمَهُ اللَّهُ: «القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، فقال له رجل: أليس اللهُ تعالىٰ يقول: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾. فقال: مُحدثٌ إلينا وليس عند الله بمحدَثٍ»[١].

بيَّن الإمام هشام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القرآنَ محدثٌ إلينا بمعنىٰ: متجدِّد، فإنه لما علَّمَنا اللهُ القرآنَ شيئًا بعد شيء صارَ بالنِّسبَةِ إلينا محدَثًا، وهو عند الله ليس بمحدثٍ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾؛ إنما هو محدثٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان لا يَعلم فعلَّمه اللهُ تعالىٰ، فلما علَّمه اللهُ كان ذلك محدثًا إلىٰ النبي ﷺ»[٢].

فقد بيَّن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ تعليمَ القرآنِ للنبيِّ ﷺ كان بعد عدمِ عِلمِ النبي ﷺ به، وكان يَنزِلُ عليه شيئًا بعد شيء، ومن هنا صار القرآنُ

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١٠٧٧).

(٢) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٤٦-٢٤٧).

محدثًا بمعنىٰ: متجدد.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ فإنما حَدَث عند النبي ﷺ وأصحابه لما علمه الله ما لم يعلم»[1].

بيَّن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن المحدَثَ في الآية ليس هو المخلوق، وإنما المتجدِّد، فالقرآنُ إنما حدَث عند النبي ﷺ وأصحابِه لما علَّمَهُ اللهُ ما لم يعلم.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ أراد: محدَثًا علمُه، وخبرُه، وزجرُه، وموعظتُه عند محمد ﷺ، وإنما أراد: أن عِلمَك يا محمد ومعرفتَك محدثٌ بما أوحىٰ إليك من القرآن»[2].

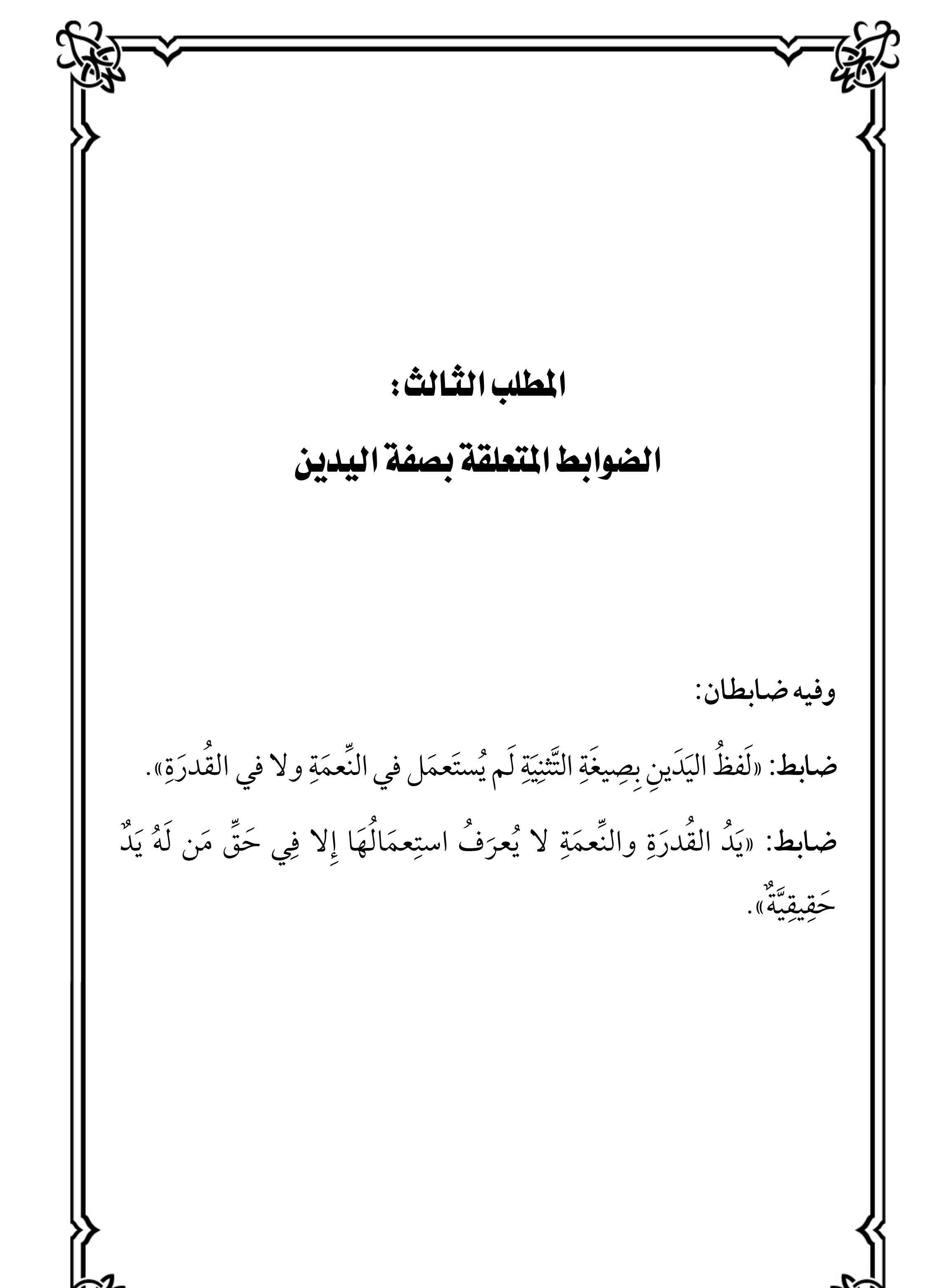
بيَّن الإمام ابن بطة أنَّ القرآنَ محدَثٌ مِن جهَةِ عِلمِهِ وَخبَرِهِ بالنسبَةِ للنبي ﷺ، فالقرآنُ كان يَنزِلُ علىٰ النبيِّ ﷺ شيئًا بعد شيء.

❋ ❋ ❋

---

(١) خلق أفعال العباد (ص٦٠).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ١٨٤).



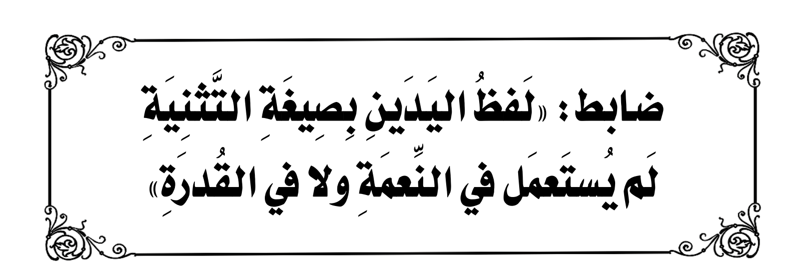
المطلب الثالث:

الضوابط المتعلقة بصفة اليدين

وفيه ضابطان:

ضابط: «لَفظُ اليَدَينِ بِصِيغَةِ التَّثنِيَةِ لَم يُستَعمَل في النِّعمَةِ ولا في القُدرَةِ».

ضابط: «يَدُ القُدرَةِ والنِّعمَةِ لا يُعرَفُ استِعمَالُهَا إِلا فِي حَقِّ مَن لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ».



ضابط: «لَفظُ اليَدَينِ بِصِيغَةِ التَّثنِيَةِ لَم يُستَعمَل في النِّعمَةِ ولا في القُدرَةِ»

المعنىٰ الإجمالي:

قد تضمَّنَ هذا الضابطُ: أنَّ لفظَ اليدين بصيغةِ التثنيةِ لا يُرادُ به إلا يدينِ حقيقيَّتَين؛ لأنَّ صيغةَ التثنيةِ لا يُرادُ بها إلا حقيقتها، فاستِعمَالُ لفظِ الواحدِ في الاثنين، أو الاثنين في الواحد لا أصلَ له في لُغَةِ العرَبِ التي نزَل بها القرآنُ؛ لأنَّ لفظَ الاثنين عَددٌ، والأعدادُ نصٌّ في معناها لا يُتَجوَّزُ بها، فلا يجوزُ أن يُقال: عندي رجُلٌ ويعنىٰ: رجلين، ولا عندي رجلان ويعنىٰ به: الجنس .

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ من الكتاب والسنة متضافرةٌ في الدلالةِ علىٰ هذا الضابط، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص:٧٥].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ ﴾ [النحل:١٨].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ في الآية الأولىٰ عبَّر بصيغَةِ التثنيَةِ، وأضافَ

اليدينِ إلىٰ نفسِه، وبيَّن في الآية الثانية أنَّ نعمَ اللهِ لا تحصىٰ، وبالتالي لا يجوزُ أن يُرادَ باليدَين النعمة؛ لأنَّ نعمَ الله لا تُحصىٰ، فلا يجوزُ أن يعبَّر بالاثنين عن الجمعِ، فلا يعبَّر عَنِ النعَمِ التي لا تحصَىٰ بصيغَةِ التثنية، ولا يجوزُ أيضًا حملُها علىٰ القدرة؛ لأنَّ قدرةَ الله واحدةٌ، فلا يجوز أن يعبَّر بالاثنين عن الواحد.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح:١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ لم يَذكُر نفسَهُ بصيغَةِ التثنيَةِ؛ لأنَّ التثنيَةَ نَصٌّ في العَدَدِ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلكَ، وإنما يُعَبِّرُ عن نفسِهِ بصيغَةِ المفرَدِ أو الجمَعِ، فدَلَّ علىٰ أنَّ التثنيةَ نَصٌّ في معناها لا يُتَجوَّزُ بها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أبو عبد الله عكرمة مولىٰ ابن عباس (١٠٤هـ)]

قال الإمام عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]؛ يعني: اليدين»[(١)].

[عبد الله بن أبي مُلَيكة (١١٧هـ)]

وسئل ابن أبي مليكة عن يد الله: أواحدة أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان[(٢)].

فقد فسَّر الإمام عكرمة قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ باليدين، ولم

(١) تقدم تخريجه (ص٤١).

(٢) تقدم تخريجه (ص٤١).

يقل: النعمتين أو القدرتين، وكذلك الإمام ابن أبي مُليكة، وأكَّد ذلك بقوله: «اثنتان».

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويستحيلُ أن يُقالَ: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ نعمتاه، فكأن ليسَ له إلا نعمتَانِ مبسُوطتان، لا تُحصَىٰ نعمُهُ، ولا تُستدرَكُ، فلذلك قلنا: إنَّ هذا التأويلَ محالٌ من الكلام»(١).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما دعواك أيها المريسيُّ في قول الله تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾. فزعمتَ تفسيرهما: رزقاه: رزقٌ موسَّع، ورزقٌ مقتور، ورزقٌ حلالٌ، ورزقٌ حرامٌ، فقوله: يداه، عندك رزقاه.

فقد خرجتَ بهذا التأويلِ من حدِّ العربية كلِّها، ومن حَدِّ ما يفقَهُهُ الفقهاءُ، ومن جميعِ لُغَاتِ العَرَبِ والعَجَمِ، فمِمَّن تلقيتَه؟ وعمَّن روَيته من أهلِ العلمِ بالعربِيَّةِ والفارسية؟ فإنك جئتَ بمحالٍ لا يَعقِلُهُ عجميٌّ ولا عربيٌّ، ولا نَعلَمُ أحدًا من أهلِ العلم والمعرفة سبقَكَ إلىٰ هذا التفسيرِ»(٢).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلمَّا قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]. استحالَ فيهما كلُّ معنىٰ إلا اليدَينِ»(٣).

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص٢٠٢).
(٢) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٧٠).
(٣) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص١٢٥).

فقد بيَّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يستحيلُ أن يُقال في اليدينِ بصيغة التثنية: نعمتاه، وذكَرَ وجهَ الاستحالةِ، وذلك أننا إذا قلنا: نعمتاه، فكأن ليسَ له إلا نعمتان مبسوطتان، والله لا تُحصَىٰ نعمه، كما بيَّن أنَّ من فَسَّرَها بغيرِ اليدين فقد خَرجَ عن حَدِّ العربية كلِّها، بل خرَجَ مِن جميعِ لُغَاتِ العرب والعجم، فَلَفظُ اليدَينِ لا يُرَاد بهما إلا اليدَينِ الحقيقيتين.

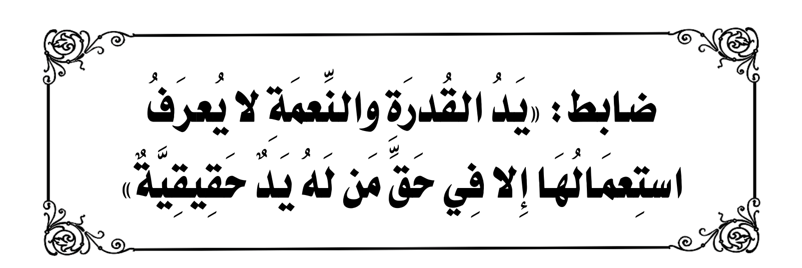
[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ فقالت الجهميَّةُ معنىٰ اليد: النعمة، ولو كَانَ كمَا زَعَمُوا لم يَقُل يداهُ، ولقالَ: بل مبسُوطَة، ولو كان معنىٰ اليَدِ معنىٰ النعمَةِ لم يَقُل بيديَّ، ولقال بيدِي أو بنعمتي؛ لأنَّ نعمَ اللهِ أَكثرُ من أن تُحصَىٰ، لأنَّه قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾، وكيف يجوزُ أن تكونَ نعمتين؟»(١).

قرَّر الإمامُ ابنُ بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه لو كانَ معنىٰ اليدَينِ النعمةَ، لم يقُل بيديَّ بصيغَةِ التثنِيَةِ، ولقال بيدِي أو بنعمتي؛ لأنَّ نعمَ الله أكثرُ من أن تُحصىٰ، كما قرَّر أنَّ تفسيرَ اليدَينِ بالنعمَةِ هو تفسيرٌ للجهميَّةِ.

* * *

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٣١٦).



ضابط: «يَدُ القُدرَة والنِّعمَة لا يُعرَفُ استِعمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَن لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ»

المعنىٰ الإجمالي:

قد تضمَّن أنَّ اليدَ بمعنىٰ: القدرةِ والنعمةِ لا يجوزُ استعمالُها ألبتةَ إلا في حَقِّ من لَهُ يَدٌ حقيقيةٌ.

فاليدُ المضافةُ إلىٰ الحَيِّ، إمَّا أن تكونَ يدٌ حقيقيةٌ، أو مُستلزِمَةٌ للحقيقيةِ.

وأمَّا أن تُضافَ اليدُ التي بمعنىٰ: النعمةِ والقدرةِ إلىٰ مَن ليس لهُ يدٌ حقيقيةٌ وهو حَيٌّ مُتَّصِفٌ بصفاتِ الأحياءِ فهذا لا يُعرَفُ ألبتة.

وسرُّ هذا: أنَّ الأعمالَ والعطاءَ والتصرُّفَ لما كانَ باليَدِ وهي التي تُبَاشِرُه، عبَّرُوا بها عن الغايةِ الحاصلةِ بها، وهذا يستلزمُ ثبوت أصلِ اليدِ حتىٰ يصحَّ استعمالُها في مُجرَّدِ القوَّةِ والنعمةِ والإعطاءِ، فإذا انتفَت حقيقةُ اليدِ امتنعَ استعمالُها فيما يكون باليدِ[1].

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٣/ ٩٥٨-٩٥٩).

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

فإنَّه قَد دَلَّت عليه أدلةٌ مِنَ الكتابِ والسنَّةِ، وسأقتَصِرُ هنا علىٰ ذكرِ بعضِ الآياتِ والأحاديث الدالةِ عليها، فأقول مستعينًا بالله:

قال تعالىٰ: ﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة:٢٣٧].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبر أنَّ الذي يعفُو هو الذي يَتوَلَّىٰ عُقدةَ النكاحِ، وعبَّر باليد مع أنه إنما يعقدُها بلسانه؛ لأنه لا يُقَالُ ذلك إلا لمن لَهُ يدٌ حقيقيَّةٌ(١).

وعن عائشةَ أمِّ المؤمنين ؓ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**أَسرَعكُنَّ لحَاقًا بي أطوَلكُنَّ يدًا**».

قالت: فكنَّ يتطاوَلن أيتهُنَّ أطولُ يدًا .

قالت: فكانت أطوَلُنَا يدًا زينب؛ لأنها كانت تعملُ بيدِها وتصَدَّق»(٢).

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ عبَّر عن الصَّدَقةِ بطُولِ اليدِ، وهذا مُستلزمٌ لثبوتِ يدِ الذاتِ، فإن الصدقَةَ إنما تُباشَرُ باليدِ وَتكُونُ بها، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ يَد القُدرَةِ والنِّعمَةِ لا يُعرَفُ استِعمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَن لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/ ٩٦٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل زينب أم المؤمنين ؓ (ص ١٠٧٩) (ح٦٣١٦).

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يجوزُ أن يُقال: بيدِهِ إلا لمن هو مِن ذوِي الأيدِي؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: بيدَي الساعة كذا وكذا كما قلت: بين يديها استحَالَ، وبيَدِ العذاب كذا وكذا، وبيَدِ القرآن الذي هو مصدقًا لما بين يديه كذا وكذا، أو بيَدِ القريَةِ التي جعلَها نكالًا كذا وكذا استَحَالَ ذلك كله، ولا يستحيلُ أن يُقال: بينَ يَدَيكَ لأنك تعني: أمامَهُ وقُدَّامَه بين يديه، فلذلك يجوزُ أن يقال للأقطع إذا كَفَرَ بلسانه: إنه بما كسبت يداه؛ لأنه كان من ذوي الأيدي قطعتا أو كانتا معه.

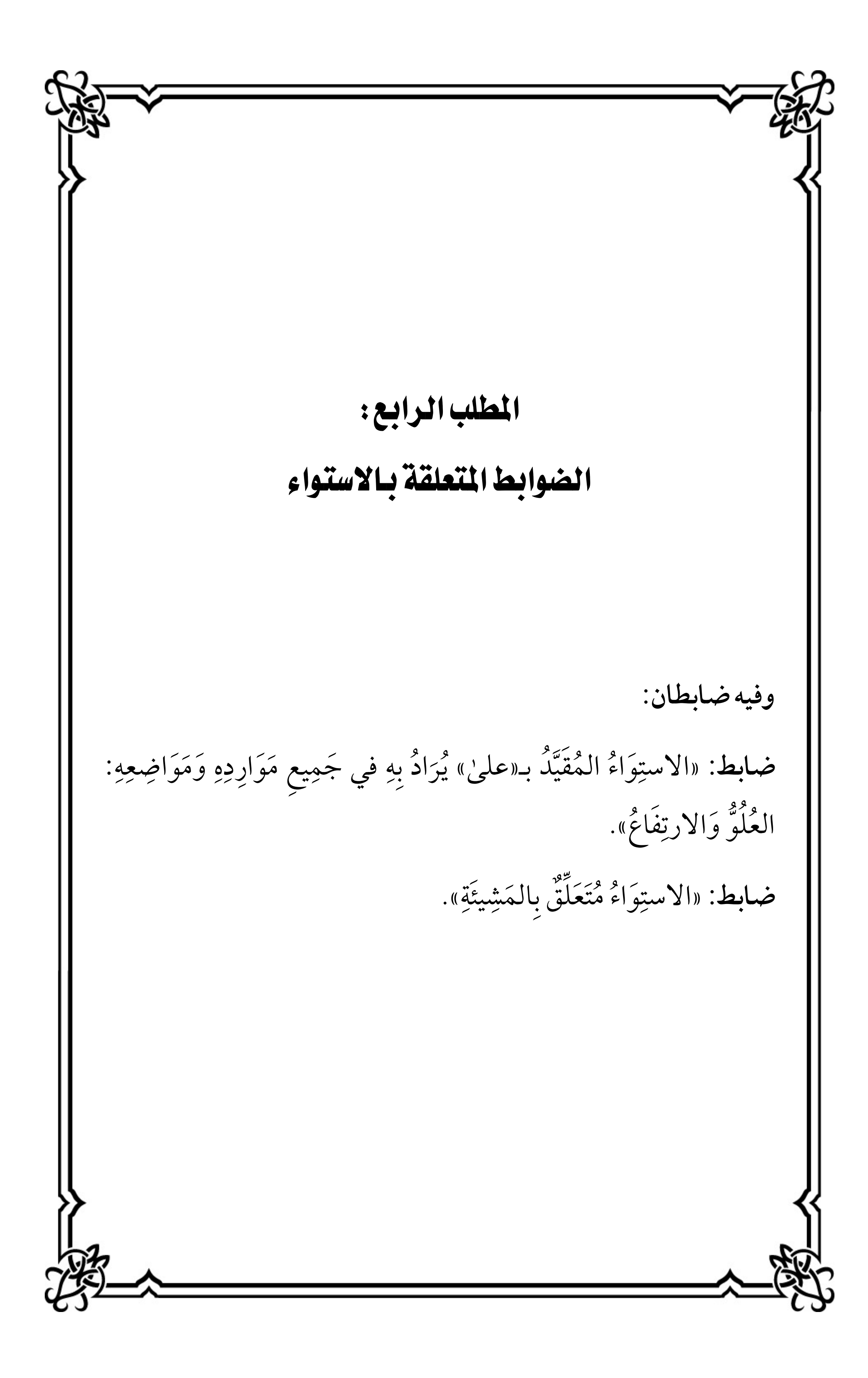
ويستحيلُ أن يقال: بما كسبت يدي الساعة، ويد العذاب، ويد القرآن؛ لأنه لا يقال: بيد شيءٍ لشيءٍ إلا وذلك الشيءُ معقولٌ في القُلُوبِ أنَّه من ذوِي الأيدي، وأنت أوَّل ما نَفَيتَ عَنِ اللهِ يديه أنَّه ليس بِذِي يدينِ، ولم يكن قطُّ له يدانِ»(١).

وفيما تقدَّم نقلُه يتبينُ تقريرَ أئمة السلف لهذا الضابط، فقد بيَّن الإمامُ الدارمي أنَّه يستَحِيلُ في كلامِ العَرَبِ أن يُقال «يدان» لمن ليسَ بذِي يدَينِ، أو لم يكن قَطُّ ذا يدين، فإن لم يكُن المضافُ إليه اليَد مِن ذَوِي الأيدي فإنَّه

(١) نقض عثمان على المريسي (ص٦٨).

يَستَحِيلُ في حَقِّهِ أن يقال: بيدِهِ شيءٌ مِنَ الأشياءِ، وهذا تقريرٌ منه لهذه القاعدة: «يَد القُدرَةِ والنِّعمَةِ لا يُعرَفُ استِعمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَن لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ».



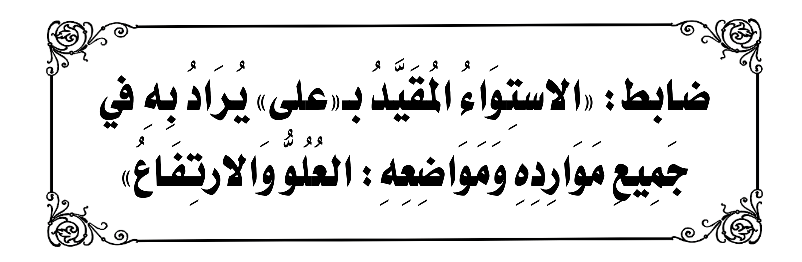


المطلب الرابع:
الضوابط المتعلقة بالاستواء

وفيه ضابطان:

ضابط: «الاستِوَاءُ المُقَيَّدُ بـ«علىٰ» يُرَادُ بِهِ في جَمِيعِ مَوَارِدِهِ وَمَوَاضِعِهِ: العُلُوُّ وَالارتِفَاعُ».

ضابط: «الاستِوَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ».



المعنىٰ الإجمالي:

لفظُ الاستواءِ في كلام العرب نوعان: مُطلقٌ ومُقيَّدٌ، فالمطلقُ هو: ما لم يُوصَل معناه بحرفِ جرٍّ، ومعناه: كَمُلَ وتَمَّ، وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص:١٤]. ويقال: استوىٰ النبات، واستوىٰ الطعام.

وأما المقيَّدُ فثلاثةُ أضربٍ:

أحدها: مُقيَّدٌ بـ«إلىٰ»، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩]، وهو بمعنىٰ: العلوِّ والارتفاعَ، كما جاء عن أبي العالية أنه قال عند قوله تعالىٰ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: «ارتفع»(١).

الثاني: مُقيَّدٌ بـ«علىٰ»، كقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد:٢]، وهذا أيضًا معناه العلوُّ والارتفاعُ بإجماع أهلِ اللغةِ.

الثالث: مُقيَّدٌ بـ«واو مع» التي تعدِّي الفعلَ إلىٰ المفعول معه، نحو:

---

(١) تقدم تخريجه (٤٠).

استوىٰ الماء والخشبةَ بمعنىٰ: ساواها[(١)].

وقد تضمَّن هذا الضابطُ بيانَ معنىٰ الاستواء المقيد بـ«علىٰ»، فإنَّ الاستواءَ المقيدَ بـ«علىٰ» في لغة العرب التي نزَلَ بها القرآنُ لا يرادُ به إلا معنىٰ العلوِّ، فهو في جميعِ موارِدِه ومواضعِهِ التي وَرَدَت في القرآن وكذلك في لغةِ العربِ لا يُراد به معنىٰ الاستيلاء كما زعمت ذلك الجهميةُ والمعتزلةُ ومن وافقهم.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

لقد دلَّت علىٰ هذا الضابطِ من ضوابط باب الصفات أدلةٌ من القرآنِ الكريمِ والسنةِ الصحيحةِ، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون:٢٨].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أمر نبيَّه نوحًا عليه السلام إذا ركِبَ ومَن مَعَهُ علىٰ الفُلكِ أن يشكُرُوا اللهَ ويحمَدُوه علىٰ نجاتِهِم، فعَبَّرَ عن العُلُوِّ بالاستوَاءِ، فدلَّ علىٰ أنَّ الاستواءَ المقيدَ بـ«علىٰ» يرادُ به العلو، ولهذا قال الله في الآية الأخرىٰ ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ۝١٢ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٢-١٣]، فعَبَّر عن العُلُوِّ في قوله: ﴿تَرْكَبُونَ﴾ بالاستواء.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/ ٨٨٨-٨٨٩).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خرج النبيُّ ﷺ في رمضانَ إلىٰ حُنَينٍ، والناسُ مختلفون: فصائمٌ ومُفطرٌ، فلما استوىٰ علىٰ راحلَتِه دعا بإناءٍ من لبنٍ أو ماءٍ، فَوَضَعَهُ علىٰ راحَتِه أو علىٰ راحِلَتِهِ، ثم نظَرَ إلىٰ الناس، فقال المُفطِرون للصُوَّام: أفطِرُوا»[1].

أطلق الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس رضي الله عنه علىٰ رُكوبِ النبيِّ ﷺ علىٰ راحلته وعلُوِّه عليها لفظَ الاستواء، فدلَّ علىٰ أنَّه يُقرِّر أنَّ الاستواء المقيد بـ«علىٰ» يراد به العُلُو.

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

قال الإمام مجاهد رحمه الله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾: «علا علىٰ العرش»[2].

فقد فسر الإمام مجاهد رحمه الله الاستواءَ المقيدَ بـ«علىٰ» بالعلوِّ.

[محمد بن زياد بن الأعرابي (٢٣١هـ)]

أتىٰ رجل عند ابن الأعرابي، فقال له: «ما معنىٰ قول الله عز وجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، فقال: هو علىٰ عرشِهِ كما أخبرَ عز وجل، فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه إنما معناه استوَلَىٰ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب: غزوة الفتح في رمضان (ص٧٢٤) (ح٤٢٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقًا في كتاب التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾ (ص١٢٧٦).

قال: اسكُت ما أنتَ وهذا، لا يقال: استولىٰ علىٰ الشيءِ إلا أن يكونَ له مُضَادٌّ، فإذا غلبَ أحدُهما قيل: استولىٰ »[١].

فقد نَهَرَ الإمامُ ابنُ الأعرابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهو أحدُ أئمة اللغة- مَن فسَّر الاستواءَ المقيدَ بـ«علىٰ» بالاستيلاء، وبيَّن أن الاستيلاءَ لا يكون إلا عن غلبةٍ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، كما بيَّن معنىٰ الاستواء وأنه يُراد به العلوُّ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فنحن نُؤمِنُ بخبرِ اللهِ -جل وعلا- أنَّ خالقَنا مستوٍ علىٰ عرشه، لا نُبدِّل كلامَ الله، ولا نقول قولًا غيرَ الذي قيل لنا، كما قالت الجهميةُ المعطلةُ: أنه استولىٰ علىٰ عرشه لا استوىٰ، فبدَّلُوا قولًا غير الذي قيل لهم، كفِعل اليهود لما أُمِرُوا أن يقولوا: حطة، فقالوا: حنطة، مخالفين لأمرِ الله -جل وعلا-، كذلك الجهمية»[٢].

فقد بيَّن الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ تفسيرَ الاستواءِ بالاستيلاءِ لم يَقل به إلا الجهمية، وهو من تحريفِهم للكلِم عن مواضِعِهِ، كما بيَّن أنهم قد شَابَهُوا بتحريفهم هذا اليهودَ، فإنَّ اليهودَ لما أُمِروا أن يقولوا: حطَّة، فقالوا: حنطة، مخالفين لأمرِ الله جَلَّ جَلَالُهُ، وكذلك الجهميةُ لما أُمِرُوا أن يقولوا استوىٰ قالوا استولىٰ.

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٤٢).

(٢) التوحيد (١/ ٢٣٠).

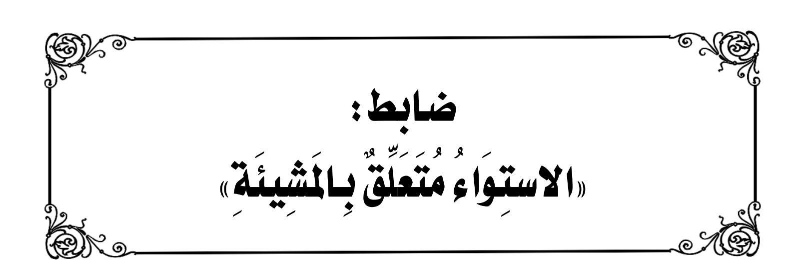
[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال أهلُ السنة: الاستواء هو: العلوُّ، قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ وليس للاستواءِ في كلامِ العربِ معنىٰ إلا ما ذكرنا»(١).

فقد بيَّن الإمام أبو القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه ليس للاستواء في كلامِ العرب معنىٰ إلا العُلُو، وَنَسَبَ ذلك إلىٰ أَهلِ السنةِ، وهو يُشِيرُ بذلك إلىٰ إجماعِهِم.

* * *

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٧٥).



المعنىٰ الإجمالي:

قد تضمَّن هذا الضابط: أنَّ الاستواءَ من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئة، فإنَّ اللهَ ﷻ استوىٰ علىٰ العَرشِ بعدَ أن لم يَكُن مُستَوِيًا عليه، وذلك لأنَّ اللهَ خصَّ الاستواءَ بأنَّه كان بعد خلق السمواتِ والأرضِ، وأَنَّه علىٰ العَرشِ كما قال تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؛ فاللهُ ﷻ خَلَقَ العرشَ واختَصَّه بالعلوِّ فوقَ جميعِ ما خَلَقَ، ثم استوَىٰ عليه كيفَ شاءَ كما أخبرَ عن نفسِه.

ولا يَلزمُ من كونِ الاستواءِ مُتَعلِّقًا بالمشيئة أنَّ اللهَ لم يَكُن عاليًا حين خلقِ السموات والأرض؛ لأنَّ الاستواءَ علىٰ العرش أخصُّ من مُطلقِ العلوِّ، فالاستواءُ عُلُوٌّ خاصٌّ، فكلُّ مستوٍ علىٰ شيءٍ عالٍ عليه، وليس كلُّ عالٍ علىٰ شيءٍ مستوٍ عليه.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد:٤].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ خَصَّ الاستواءَ بكونِه بعد خلقِ السموات والأرض، كما خَصَّه بأنه علىٰ العرشِ، وهذا التخصيصُ المكانيُّ والزمانيُّ يدلُّ علىٰ أنه استوىٰ علىٰ العرشِ بعد أن لم يكُن مُستَوِيًا عليه، فيكونُ الاستواءُ متعلقًا بالمشيئة.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجلٌ لابن عباس ﷺ: «إني أَجِدُ في القرآنِ أشياءَ تختلفُ عليَّ؟

قال تعالىٰ: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات:٢٧-٣٠]؛ فذَكَرَ خلقَ السماءِ قبلَ خلقِ الأرض ثم قال: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت:٩-١١]؛ فذكَرَ في هذه خلقَ الأرضِ قبلَ السماء؟

قال ابن عباس ﷺ: «خَلَقَ الأرضَ في يومين، ثم خلَقَ السماءَ، ثم

استوَىٰ إلىٰ السَّماء فسوَّاهُنَّ في يومين آخرين، ثم دَحَا الأرضَ، ودَحوُها: أن أَخرَجَ منها الماءَ والمرعىٰ»(١).

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ عز وجل استوَىٰ إلىٰ السماءِ بعدَ خلقِ السموات والأرضِ، وعبَّر بحرف «ثم» الدالِّ علىٰ التراخي، فتخصيصُهُ الاستواء بعدَ خلقِ السموات والأرضِ، دليلٌ علىٰ أنه يُقرِّرُ أنَّه متَعَلِّقٌ بالمشيئةِ.

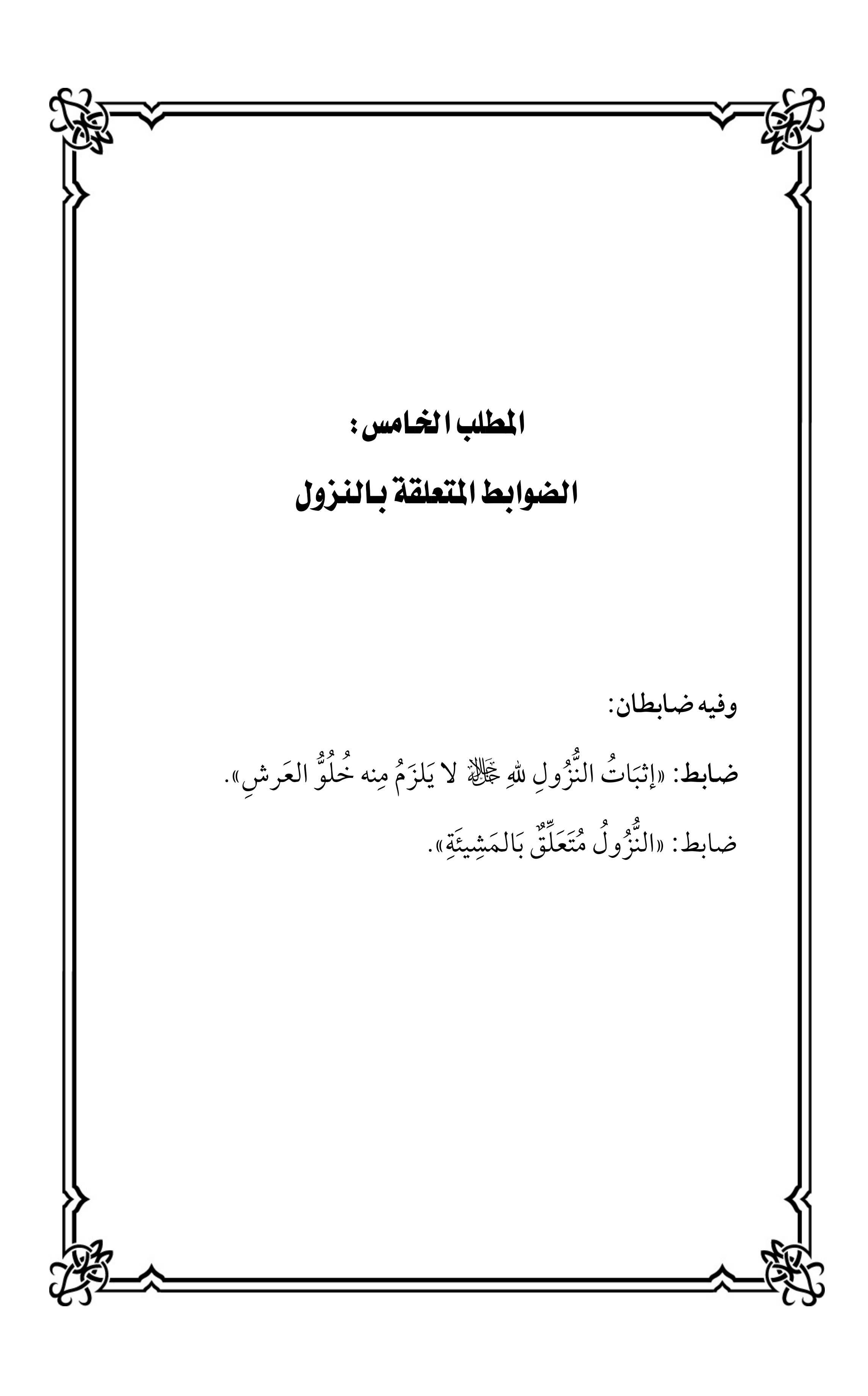
[أبو عبد الله بن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

وقال الإمام ابن أبي زمنين رحمه الله: «ومِن قولِ أهلِ السنةِ: إنَّ اللهَ عز وجل خلَقَ العرشَ واختصَّهُ بالعلوِّ والارتفاعِ فوق جميعِ ما خَلَقَ، ثم استوىٰ عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسِه في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾(٢)».

فقد قرر الإمام ابنُ أبي زمنين رحمه الله أنَّ استواءَ اللهِ علىٰ العرشِ كان بعدَ خلقِ العرش، فإنه بيَّن أنَّ اللهَ خلقَ العرشَ واختصَّه بالارتفاعِ فوقَ جميعِ ما خلقَ، ثم بعد ذلك استوىٰ عليه، فدلَّ علىٰ أنَّه يُقرِّر أنَّ الاستواءَ من الصفاتِ المتعلقةِ بالمشيئةِ، وَنَسَبَ ذلك إلىٰ أهلِ السنَّةِ وهو يُشِيرُ بذلك إلىٰ إجماعِهِم.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة حم السجدة (ص٨٤٩).

(٢) أصول السنة (ص٨٨).



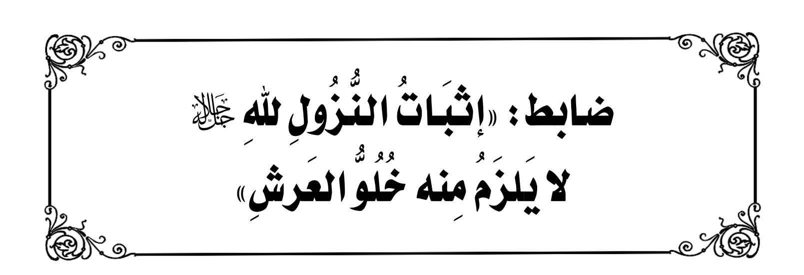
المطلب الخامس:

الضوابط المتعلقة بالنزول

وفيه ضابطان:

ضابط: «إِثبَاتُ النُّزُولِ للهِ ﷻ لا يَلزَمُ مِنه خُلُوُّ العَرشِ».

ضابط: «النُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بَالمَشِيئَةِ».


ضابط: «إثبَاتُ النُّزُولِ لله ﷻ لا يَلزَمُ مِنه خُلُوُّ العَرشِ»

المعنىٰ الإجمالي:

النُّزول هو: مَجِيءُ الشيءِ أو الإتيانُ به من عُلوٍّ إلىٰ سُفلٍ، هذا هو المفهومُ منه لغةً وشرعًا[1].

فالنونُ والزايُ واللامُ كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ علىٰ هبوطِ شيءٍ ووقوعِه، ونزَلَ عن دابَّتِه نزولًا، ونزلَ المطرُ من السماء نزولًا[2].

ومضمون هذا الضابط: أنَّ الربَّ ﷻ عند نزوله لا يكونُ شيءٌ أعلىٰ منه، فإنَّ اللهَ لا يزال هو العَلِيُّ الأعلىٰ، فلَو خلا منه العرشُ حالَ نزولِه لكان فوقَهُ شيءٌ وكان غيرَ عالٍ، وهذا ممتنعٌ في حقِّ الله ﷻ، فلا يلزمُ من إثبات النزولِ لله تفريغُه لمكان وشغلُه لآخر.

ثم إنَّ المخلوقَ هو الذي إذا نزَلَ من علوٍّ إلىٰ سُفلٍ زالَ وصفُه بالعُلوِّ

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/ ١١٠٠).

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/ ٤١٧).

وتبدَّلَ إلىٰ وصفِه بالسفولِ، وصار غيرُه أعلىٰ منه.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إنَّ الأدلةَ التي منها استنبطَ أئمةُ السلف هذا الضابط كثيرةٌ من الكتاب والسنة، ومنها:

قال تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلىٰ:١].

وقال تعالىٰ: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الشورىٰ:٤].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**يَنزلُ ربُّنا -تبارك وتعالىٰ- كلَّ ليلة إلىٰ السماء الدنيا حين يبقَىٰ ثلثُ الليلِ الآخرِ، يقول: من يدعوني فأستجيبَ له؟ من يسألُني فأعطيَه؟ من يستغفرني فأغفرَ له؟**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عز وجل أخبرَ أنه مُستوٍ علىٰ عرشِه، وأنه هو العليُّ الأعلىٰ، والعُلُوُّ صفةٌ ملازمةٌ لذاتِ الله جل جلاله لا تَنفكُّ عنه، وأخبرَ النبيُّ ﷺ -الذي لا ينطقُ عن الهوىٰ- بأنَّ الربَّ عز وجل ينزلُ إلىٰ السماء الدنيا، فيكونُ إثباتُ نزولِ الله إلىٰ السماء الدنيا لا يلزمُ منه أن يخلُوَ العرشُ منه، وإلا لزم ألا يكون في وقتِ النزولِ هو العليَّ الأعلىٰ، المحيطُ بكلِّ شيءٍ.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**اللَّهُمَّ أَنتَ الأَوَّلُ فَلَيسَ قَبلَكَ شَيءٌ، وَأَنتَ الآخِرُ فَلَيسَ بَعدَكَ شَيءٌ، وَأَنتَ الظَّاهِرُ فَلَيسَ فَوقَكَ شَيءٌ،**

(١) تقدم تخريجه (ص٣٤).

وَأَنتَ البَاطِنُ فَلَيسَ دُونَكَ شَيءٌ»[(١)].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أخبَرَ أنَّ اللهَ هو الظاهِرُ فليسَ فوقَهُ شيءٌ، وهذا نَصٌّ في أنَّ اللهَ ليس فوقَهُ شيءٌ عند نزُولِهِ إلىٰ السمَاءِ الدُّنيا وَقَبلَ نُزُولِهِ، وبالتالي فلا يَلزَمُ مِن إثبَات النُّزُولِ للهِ خُلُوُّ العَرشِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «ما السمواتُ السبعُ، والأرضون السبعُ في يَدِ اللهِ إلا كخردلةٍ في يدِ أحدِكُم»[(٢)].

فقد بيَّن ابنُ عباس رضي الله عنهما أن اللهَ محيطٌ بكل شيءٍ، ولا يُحيط به شيءٌ، وهذا يُبطِلُ قول من قال: إن اللهَ إذا نزَلَ خلا منه العرشُ، فإنَّه يلزمُ من هذا القولِ: إحاطةُ المخلوقِ بالخالق.

[حماد بن زيد (١٧٩)]

وسأل رجلٌ حمادَ بنَ زيد فقال: يا أبا إسماعيل الحديث الذي جاء: «**ينزلُ ربُّنا إلىٰ سماء الدنيا**» يَتحوَّلُ من مكانٍ إلىٰ مكانٍ؟ فسكت حمادُ بنُ زيدٍ ثم قال : «هُوَ في مكانه يقرُبُ من خلقِهِ كيفَ شاء»[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب: الدعاء عند النوم (ص١١٧٩) (ح٦٨٨٩).

(٢) تقدم تخريجه (ص٦٤).

(٣) ذكره أبو العباس بن تيمية في شرح العقيدة الأصبهانية (ص١٨٥)، وسنده صحيحٌ.

لما سُئِل الإمام حماد رَحِمَهُ ٱللَّهُ هل يلزمُ من النزولِ التحولُ من مكانٍ إلىٰ مكانٍ، بيَّن أنه في مكانه يقرُب مِن خلقِهِ كيف شاءَ، فَأثبت قربَه إلىٰ خلقِهِ مع كونِهِ فوقَ العرش.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

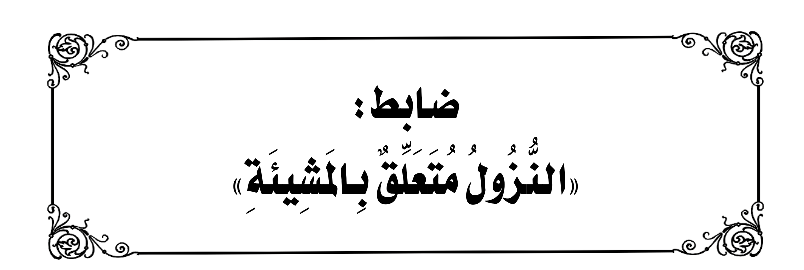
وعن إسحاقَ بنَ راهُويَه رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال:** «دخلتُ علىٰ ابنِ طاهرٍ، فقال: ما هذه الأحاديث تَروُون أنَّ اللهَ ينزلُ إلىٰ السماء الدنيا؟ قلت: نعم، رواها الثقات الذين يَروُون الأحكامَ، فقال: يَنزِلُ ويدعُ عرشَه، فقلت: يَقدِر أن ينزلَ من غير أن يخلُوَ منه العرشُ؟ قال: نعم، قلت: فلمَ تَتَكلَّمُ في هذا؟!»(١).

لما استشكَلَ الأميرُ عبدُ الله بنُ طاهر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللهَ فوق عرشه وأنه ينزِلُ، وتوَهَّم أنَّ ذلك يقتضي أن يخلُوَ منه العرشُ، أقرَّه الإمامُ إسحاقُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه فوق العرش، وقال له: يقدرُ أن ينزِلَ من غير أن يخلُوَ منه العرش؟ قال الأمير: نعم، فقال الإمامُ إسحاقُ: فلِمَ تتكلَّمُ في هذا؟!

فبيَّن له أنه إذا كان قادرًا علىٰ ذلك لم يلزم من نزولِه خلوُّ العرشِ منه، فلا يجوز أن يُعترَضَ علىٰ النزولِ بأنه يلزم منه خلُوُّ العرش.

❊ ❊ ❊

(١) ذكره ابن تيمية في حديث النزول (ص١٥٢)، وصحح إسنادَه، وكذا الألباني في مختصر العلو (ص١٩٢).



ضابط:
«النُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ»

المعنىٰ الإجمالي:

قد تضمَّن هذا الضابط: أن النزولَ من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئةِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ خصَّ النزولَ بوقتٍ معيَّنٍ، وهوَ حين يبقَىٰ ثلثُ الليلِ الآخرِ، وهذا التخصيصُ يدلُّ علىٰ أنهُ من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئةِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

لقد دلَّت علىٰ هذا الضابط أدلةٌ من الكتابِ والسنة، ومن الأدلةِ الدالةِ هذا الضابط ما يلي:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**يَنزِلُ ربُّنا -تبارك وتعالىٰ- كلَّ ليلةٍ إلىٰ السماء الدنيا حين يَبقَىٰ ثلثُ الليلِ الآخرِ. يقول: من يدعوني فأستجيبَ له؟ من يسألني فأعطيَه؟ من يستغفرني فأغفرَ له ؟**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ خصَّ النزولَ بوقتٍ معينٍ، وهو حين يبقَىٰ

(١) تقدم تخريجه (ص٣٤).

ثلثُ الليلِ الآخرِ، وهذا التخصيصُ يدلُّ علىٰ أنَّه من الصِّفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئةِ.

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**إن اللهَ عز وجل يَنزلُ ليلَةَ النصفِ مِن شعبَانَ إلىٰ السماء الدُّنيا فيغفرُ لأَكثَرَ مِن عَدَدِ شَعرِ غَنَمِ كَلبٍ**»(١).

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ خصَّ النزولَ بوقتٍ معينٍ، وهو ليلَة النصفِ مِن شعبَان، وهذا التخصيصُ يدلُّ علىٰ أنه من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئةِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]

سئل الإمامُ حمادُ بنُ زيد رحمه الله عن حديث: «**ينزل الله عز وجل إلىٰ السماء الدنيا**» قال: «حقٌّ، كلُّ ذلك كيف شاء»(٢).

لما سُئِل الإمام حماد رحمه الله عن حديث النزولِ، قال: حقٌّ، وحديثُ النزول فيه تخصيصُ نزولِ الله جل جلاله بوقتٍ معينٍ، وهو حين يبقَىٰ ثلثُ الليلِ الآخرِ، وهذا التخصيصُ يدلُّ علىٰ أنه من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئةِ، فدلَّ علىٰ أن الإمامَ حماد يُقِرُّ بأن النزولَ من الصفاتِ المتعلقةِ بالمشيئةِ.

(١) تقدم تخريجه (ص٣٥).

(٢) تقدم تخريجه (ص١٥٣).

[الفضيل بن عياض (١٨٧هـ)]

وقال الإمام الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا قال لك الجهميُّ: أنا كفرتُ بربٍّ ينزل. فقل: أنا أومنُ بربٍّ يفعلُ ما يشاء»[١].

[يحيىٰ بن معين (٢٣٣هـ)]

وقال الإمام يحيىٰ بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا سمعتَ الجهميَّ يقول: أنا كفرتُ بربٍّ ينزل. فقل: أنا أومِنُ بربٍّ يفعلُ ما يريدُ»[٢].

فبيَّن الإمامان الفضيل ويحيىٰ بن معين لما سئلا عن النزولِ أن الله يفعل ما يشاء؛ وذلك في معرِضِ ردِّهم علىٰ الجهمية الذين يُنكرُون تعلقَ النزولِ بالمشيئةِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام عثمان الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فاللهُ الحيُّ القيومُ، القابضُ الباسطُ، يتحركُ إذا شاء، ويَنزِلُ إذا شاء، ويَفعلُ ما يشاء»[٣].

بيَّن الإمام الدارمي أن اللهَ ينزلُ إذا شاء؛ أي: في الوقتِ الذي يشاء، وهذا بيانٌ منه لكونِ النزولِ متعلقًا بالمشيئة.

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٠٢).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٠٢).

(٣) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص١٦٤).

المطلب السادس:

الضوابط المتعلقة برؤية الله ﷻ

وفيه ثلاثة ضوابط:

ضابط: «اللهُ يُرَىٰ في الآخرةِ بالأبصَارِ عَيَانًا كما يُرىٰ الشَّمسُ والقمرُ».

ضابط: «النَّظَرُ إذا أُضِيفَ إلىٰ الوجهِ وَعُدِّيَ بـ«إلىٰ» اقتضَىٰ نظَرَ العينِ».

ضابط: «تَخصِيصُ الإدراكِ بالنَّفيِ لُغةً وشرعًا يقتضِي أنَّ مُطلقَ الرؤيةِ ليس بمنفيٍّ».

ضابط: «اللهُ يُرَى في الآخرةِ بالأبصَارِ عَيَانًا كما يُرى الشَّمسُ والقمرُ»

المعنىٰ الإجمالي:

تضمن هذا الضابطُ: إثباتَ رُؤيَةِ العبادِ لربهم ﷻ في الآخرة بالأبصار رؤيةً واضحةً كرؤيةِ الشمسِ والقمَرِ، لا ينالُهُم بهذه الرؤية ظلمٌ ولا هضمٌ، فاللهُ ﷻ يُرىٰ في الآخرة عَيانًا، ومعنىٰ عَيانًا: مُواجهة ومُقابلة.

وفي هذه القاعدة: تشبيهُ رؤيةِ الله ﷻ برؤيةِ الشمسِ والقمرِ، وليس فيها تشبيهُ المرئي بالمرئي؛ وذلك أنَّ حرفَ التشبيه وهو: الكاف، دخل علىٰ الرُّؤية لا علىٰ المرئي.

وتشبيهُ الرؤيةِ بالرؤية يدلُّ علىٰ إثبات العلو، وإثباتِ المُقابلة والمواجهة، فالإنسان لما يَرىٰ الشمسَ والقمرَ يراهما إلىٰ جهةِ العلو بِعَيني رأسِه، وهي رؤيةٌ واضحةٌ.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

قد دلَّت علىٰ هذا الضابط الأدلةُ الشرعية، ومن هذه الأدلة ما يلي:

عن جرير بن عبد الله ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**إنكم سترون ربَّكم عَيانًا**»(١).

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قلنا: يا رسول الله هل نرىٰ ربَّنا؟ قال ﷺ: «**هل تُضارُّون في رؤية الشمسِ والقمَرِ إذا كانت صحوًا؟**» قلنا: لا، قال: «**فإنكم لا تضارُّون في رؤية ربِّكم يومئذ إلا كما تضارُّون في رؤيتهما**»(٢).

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ أخبرَ أنَّ اللهَ يُرىٰ يوم القيامة عَيانًا، وأنَّ رؤيتَه ﷻ تكون واضحةً كوضوح رؤيةِ الشمسِ والقمر.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الناسُ يَنظُرُونَ إلىٰ اللهِ تعالىٰ يومَ القيامَةِ بأعيُنهِم»(٣).

فقد قرَّر الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الله يُرىٰ يومَ القيامة بالأبصار، وأنَّ الناسَ ينظرُونَ إليه ﷻ يوم القيامة بأعيُنِهم.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ (ص١٢٧٩) (ح٧٤٣٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد (ص١٢٨٠) (ح٧٤٣٩).

(٣) أخرجه الآجري في الشريعة (٢/ ٩٨٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٥٥)، وسنده صحيح.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا كان يومُ القيامة تجلَّىٰ لمن آمَنَ به، وصدَّق رسلَه، وكتبَهُ، وآمَنَ برُؤيَتِهِ، وأقرَّ بصفَاتِهِ التي وَصَفَ بها نفسَه، حتىٰ يَرَوهُ عَيانًا؛ مثوبةً منهم لهم وإكرامًا؛ ليزدَادُوا بالنَّظَرِ إلىٰ مَن عبدُوه بالغيب نعيمًا، وبرؤيتِهِ فرحًا واغتباطًا، ولم يحرمُوا رؤيته في الدنيا والآخرة جميعًا، وحجب عنه الكفار يومئذ؛ إذ حُرموا رؤيته كما حُرموها في الدنيا؛ ليزدادوا حسرة وثبورًا»[١].

فقد بيَّن الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المؤمنين يرون اللهَ يوم القيامة عَيانًا؛ إكرامًا لهم ومثوبة، وأما الكفار فيُحرَمون مِن رؤيَةِ اللهِ ﷻ ؛ زيادةً في الحسرَةِ والثُّبُورِ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بابُ ذِكر البيان أنَّ جميعَ المؤمنين يرون اللهَ يوم القيامة مُخلِّيًا به ﷻ ، وذكر تشبيه النبيﷺ رؤيةَ القمر خالقهم ذلك اليوم بما يُدرَكُ عليه في الدُّنيا عَيانًا، ونَظَرًا، ورؤيَةً»[٢].

عقَد الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا في بيان أنَّ المؤمنين يرون اللهَ يومَ

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص١٢٥).
(٢) التوحيد (١/ ٣٩٣).

القيامة، وأنَّ النبيﷺ شبَّه رُؤيَةَ الرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ برؤيَةِ القمَرِ في كونها عيانًا ونظرًا.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٠هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فيراهُ المؤمنون كما يرون القمرَ في ليلة البدر، ولا يختلفون فيه، كما لا يختلِفُونَ في القَمَرِ، ولم يقع التشبيهُ بها علىٰ كلِّ حالات القمَرِ في التدوير، والمَسير، والحدود، وغير ذلك، وإنما وَقَعَ التشبيهُ بها علىٰ أننا ننظُرُ إليه عَزَّ وَجَلَّ كما ننظرُ إلىٰ القمَرِ ليلَةَ البدرِ لا يختلَفُ في ذلك، كما لا يُختلَفُ في القمَرِ»[1].

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ اللهَ يراهُ المؤمنون كما يرَونَ القمَرَ ليلَةَ البدرِ، وبيَّن أنَّ هذا التشبيه إنما هو في الرؤيةِ لا في المرئي، فيرون الله عَزَّ وَجَلَّ رؤيةً واضحةً لا يختلفُون فيها، كما يرَون القمرَ رؤيةً واضحةً.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

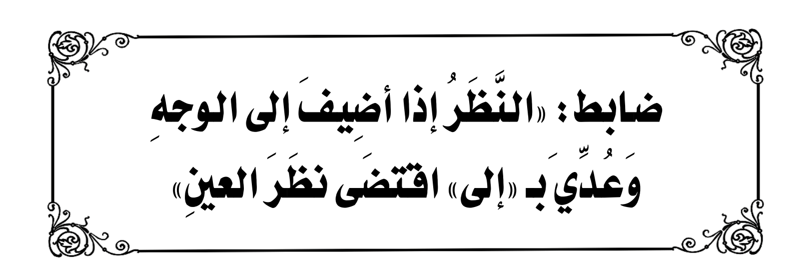
وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومِن مذهبِ أهلِ السنة أنَّ المؤمنين يَرَونَ اللهَ -تبارك وتعالىٰ- بأبصَارِهِم يوم القيامة»[2].

فقد حكىٰ الإمام التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ مذهبَ أهلِ السنة هو أنَّ رؤيَةَ المؤمنين لربهم عَزَّ وَجَلَّ يوم القيامة تكونُ بالأبصَارِ.

---

(١) تأويل مختلف الحديث (ص٢٩٨).

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٥١).



ضابط: «النَّظَرُ إذا أُضِيفَ إلى الوجهِ وَعُدِّيَ بـ «إلى» اقتضى نظَرَ العينِ»

المعنىٰ الإجمالي:

وقد تضمَّن: أنَّ النظر إذا أضيفَ إلىٰ الوَجهِ الذي هو مَحلُّه، وعُدِّي بحرف «إلىٰ» كان معناه نظرَ العين، وهذا صريحٌ في أنَّ اللهَ أرادَ بقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ نَظَرَ العين -التي في الوجه- إلىٰ الربِّ جَلَّ جَلَالُهُ.

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدلةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة التي دلت علىٰ هذا الضابط ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة:١٤٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لما قَرنَ التقلبَ بذكرِ الوجهِ في هذه الآيةِ، عُلم أنَّه أرادَ مِن ذلك نظرَ العينين اللتين في الوَجهِ، فذكَر الوجهَ وإنما أراد تقلُّب عينَيه نحوَ السماء.

وقال تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ [البقرة:٢١٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ لما أرادَ بالنَّظَرِ الانتظار لم يُعدِّه بـ «إلىٰ»، ولم يَقْرِنْه بالوَجهِ، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ النظرَ إذا قُرن بالوجه وعُدِّيَ بـ «إلىٰ» اقتضىٰ نظرَ العين.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابنُ عباس ﷺ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٣]: «وأكثرُ الناس تنظُر إلىٰ ربِّها عَيانًا بلا حجابٍ»(١).

وقال ﷺ: «﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾؛ يعني: حسنها ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، قال: نَظَرت إلىٰ الخالق ﷻ»(٢).

فقد فسر الصحابيُّ الجليل ابن عباس ﷺ النظرَ في الآية بالنَّظَرِ إلىٰ الربِّ عَيانًا، وهذا يدُلُّ علىٰ أنه يُقرِّر أنَّ النظر المُعدَّىٰ بـ «إلىٰ» والمضافَ إلىٰ الوجهِ لا يَقتضي إلا نظرَ العين.

---

(١) ذكره البغوي في تفسيره (٨/ ٢٨٤).

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٦١)، والآجري في الشريعة (٢/ ٩٩٠)، وسنده ضعيف.

[أبو عبد الله عكرمة مولىٰ ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، تَنظُر إلىٰ ربها نَظَرًا»(١).

[الحسن البصري (١١٠هـ)]

وقال الإمام الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، قال: حسنة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، قال: تنظرُ إلىٰ الخالِقِ، وحُقَّ لها أن تنضر، وهي تنظرُ إلىٰ الخالق»(٢).

فقد فسر الإمامان عكرمة والحسن النظرَ في الآية الكريمة بالنظرِ إلىٰ وجهِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، كما بيَّن الإمام الحسن البصري أنه بِنَظَرِهَا إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ حُقَّ لها أن تنضر.

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

وسئل الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ عن قوله عَزَّ وَجَلَّ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أَتنظرُ إلىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قال: «نعم» فقيل له: إن قومًا يقولون: ننتظرُ ما عنده، قال: «بل ننظرُ إليه نظرًا، فقد قال موسىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف:١٤٣].

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ٢٣٣)، والدارمي في الرد علىٰ الجهمية (ص١٢١)، وعبد الله في السنة (١/ ٢٦١)، وهو صحيح الإسناد، وقد صححه ابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٢٣).

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٤/ ٢٣٣)، وعبد الله في السنة (١/ ٢٦١)، وهو صحيح الإسناد.

وقال الله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين:١٥]»(١).

فقد أنكر الإمامُ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ من فسَّر الآية بالانتظار، وبيَّن أنَّ المراد هو النظرُ إلىٰ الله نظرًا، وهذا دليلٌ علىٰ أنَّه يقرِّرُ أنَّ النَّظَر إذا أُضِيفَ إلىٰ الوجهِ وَعُدِّيَ بـ «إلىٰ» اقتضَىٰ نظَرَ العينِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قوله: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ﴾؛ يعنىٰ: الحسن والبياض ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [المطففين:١٥]؛ يعني: تُعاين ربَّها في الجنة»(٢).

فقد بين الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المرادَ بالنَّظَر في الآية هو: أن تُعاينَ ربَّها في الجنة، وهذا تقريرٌ منه لهذه القاعدَةِ.

* * *

(١) ذكره ابن القيم في حادي الأرواح (ص ٤١٥)، وسنده صحيح.

(٢) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص١٨٥).

ضابط: «تَخصيصُ الإدراكِ بالنَّفي لُغةً وشرعًا يقتضِي أنَّ مُطلقَ الرؤيةِ ليس بمنفيٍّ»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمونه: أنَّ الإدراك هو: الإحاطةُ بالشيء، وهو قدرٌ زائدٌ علىٰ مجرَّدِ الرؤيَةِ، فإذا نُفيَ الإدراكُ لم تُنفَ الرؤية، بل نفيُ الإدراك يدلُّ علىٰ وجودِ الرؤية، فالربُّ ﷻ يُرىٰ، ولا يدرك، فيُرىٰ من غير إحاطةٍ ولا حصرٍ.

فنفيُ الإدراكِ في قوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ أدلُّ علىٰ جوازِ رؤيَةِ الله منها علىٰ امتناعِها، فإنَّ الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلومٌ أن المدحَ إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدمُ المحضُ فليس بكمال، فلا يُمدَحُ الربُّ به، وإنما يُمدَحُ الربُّ بالعدم إذا تَضَمَّن أمرًا وجوديًّا، فالمدحُ في كونه لا يُحاطُ به وإن رُئي، أما لو كانَ المرادُ بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ أنه لا يُرىٰ بحالٍ لم يكن في ذلك مدحٌ ولا كمالٌ، لمشاركة المعدومِ له في كونه لا يُرىٰ.

فإذن يكون المعنىٰ أنه يُرىٰ ولا تُدركُه الأبصار[1].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ (٣/ ٣٦-٣٧)، وحادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح (ص٣٧٠).

الأدلة علىٰ تقرير هذا الضابط:

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدِلَّةُ الشرعيَّةُ، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ۝٦٠ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء:٦٠-٦٢].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبر في هذه الآياتِ الكريمات أنَّ قومَ فرعونَ اتَّبَعُوا قومَ موسىٰ، وتراءىٰ الجمعان أي: رأىٰ كلٌّ واحدٍ منهما الآخر، فخَشِيَ قومُ موسىٰ من قوم فرعون فقالوا: إنا لمدركون، فنفَوا الإدراكَ ولم ينفوا الرؤيةَ، فقال موسىٰ كلَّا، فنفىٰ أيضًا الإدراكَ ولم ينفِ الرؤيةَ، فدلَّ علىٰ أنَّ نفيَ الإدراكِ لا يلزمُ منه نفيُ الرؤيةِ، بل الرؤيةُ تثبتُ مع نفيِ الإدراك.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذا الضابط:

[أبو عبد الله عكرمة مولىٰ ابن عباس (١٠٤هـ)]

عن عكرمة عن ابن عباس ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم:١٣]؛ **قال:** إنَّ النبيﷺ رأىٰ ربَّه ﷻ، فقال رجل عند ذلك: أليس قال الله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾؟! فقال له عكرمة: أليس تَرىٰ السماءَ؟ قال: بلىٰ، قال: «أَوَكُلَّها ترَاها»[1].

فقد بيَّن الإمام عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن احتج بقوله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣/ ٦٦)، و الآجري في الشريعة (٢/ ١٠٤٨).

ﭐلۡأَبۡصَٰرُ﴾ علىٰ نفي رؤية الله ﷻ، أن الإدراك في الآية بمعنىٰ: الإحاطة، ومثَّل علىٰ ذلك برؤية السماء، فإننا نراها ولا نحيطُ بها رؤيةً.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما حجَّتُه وخصومتُه بقول الله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾؛ فإن معنىٰ ذلك واضحٌ لا يخيل علىٰ أهل العلم والمعرفة؛ ذلك أنك تنظرُ إلىٰ الصغير مِن خلق الله فيما يُدركه بصرك، ولا يحيطُ نظَرُكَ، فاللهُ تعالىٰ أجلُّ وأعظَمُ من كلِّ شيء يُدركه بَصَرٌ، وإنما الإدراك أن يحيطَ البصَرُ بالشيءِ حتىٰ يراه كله فذلك الإدراك.

ألا ترىٰ أنك ترىٰ القمرَ فلا ترىٰ منه إلا ما ظهَر من وجهِهِ، ويخفىٰ عليك ما غابَ من قفَاهُ، وكذلك الشمس، وكذلك السَّماءُ، وكذلك البحرُ، وكذلك الجبَلُ، وإنَّ الرجلَ لَيُكلِّمك وهو معَكَ فما يُدرِكُه بصرك، وإنما تنظُرُ منه إلىٰ ما أقبلَ عليك منه، فإنما قول الله ﷻ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ لا تحيطُ به لعظمته وجلاله.

ولكنَّ الجهميَّ عدو الله إنما ينزِعُ إلىٰ المتشابِهِ ليفتِنَ الجاهلَ»(١).

فقد بيَّن الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الإدراك هو: أن يحيط البصرُ بالشيء حتىٰ يراه كلَّه، وذكَر أنَّ الإنسانَ ينظُرُ إلىٰ الصَّغيرِ مِن خلقِ اللهِ فيما يُدرِكُهُ

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٧٢).

بصرُهُ، ولا يحيطُ نظَرُه به، كالقمر فإنَّك ترىٰ منه ما ظهَر من وجهه دون قفاه، فالله تعالىٰ أجلُّ وأعظمُ من كلِّ شيء يُدرِكُهُ بصَرٌ، وبالتالي فإنَّ الإمامَ يُقرِّرُ أنَّ نفيَ الإدراك يدلُّ علىٰ وجودِ رؤيةٍ من غيرِ إحاطة.

[محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]

وقال الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قال قائلٌ: فما تأويل قوله: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾؟

قيل له: معناها عند أهل العلم؛ أي: لا تحيطُ به الأبصَارُ، ولا تحويه ﷻ، وهم يَرَونَهُ من غير إدرَاكٍ، ولا يَشكُّون في رؤيَتِهِ كما يقول الرجل: رأيتُ السماءَ، وهو صادِقٌ، ولم يُحِطْ بصرُهُ بكلِّ السماء ولم يُدرِكها، وكما يقول الرجل: رأيتُ البحرَ، وهو صادقٌ، ولم يدرِك بصره كلَّ البحرِ، ولم يُحط ببصره، هكذا فسَّره العلماءُ إن كنت تعقلُ»[1].

فقد بيَّن الإمامُ الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه لا يَلزَمُ من نفيِ الإدراك في الآية نفيُ الرؤيَةِ، وأنَّ معنىٰ الآية: أنه لا تحيطُ به الأبصارُ، وهم يَرَونه من غير إدراكٍ، ومثَّل علىٰ الإدراكِ بمعنىٰ الإحاطة: برُؤيَةِ السماءِ والبحر، فإننا نراهما لكن مِن غيرِ إحاطةٍ.

* * *

(١) الشريعة (٢/ ١٠٤٨).

الفصل الرابع: القواعد المتعلقة بباب الرد والمناظرة في باب الأسماء والصفات

وفيه سبع عشرة قاعدة:

قاعدة: «الأَسمَاءُ المُتَوَاطِئَة تَقتَضِي أَن يَكُونَ بَينَ الاسمَينِ قَدرٌ مُشتَرَكٌ وإن كَانَ المُسَمَّيَانِ مُختَلِفَينِ أو مُتَضَادَّينِ».

قاعدة: «الاشتِرَاكُ في الأسمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُلَ المُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ».

قاعدة: «اللهُ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ لَيسَ في مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ».

قاعدة: «مَا أُضِيفَ إِلَىٰ اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهوَ صِفَةٌ لَهُ غَيرُ مَخلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأعيَانِ فَهوَ بَائِنٌ عَنهُ مَخلُوقٌ».

قاعدة: «العُدُولُ بِأَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَن مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَها إِلحَادٌ يَجِبُ تَركُهُ».

قاعدة: «امتِنَاعُ صَرفِ دَلالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَن ظَاهِرِهَا المُتَبَادِرِ مِنهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ».

قاعدة: «جَحدُ الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إِنكَارُ الذَّاتِ».

قاعدة: «وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنهُ وَرَسُولُهُ ﷺ».

قاعدة: «القَولُ في بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ في بَعضٍ».

قاعدة: «القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ».

قاعدة: «الصِّفَةُ تَدخُلُ في مُسَمَّىٰ الاسمِ».

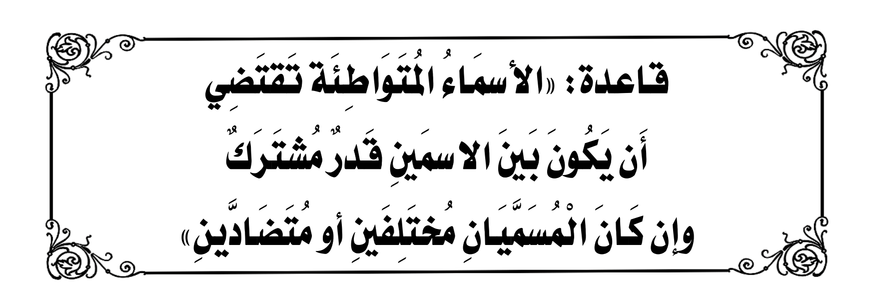
قاعدة: «صِدقُ المُشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ المُشتَقِّ مِنهُ».

قاعدة: «الصِّفَةُ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَىٰ ذَلِكَ المَحَلِّ».

قاعدة: «اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَىٰ الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَىٰ عَلَىٰ مُتَعَلَّقِهَا».

قاعدة: «وُجُوبُ التَّوَقُّفِ في الألفَاظِ المُجمَلَةِ التِي لَم يَرِد إِثبَاتُهَا وَلا نَفيُهَا».

قاعدة: «مُخَاطَبَةُ أَهلِ الاصطَلاحِ بِاصطِلَاحِهِم وَلُغَتِهِم سَائِغٌ عِندَ الحَاجَةِ».



المعنىٰ الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أن أسماء الله من قبيل الأسماءِ المتواطئَةِ عند أهلِ السنةِ والجماعة، بل عند عامَّةِ الناسِ من الصفاتية وغيرِهم، والأسماءُ المتواطئة تقتضي أن يكون بين المسمَّيَين قدرٌ مشتَرَكٌ، وإن كان المسمَّيَان مختلفين أو متضادَّين.

والمرادُ بالقدرِ المشترَكِ: هو مُسَمَّىٰ اللفظِ عندَ الإطلاقِ، فإنَّ اللهَ ﷻ قد سمَّىٰ نفسَه بأسماء، ووصَفَ نفسَهُ بصفاتٍ، وقد سمَّىٰ خلقَهُ ببعض تلك الأسماءِ، ووصَفَهُم ببعض تلك الصفات، وهذه الأسماءُ والصفاتُ التي هي للمخلوق تَشتَرِكُ مع أسماءِ الله وصفاتِه في المسمَّىٰ فقط، يعني: بقَطعِ النظرِ عن الإضافةِ والتخصيصِ، أما إذا قُيِّدَ بأحدِ المَحَلَّينِ تقَيَّدَ به.

فإذا قيل مثلًا: سميعٌ كان هذا الاسمُ متناولًا للخالق والمخلوق، وإن كان الخالقُ أحقَّ به من المخلوق، وهو حقيقةٌ فيهما.

أما إذا قيل: سمعُ اللهِ وعلمُهُ اختَصَّ هذا باللهِ، ولم يَبقَ للمخلوقِ دُخُولٌ في هذا المسمَّىٰ، وكان حقيقةً للهِ وحده.

وكذلك إذا قيل: سمعُ المخلوقِ وعلمُهُ اختَصَّ ذلك بالمخلوقِ وكان حقيقةً للمخلوق، فالأسماءُ المتواطئةُ فيها اشتراكٌ وتمييزٌ بما يَقطَعُ الشَّرِكَةَ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ متضافِرَةٌ في الدلالَةِ علىٰ هذه القاعدةِ من قواعِدِ بابِ الرَدِّ والمناظَرَةِ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران:١٨].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أضاف العلمَ إلىٰ العبد في الآية الأولىٰ، وفي الآية الثانية أضافَهُ إلىٰ نفسِهِ، وأشَارَ إلىٰ أنَّ عِلمَ اللهِ لا يحيطُ العبدُ به، بخلافِ عِلمِ المخلُوقِ، وفي هذا دليلٌ علىٰ أنَّ العِلمَ إذا أضيفَ للهِ اختصَّ به، وَلَم يَصلُح أن يدخُلَ فيه علمُ المخلوقين.

كما أنَّ تقسيمَ العِلم إلىٰ عِلمِ الخالِقِ وَعلمِ المخلُوقِ المحدَثِ، يَدُلُّ علىٰ أنَّها مِنَ الألفاظِ المتواطئَة.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس رضي الله عنه (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل ابن عباس رضي الله عنه: «ليسَ في الدُّنيَا مما في الجنَّةِ إلا الأسماء»[1].

فقد بيَّن ابن عباس رضي الله عنه أنَّ ما في الجنَّة يَشتَبِهُ مع ما في الدُّنيا في الأسماءِ فقط دون الحقائق، وهذا الاشتِبَاهُ لا يلزَمُ منه التماثُلُ، وهذه هي حقيقةُ الأسماءِ المتواطئةِ، فإذا كان هذا بين مخلوقٍ ومخلوقٍ فكيفَ بينَ الخالقِ والمخلوقِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رحمه الله مخاطبًا الجهمية منكرة الصفات: «فإذا سألَهُمُ الناسُ عن قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١] وما تفسيره؟ يقولون: ليس كمثله شيءٌ من الأشياء، وهو تحت الأرضين السابعة كما هو على العرشِ، ولا يخلُو منه مكان، ولا يكونُ في مكانٍ دون مكانٍ، ولم يتكلم ولا يتكلم، ولا ينظُرُ إليه أحدٌ في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يوصَفُ ولا يُعرَفُ بصفةٍ ولا بفعلٍ، ولا له غايَةٌ ولا له منتهى، ولا يُدرَكُ بعقلٍ، وهو وجهٌ كلُّه، وهو علمٌ كلُّه، وهو سمعٌ كلُّه، وهو بصرٌ كلُّه، وهو نورٌ كلُّه، وهو قدرةٌ كلُّه، ولا يكون

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ٢٢٨)، وصححه الألباني في الصحيحة (٥/ ٢١٩-٢٢٠).

شيئين مختلفين، ولا يوصف بوصفين مختلفين، وليس له أعلىٰ ولا أسفل، ولا نَوَاحٍ ولا جوانب، ولا يمين ولا شمال، ولا هو ثقيلٌ ولا خفيفٌ، ولا له لونٌ ولا له جسمٌ، وليس هو بمعلوم أو معقول، وكل ما خطر بقلبك أنه شيءٌ تَعرِفُهُ فهو علىٰ خلافِهِ!

قال أحمد: فقلنا فهو شيءٌ؟ فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياء.

فقلنا: إنَّ الشيء الذي لا كالأشياء قد عَرَفَ أهلُ العقلِ أنه لا شيء.

فعند ذلك تبيَّن للناس أنهم لا يُثبِتُون شيئًا، ولكنهم يَدفعُونَ عن أنفسهم الشِّنعةَ بما يُقِرُّون من العلانية»[1].

فقد بيَّن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللهَ شيءٌ ويَشترِكُ مع غيرِهِ في مُسمَّىٰ ذلك اللفظ، وأما القولُ بأنه شيءٌ لا كالأشياء فبيَّن أنَّ هذا قد عَرَفَ أهلُ العقل أنه لا شيء، فنفيُ القدرِ المشترَكِ إلحادٌ، وتعطيلٌ لأسماء الله وصفاته.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كُلُّ من فَهِمَ عن الله خِطَابَهُ، يَعلَمُ أنَّ هذه الأسامي، التي هي لله تعالىٰ أسامي، بيَّن الله ذلك في كتابه، وعلىٰ لسان نبيه ﷺ مما قد أوقع تلك الأسامي علىٰ بعضِ المخلوقين، ليس علىٰ معنىٰ تَشبِيه المخلوقِ بالخالق؛ لأنَّ الأساميَ قد تتَّفِقُ، وتختلِف المعاني.

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٠٧-٢١١).

فالنورُ وإن كان اسمًا لله، فقد يقعُ اسمُ النورِ علىٰ بعضِ المخلوقين، فليس معنىٰ النور الذي هو اسمٌ لله في المعنىٰ مِثل النور الذي هو خلقُ لله.

قال الله -جل وعلا-: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور:٣٥].

واعلم أيضًا أنَّ لأهل الجنة نورًا يسعىٰ بين أيديهم وبأيمانهم، وقد أوقعَ اللهُ اسمَ النورِ علىٰ معان.

وربُّنا -جل وعلا- الهادي، وقد سمَّىٰ بعضَ خلقِهِ هاديًا، فقال ﷻ لنبيه ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧] فسمَّىٰ نبيَّهﷺ هاديًا، وإن كان الهادي اسمًا لله ﷻ .

واللهُ الوارثُ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [الأنبياء:٨٩]، وقد سمَّىٰ اللهُ من يرث من الميت ماله وارثًا، فقال ﷻ : ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة:٢٣٣].

فتفهَّمُوا يا ذوي الحِجا ما بينتُ في هذا الفصل تَعلَمُوا وتَستَيقِنُوا: أن لخالقِنا ﷻ أساميَ، قد تقعُ تلك الأسامي علىٰ بعضِ خلقِه في اللفظ، لا علىٰ المعنىٰ»[١].

فقد بيَّن الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الأساميَ تتفقُ في اللفظ بينَ اللهِ وبين خلقه، وهذه هي حقيقةُ الأسماءِ المتواطئةِ.

---

(١) كتاب التوحيد (١/ ٩٠-٩١).

كما بيَّن أن هذه الأسماءَ عند الإضافةِ تختَصُّ، ومثَّل علىٰ ذلك باسمِ النورِ والهادي والوارث .

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذِكرُ آيةٍ تدلُّ علىٰ وحدانيةِ الخالقِ بأنه خلَقَ الخلقَ، وجعلهم سميعًا بصيرًا يسمعون ويُبصِرون، وهي من الأسماءِ المستعارةِ من أسماءِ الله تعالىٰ لخلقه لِيَعرِفُوا نعمةَ اللهِ تعالىٰ عليهم بذلك، فتَسَمَّىٰ بالسميع والبصير، وسمَّىٰ عبدَهُ سميعا بصيرًا، فاتَّفَقَت الأسماءُ واختَلَفَت المعاني؛ إذ لم يشبه من جميعِ الجهاتِ.

قال الله تعالىٰ مُنَبِّهًا علىٰ قدرته علىٰ ذلك: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢]، وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣]»[١].

فقد بيَّن الإمام ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بيَّنَهُ الإمامُ ابن خزيمة، فإنَّ اللهَ تسمَّىٰ بالسميع والبصير وسمَّىٰ عبدَه سميعًا بصيرًا، فاتَّفَقَت الأسماءُ واختلَفَت المعاني.

❊ ❊ ❊

(١) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته علىٰ الاتفاق والتفرد (١/ ٢٥٦).

قاعدة: «الاشتِرَاكُ في الأسمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُلَ المُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ»

المعنىٰ الإجمالي:

ومضمونها: أَنَّ الاتفَاقَ في اللفظِ والمعنىٰ الكُلِّيِّ بين اسمين أو وصفين لا يَلزَمُ منه المساوَاةُ في المسمَّيَات والموصوفات، فأهلُ السنَّةِ يُثبِتُون جميعَ صفاتِهِ التي وصَفَ اللهُ بها نفسَهُ، ووصفه بها رسُلُهُ، وإن شارَكَت أسماءُ صفاتِه أسماءَ صفات غيره، كما أنَّ له أسماءً قد يُسَمَّىٰ بها غيره، مثل رءوف، رحيم، عليم، سميع، مع نَفيِ المشابَهَةِ في الحقيقةِ والمماثلَةِ.

ومن الأمثلةِ علىٰ هذهِ القاعدةِ: لَفظُ الوُجودِ، فإنَّه من المعلُومِ ضرُورَةً أنَّ الوُجُودَ منه ما هو قديمٌ واجبٌ بنفسِهِ، ومنه ما هو محدَثٌ ممكِنٌ، يَقبَلُ الوُجُودَ والعَدَمَ كالإنسان، فهذا موجودٌ وهذا موجودٌ، ولا يَلزَمُ مِن اتِّفَاقِهِما في مُسَمَّىٰ الوُجُودِ أن يَكُونَ وُجُودُ هذا مثلَ وجودِ هذا، بل وُجودُ اللهِ يخُصُّهُ ووجُودُ الإنسَانِ يخُصُّهُ، واتفَاقُهُما في اسمٍ عامٍّ -وهو لفظُ الوُجُودِ- لا يَقتَضِي تماثُلَهما في مُسَمَّىٰ ذلك الاسم.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء:١٣٤].

وقال تعالىٰ في وَصفِ الإنسان: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان:٢].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ سمَّىٰ نفسَهُ سميعًا بصيرًا، وسمَّىٰ غيرَهُ أيضًا سميعًا بصيرا، ولا يَلزَمُ من ذلك تماثُلُ المسَمَّيَات، فإنَّ اللهَ قد نفَىٰ أن يكُونَ سمعُهُ وبصرُهُ كسمعِ وبصرِ المخلوق فقال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

وعن عبد الله بن أُنَيس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامة** -أو قال: **العباد**- **عُرَاةً غُرلًا بهمًا**». قال: قلنا وما بهمًا؟ قال: «**ليس معهم شيءٌ، ثم يناديهم بِصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ كما يَسمعُهُ مَن بَعُدَ: أنا الملك، أنا الديان**»[1].

وجه الدلالة: أنَّ في هذا الحديث دليلًا علىٰ أنَّ صوتَ اللهِ لا يُشبِهُ أصوات المخلوقين؛ لأنَّ صوتَ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ يسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، بخلاف صوت المخلوقين، وكذلك جميعُ الصفات هي من بَابٍ

(١) تقدم تخريجه (ص١٢٢).

وَاحِدٍ، فهي وإن اشتَرَكَت مع أسماءِ وصفاتِ المخلوقين فإنَّه لا يلزَمُ من ذلك الاشترَاكُ في المسَمَّيات والموصوفات.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عائشة نبت أبي بكر (٥٨هـ)]

عن عائشة الصدِّيقَة بنت الصِّدِّيق رضي الله عنها **قالت:** «الحمدُ للهِ الذي وَسِعَ سمعُهُ الأصواتَ، لقد جاءت خولةُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَشكُو زَوجهَا فكانَ يَخفَىٰ عَليَّ كَلامُهَا فَأَنزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾»[1].

بيَّنت عائشة رضي الله عنها أَنَّ سمعَ اللهِ ليس كسمع الإنسان، فإنَّ اللهَ قد سمعَ صوتَ المجادَلَةِ من فوقِ سبعِ سموات كما أخبرَ اللهُ بذلك، ولم يخفَ عليه شيءٌ من حَدِيثِها، وأما سمعُ الإنسانِ فهو قاصِرٌ، فإنَّ عائشة رضي الله عنها في الحُجرَةِ نفسِها وقد خَفِيَ عليها بعضُ حديثِ المجادلة، فالاشتِرَاكُ في الأسماءِ وأسماء الصفاتِ لا يلزَمُ منه التماثُلُ في المسمَّيَات والموصوفات.

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه حَدَّثَ بحدِيثٍ، فقال رجلٌ عنده: «وفَوقَ كُلِّ ذِي عِلمٍ عَلِيم»، فقال ابنُ عباس: «بِئسَمَا قُلتَ! إنَّ اللهَ هو عَلِيمٌ ، وهوَ فَوقَ كُل

(١) أخرجه النسائي في سننه كتاب الطلاق، باب: الظهار (ص٥٣٦) (ح٣٤٦٠)، وصححه الألباني.

عَالِمٍ»(١).

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس ﷺ أنَّ اللهَ وإن اشتَرَكَ مَعَ غَيرِهِ في أَصلِ معنىٰ صِفَةِ العِلمِ، فإنَّهُ فَوقَ كُلِّ عالمٍ؛ إذ إنَّهُ لا يَلزَمُ مِن هذا الاشتِرَاكِ التمَاثُلُ.

[أبو عبد الله عكرمة مولىٰ ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عِلمُ اللهِ فوقَ كُلِّ أَحَدٍ»(٢).

فقد بيَّن الإمامُ عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما بيَّنَهُ ابنُ عباس ﷺ من أنَّ عِلمَ اللهِ فَوقَ عِلمِ كُلِّ أَحَدٍ؛ فإنَّهُ لا يَلزَمُ مِن الاشتِرَاكِ في أصلِ معنىٰ صفَةِ العِلمِ التمَاثُلُ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد يجوز أن يُدعَىٰ البَشَرُ ببعضِ هذه الأسماءِ، وإن كانت مُخَالِفَةً لصِفَاتهم، فالأسماءُ فيها مُتَّفِقَةٌ، والتَّشبِيهُ والكيفِيَّةُ مُفتَرِقَةٌ»(٣).

فقد بيَّنَ الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الأسماءَ والصفات المشتركَة بينَ الخالقِ والمخلوقِ هِيَ مُتَّفِقَةٌ في الأسماءِ فقط، وأمَّا في الخصائص، والكيفيةُ

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٣٢٦)، ومن طريقه أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/ ٣٦)، وسنده ضعيف.

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨/ ٣٦)، والأثر صحيح.

(٣) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص١٢٩).

فَمُفتَرِقةٌ.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَجمَعَ المسلِمُونَ من أهلِ السنةِ علىٰ أَنَّ معنىٰ قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤]، ونحو ذلك من القرآن أنه: عِلمُهُ، وَأَنَّ اللهَ تعالىٰ فوق السمواتِ بِذَاتِهِ، مُستَوٍ علىٰ عَرشِهِ كيفَ شَاء.

وقالَ أهلُ السنةِ في قوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]؛ إنَّ الاستواءَ من اللهِ علىٰ عَرشِه علىٰ الحقيقَةِ لا علىٰ المجَازِ، فقد قَالَ قَومٌ مِنَ المعتزلَةِ والجهميَّةِ: لا يجوزُ أَن يُسَمَّىٰ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهذه الأسماءِ علىٰ الحقيقةِ ويُسَمَّىٰ بها المخلوقُ.

فَنَفَوا عَنِ اللهِ الحقائقَ من أسمائِهِ وأَثبَتُوهَا لخَلقِهِ، فَإذا سُئِلُوا: مَا حملَهُم علىٰ هذا الزيغِ؟ قالوا: الاجتماعُ علىٰ التَّسمِيَةِ يُوجِبُ التشبيهَ.

قلنا: هذا خُرُوجٌ عن اللغةِ التي خُوطِبنَا بها؛ لأنَّ المعقُولَ في اللغةِ أنَّ الاشتِبَاهَ في اللغةِ لا يحصُلُ بالتسمِيَةِ، وإنما تَشبِيهُ الأشياءُ بأنفسِها أو بهيئَاتٍ فيها، كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماءُ تُوجِبُ اشتِبَاهًا لاشتَبَهَت الأشياءُ كُلُّها، لِشُمُولِ اسمِ الشيءِ لها، وعُمُومِ تَسمِيَةِ الأشياءِ به، فَنَسأَلُهُم: أَتَقُولُون: إنَّ الله مَوجُودٌ؟

فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: يَلزَمُكُم علىٰ دَعوَاكُم أَن يَكُونَ مُشبهًا للموجودين.

وإن قالوا: مَوجُودٌ ولا يُوجِبُ وُجُوده الاشتبَاهَ بينه وبين الموجودات.

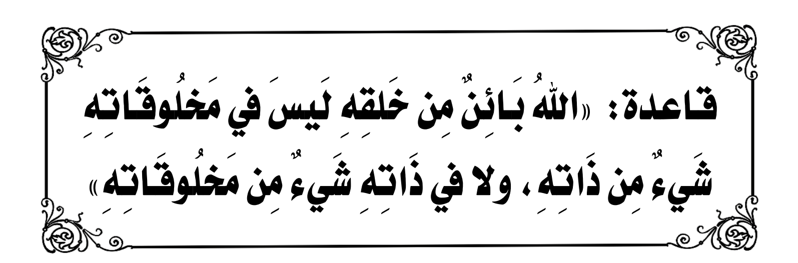
قلنا: فكذلك هو حيٌّ عالمٌ قادرٌ مريدٌ سميعٌ بصيرٌ متكلمٌ، يعني: ولا يَلزَمُ من ذلك اشتِبَاهُهُ بمن اتَّصَفَ بهذه الصفات»[1].

فقد بيَّن الإمامُ أبو عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللَّهُ -عند ردِّهِ علىٰ المعتزلَةِ والجهميَّةِ لما زعموا أنَّ الاجتِمَاعَ علىٰ التَّسميةِ يُوجِبُ التَّشبيهَ- أَنَّ الاشتِبَاهَ في اللغةِ لا يحصلُ بالتسمِيَةِ، وإنما تَشبِيهُ الأشياءِ يحصل في الخصائص، كما بيَّن أنه لو كانت الأسماءُ تُوجِبُ تشبيهًا لاشتبهت الأشياءُ كلُّها؛ لشُمُولِ اسمِ الشيءِ لها.

كَمَا أَلزَمَهُم بصفَةِ الوُجُودِ، فإنَّ اللهَ موجُودٌ والمخلُوقَاتُ موجُودَةٌ، ولا يلزَمُ من هذا الاشترَاكِ المماثَلَةُ، فَإِن زَعَمَت الجهميَّةُ أَنَّ اللهَ موجودٌ ولا يوجِبُ وجودُهُ التماثُلَ بين الموجُودَاتِ، فَإِذَن فليقُولُوا ذلك في سائِرِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ.

* * *

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/ ١٣١٥-١٣١٦).



المعنىٰ الإجمالي:

اشتَمَلَت هذه القاعدَةُ: علىٰ أَنَّ المخلوقات مُنفَصِلَةٌ خَارِجَةٌ عن ذَاتِ الله وصفَاتِهِ، لم يَخلُق شيئًا في ذَاتِهِ، ولم يَحُلَّ هو في شيءٍ من مخلوقَاتِهِ؛ لأَنَّهُ ﷻ لو لم يَكن مُبَايِنًا لكان إمَّا مُدَاخِلًا لها حالًّا فيها، أو محَلًّا لها، وإما ألا يَكُونُ مُبَايِنًا لها، ولا مُدَاخِلًا لها فيكونُ مَعدُومًا، والله تعالىٰ مُنَزَّهٌ عن ذلك.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قد دلت الأدلة من الكتاب والسنة علىٰ هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة الدالة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

وقال تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلىٰ:١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآيات الكريمات أنَّه مُستَوٍ علىٰ

عرشِهِ، فوقَ خلقِهِ، فَبَانَ عنهم باستوائِهِ علىٰ عرشِهِ، فليسَ في مخلوقاته شيءٌ من ذاتِهِ، ولا في ذاتِهِ شيءٌ من مخلوقاتِهِ، وإنما هو مُبَايِنٌ عن خلقِهِ، مُنفَصِلٌ عنهم.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: فقدتُ رسولَ اللهِ ﷺ ليلةً من الفِرَاشِ، فالتَمَستُهُ، فَوَقَعَت يَدي علىٰ بطنِ قَدَمِهِ، وهو في المسجد، وهما مَنصُوبَتَانِ، وهو يقول: «**اللهُمَّ إني أَعُوذُ برضَاكَ من سَخَطِك، وبمعَافَاتِكَ من عُقُوبَتِكَ، وأَعُوذُ بك منك، لا أُحصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ علىٰ نَفسِكَ**»[(١)].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ بيَّن أنه لا يحصِي ثَنَاءً علىٰ الله، فاللهُ بأسمائه وصفاته مُبَايِنٌ للخلقِ، ولهذا لم يُحصِ النبيُّ ﷺ ثناءً علىٰ الله.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه: «مَا السَّمَواتُ السبع، والأَرَضُونَ السبعُ في يَدِ اللهِ إلا كَخردَلَةٍ في يَدِ أَحَدِكُم»[(٢)].

فقد بيَّنَ الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ السموَاتِ السبعَ، والأرضِينَ السبعَ في يَدِ اللهِ كخَردلَةٍ في يدِ الإنسَانِ، وهذا مِنهُ بَيَانٌ لِعَظَمَةِ اللهِ -جل وعلا-، وأنَّه يجِبُ أن يَكُونَ أعظَمَ بكلِّ وجهٍ من مخلوقاته، وأنَّهُ مُبَايِنٌ

(١) تقدم تخريجه (ص٧٧).

(٢) تقدم تخريجه (ص٥٤).

لها، فهذهِ السَّمواتُ وهذه الأرضُ مع عَظَمَتِهما فهما في عظمة الله لا تسَاوي شيئًا، كما أَنَّ الخردلَةَ بالنِّسبةِ للإنسان لا تُسَاوِي شيئًا، فكيفَ يَكُونُ الله -تعالىٰ عن قولهم- حالًّا فيها.

[عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)]

سُئِلَ عبدُ الله بنُ المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بماذا نَعرِفُ ربَّنا؟ قال: «بأَنَّهُ فوقَ سمواتِهِ علىٰ عَرشِهِ، بائِنٌ من خَلقِهِ»[1].

فقد صرَّحَ الإمامُ ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اللهَ بَائِنٌ من خلقِهِ، وهو فَوقَ سَمَوَاتِهِ علىٰ عرشِهِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا أَرَدتَ أن تَعلَمَ أنَّ الجهمِيَّ كاذِبٌ علىٰ اللهِ حين زَعَمَ أنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ، ولا يَكُونُ في مَكانٍ دون مكانٍ.

فقل له: أليسَ اللهُ كان ولا شيءَ؟ فسيقول: نعم. فقل له: حينَ خَلَقَ الشيءَ خَلَقَهُ في نفسِهِ، أو خارِجًا من نفسِهِ؟ فإنَّه يَصِيرُ إلىٰ ثلاثَةِ أقاوِيلَ لابُدَّ له من واحدٍ منها:

إن زَعَمَ أنَّ اللهَ خَلَقَ الخلقَ في نفسِهِ فقد كَفَرَ، حينَ زَعَمَ أَنَّهُ خَلَقَ الجنَّ

(١) أخرجه الدارمي في الرد علىٰ الجهمية (ص٤٧)، عن الحسن البزار عن علي بن الحسين بن شقيق به، وإسناده حسن؛ لأن فيه الحسن البزار، قال عنه أبو حاتم كما في سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٩٤): «صدوق».

والإنسَ وإبليس في نفسِهِ.

وإن قال: خَلَقَهُم خَارِجًا من نفسِهِ ثُمَّ دَخَلَ فيهم كان هذا أيضًا كُفرًا، حين زَعَمَ أنَّه دَخَلَ في مَكانٍ وَحشٍ قذرٍ رديءٍ.

وإن قال: خَلَقَهُم خارجًا من نفسِهِ ثُمَّ لم يَدخُل فيهم، رَجَعَ عن قولِهِ كلِّه أَجمَع، وهو قولُ أهلِ السنة»(١).

بيَّن الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القِسمَةَ حاصِرَةٌ، فإنَّ اللهَ حِينَ خَلقَ الخلق: إمَّا أن يَكونَ خَلقَهُ في نفسه، أو خارجًا من نفسِهِ ثم دَخَلَ فيهم، أو خارجًا من نفسه ثم لم يَدخُل فيهم، فلابُدَّ من أحدِ ثلاثةِ أمورٍ، إن جَعَلُوهُ مَحَلًّا للمخلوقات فقد جَعَلُوا إبلِيسَ والجنَّ والإنسَ في جَوفِ الله، وهذا كُفرٌ.

وإن جَعَلُوهُ حَالًّا فيها جعلُوهُ حَالًّا في الأَمَاكِنِ القَذِرَةِ وهذا أيضًا كُفرٌ.

وإذا انتَفَىٰ هذان القِسمَان بَقِيَ القسمُ الثالثُ وهو أَنَّ اللهَ خلَقَ الخلقَ مُنفَصِلًا عنه ولم يَدخُل فيهم، وهو قولُ أهلِ السنةِ.

[أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان (٢٦٤هـ)(٢٧٧هـ)]

وعن أبي محمد عبدِ الرحمن بنِ أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «سَأَلتُ أبي وأبا زرعة عن مَذَاهِبِ أهلِ السنة في أُصُولِ الدِّينِ وما أدركا عليه العلماءُ في جميعِ الأمصارِ، وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدرَكنَا العلَمَاءَ في جميعِ

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٣٠٠-٣٠١).

الأمصارِ: حجازًا، وعراقًا، وشامًا، ويمنًا، فكان من مذهبهم:

الإيمانُ: قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقُصُ، والقرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ بجميعِ جهَاتِهِ، والقدَرُ خيرُهُ وشَرُّهُ من اللهِ تعالىٰ، وأنَّ اللهَ علىٰ عرشِهِ، بائِنٌ من خلقه، كما وَصَفَ نفسَهُ في كتابه، وعلىٰ لسانِ رَسُولِهِ ﷺ بلا كيف»(١).

فقد حكىٰ الإمامان أنَّ الذي أدرَكَا عليه العلماءَ في جميعِ الأمصارِ هو أنَّ اللهَ علىٰ عرشه، بائنٌ من خلقه.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو بكَمَالِهِ فوق العرشِ، بائِنٌ من خلقِهِ»(٢).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاللهُ -تبارك وتعالىٰ- فوقَ عرشِهِ، فوقَ سمواتِهِ، بائِنٌ من خلقِهِ، فمن لم يَعرِفهُ بذاكَ لم يَعرِف إلَهَهُ الذي يَعبُدُ»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أنَّ الأمةَ كلَّهَا، والأممَ السالِفَةَ قبلَها لم يكونوا يَشُكُّونَ في مَعرِفَةِ اللهِ تعالىٰ أنَّه فوقَ السماء، بَائِنٌ من خلقِهِ»(٤).

فقد حكىٰ الإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ اللَّهُ اتفاقَ هذه الأمةِ والأممِ السالفَةِ قبلها

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٢٠).

(٢) الرد علىٰ الجهمية (ص٤٢).

(٣) الرد علىٰ الجهمية (ص٤٧).

(٤) الرد علىٰ الجهمية (ص٦٤).

علىٰ أنَّ اللهَ ﷻ بائنٌ من خلقه، كما بيَّنَ أنَّ اللهَ باستوائِهِ علىٰ عرشِهِ يَكُونُ بائنًا من خلقِهِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأجمَعَ المسلمون مِنَ الصحابةِ والتابعين، وجميعِ أهلِ العلم من المؤمنين أَنَّ اللهَ -تبارك وتعالىٰ- علىٰ عرشِهِ، فوقَ سمواتِهِ، بائِنٌ من خلقهِ»(١).

[أبو عبد الله بن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

وقال الإمام ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومِن قولِ أهلِ السنةِ: أنَّ اللهَ ﷻ بائِنٌ من خلقه»(٢).

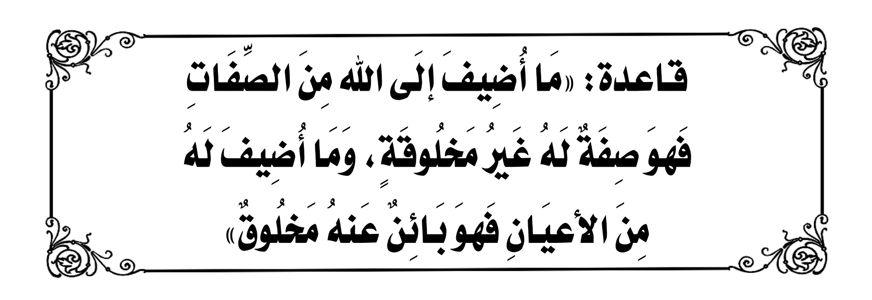
فقد ذكَرَ الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ إجماعَ المسلمين من الصحابة والتابعين وجميعِ أهلِ العلم، أنَّ اللهَ بائِنٌ من خلقه، مُستَوٍ علىٰ عرشه.

كما ذكر الإمام ابن أبي زمنين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ هذا قولُ أهلِ السنةِ.

* * *

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ١٣٦).

(٢) أصول السنة (ص١٠٦).



المعنىٰ الإجمالي:

أَفَادَت هذه القاعدَةُ: أنَّ المضَافَ إلىٰ اللهِ: إما أَن تكُونَ عينًا قَائِمَةً بنفسِهَا، أَو مَا يَقُومُ بالعَين فهذه من قَبِيلِ إِضَافَةِ المخلُوقِ إلىٰ خَالِقِهِ، كبيتِ اللهِ، وناقَةِ اللهِ، إلىٰ غير ذلك.

وَإِمَّا أَن يَكُونَ المضَافُ إلىٰ اللهِ صِفَةً لا تَقُومُ بنفسِهَا، وإنما تَقُومُ بِغَيرِها، كالعلمِ، والقدرَةِ، إلىٰ غيرِ ذلك، فهذه مِن قَبِيلِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إلىٰ الموصُوفِ؛ لأنَّ الأعيَانَ القَائِمَةَ بنفسِهَا لا تَكونَ قَائِمَةً بِذَاتِ اللهِ، وأما الصِّفَاتُ القائِمَةُ بغيرها فَإِنَّه لابُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تَقُومُ به، فَإِذا أُضِيفَت عُلمَ أنها أُضِيفَت إلىٰ الموصُوفِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذهِ القاعدَةَ قد دَلَّت عليها الأدلَّةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلةِ التي دَلَّت علىٰ هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة:١٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء:١٧١].

وقال تعالىٰ: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس:١٣].

وجه الدلالة: أنَّ في الآيَاتِ الأُوَل: أضَافَ اللهُ لنفسِهِ القولَ، والعلمَ، والرَّحمَةَ، ولما كَانَت هَذه صِفَاتٌ لا تَقُومُ بنفسِهَا كانَت إضَافَتُهَا للهِ مِن بَابِ إِضَافَةِ الصفةِ إلىٰ الموصُوفِ؛ لأنها لابُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تَقُومُ به.

وأما الآياتُ الأخيرَات فَإنَّ اللهَ أَضَافَ لنَفسِهِ البيتَ، والكلِمَةَ، والرُّوحَ، والنَّاقَةَ، ولمَّا كَانَت هذه أَعيَانٌ قَائِمَةٌ بنفسِهَا كانت إضَافَتُها للهِ مِن بَابِ إِضَافَةِ المخلوقِ إلىٰ خَالِقِهِ؛ لأنَّ الأعيَانَ القائِمَةَ بنفسِها لا تَقُومُ بِذَاتِ الله.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتفسِيرُ «روح الله» إنما معناها: أنها رُوحٌ بِكَلِمَةِ اللهِ، خَلَقَهَا اللهُ،كما يُقالُ: عبد الله، وسماء الله، وأرض الله»(١).

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٥٢).

فقد بيَّنَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ إِضَافَةَ الرُّوحِ إلىٰ اللهِ هي مِن بَابِ إِضَافَةِ الخلقِ لا الصِّفة كإِضَافَةِ السماءِ إلىٰ اللهِ ، والأرضِ إلىٰ اللهِ، فهي أَعيَانٌ قائِمَةٌ بنفسِهَا.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يُقَاسُ رُوحُ اللهِ، وبيتُ اللهِ، وعبدُ اللهِ، المجسمَات المخلُوقَات القَائِمَات المستَقِلَّات بأنفسِهِنَّ اللاتي كُنَّ بكَلامِ اللهِ وَأمرِهِ، لم يخرُج شيءٌ منها مِنَ اللهِ، كَكَلامِهِ الذي خرَجَ منه؛ لأنَّ هذا المخلُوقَ قَائِمٌ بنفسِهِ وعينِهِ، وحليَتِهِ وجسمِهِ، لا يَشُكُّ أحدٌ في شيءٍ منها أنه غَيرُ اللهِ، وأنَّهُ ليس شيءٌ منها للهِ صفة، والقُرآنُ كَلامُهُ الذي مِنهُ خَرَجَ، وبه تَكَلَّمَ»(١).

فقد نَفَىٰ الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تَكُونَ العَينُ القائِمَةُ المستَقِلَّةُ بنفسِهَا كالكَلامِ الذي هو صِفَةٌ لا يَقُومُ بنفسِهِ، فالأوَّلُ: إضَافَتُهُ للهِ إضَافَةُ خَلقٍ، والثاني: إِضَافَتُهُ للهِ إضَافَةُ صِفَةٍ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فَمَا أَضَافَ اللهُ إلىٰ نفسِهِ علىٰ معنيين: أحدهما: إِضَافَةُ الذَّاتِ، والآخر: إِضَافَةُ الخَلقِ»(٢).

---

(١) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٣١٨).

(٢) كتاب التوحيد (١/ ١٠١).

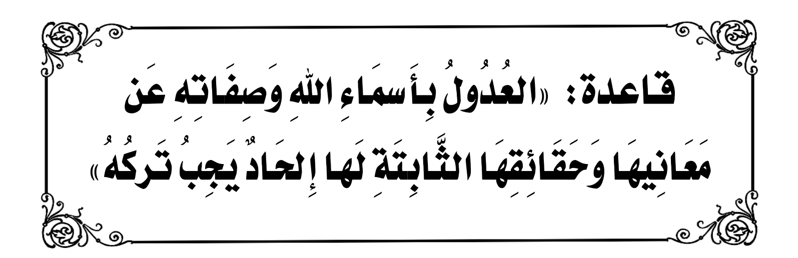
صرَّحَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ المضَافَ إلىٰ الله نوعان:

أحدهما: إضَافَةُ الذَّات، يعني: مَا أَضَافَهُ اللهُ إلىٰ ذَاتِهِ مِنَ الصِّفَاتِ التي لا تَقُومُ بنفسِهَا، فهذا إضافَتُهُ إضَافَةُ صِفَةٍ[١].

والآخر: إضَافَةُ الخلقِ، وهو إِضَافَةُ ما يَقُومُ بنفسه من الأعيَانِ.

* * *

(١) ولهذا قال: «وتوهموا أنَّ إضافَةَ الصورَةِ إلىٰ الرحمن في هذا الخبر مِن إضافة صفات الذات». كتاب التوحيد (١/ ٩٩).



قاعدة: «العُدُولُ بِأَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَن مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهَا إِلحَادٌ يَجِبُ تَركُهُ»

المعنىٰ الإجمالي:

قاعِدَةٌ جليلَةٌ احتَجَّ بها أهلُ السنةِ والجماعَةِ علىٰ المعَطِّلَةِ والمشَبِّهَةِ.

ومضمونها: وُجُوبُ تَركِ الإلحَادِ في أسماءِ اللهِ وآياتِهِ، وإنما تُجرَىٰ عَلَىٰ مَا أَرَادَ اللهُ بها.

والإلحاد في اللغة: الميلُ والعُدُولُ عن الشَّيءِ.

ومنه: اللحد وهو: الشقُّ الذي يكُونُ في جَانِبِ القَبرِ مَوضِعَ الميِّتِ؛ لأنَّه قَد أُمِيلَ عن وَسَطٍ إلىٰ جَانِبِهِ[1].

وأما في الاصطلاح: فهو العُدُولُ بأسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ عَن حَقَائِقِها ومَعَانِيهَا الثَّابِتَةِ لها.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدَةَ قد دَلَّت عليها الأدلَّةُ الشرعِيَّةُ، ومن هذه الأدِلَّةِ التي

(١) انظر: لسان العرب (١٢/ ٢٤٦-٢٤٧).

دلَّت علىٰ هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وجه الدلالة: أَنَّ اللهَ ﷻ أَمَرَ بِتَركِ الذين يُلحِدُونَ في أسمائِهِ، وذَلكٌ مُتَضَمِّنٌ للأمرِ بِتَركِ الإلحَادِ في أسمائِهِ ﷻ، كَمَا أَنَّه ﷻ خَتَمَ الآيَةَ بأنهم سَيُجزَون العُقُوبَةَ والعذَابَ بسبَبِ إلحَادِهِم في أسماءِ الله سبحانه.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بنُ عباس رضي الله عنهما عند قوله تعالىٰ: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠]: «الإلحاد: التَّكذِيب»(١).

فقد فسَّرَ ابنُ عباس رضي الله عنهما الإلحَادَ في أسمَاءِ اللهِ بِالتَّكذِيب، وهو أحد صُوَرِ الإلحَادِ في أسماءِ اللهِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «فَمِمَّا يُسأَلُ عنه الجهمِيُّ، يُقَالُ له: تجِدُ في كتابِ اللهِ آيَةً تُخبِرُ عن القُرآنِ أَنَّهُ مخلُوقٌ؟ فَلا يجِدُ.

فَيُقَالُ له: فَتَجِدُهُ في سنَّةِ رسول اللهﷺ أنه قال: إنَّ القرآنَ مخلُوقٌ؟ فلا يجدُ.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ١٦٧).

فَيُقَالُ له: فَلِمَ قُلتَ؟ فَسَيَقُولُ: مِن قَولِ اللهِ ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزخرف:٣].

وَزَعَمَ أَنَّ جَعَلَ بمعنىٰ: خَلَقَ، فَكُلُّ مجعُولٍ هُوَ مخلُوقٌ، فَادَّعَىٰ كَلِمَةً مِن الكَلامِ المتَشَابِهِ، يحتَجُّ بها مَن أَرَادَ أَن يُلحِدَ في تَنزِيلِهِ، ويَبتَغِي الفتنَةَ في تأوِيلِهَا»[1].

بيَّن الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ أَخذَ كَلِمَةٍ مِن المتَشَابِهِ؛ لِيُحتَجَّ بها في إبطَالِ المحكَمِ مِن فِعلِ أَهلِ الإلحَادِ في التَّنزِيلِ، المبتَغِين الفِتنَةَ في التَّأوِيلِ، فادِّعَاءُ أَنَّ القُرآنَ مخلُوقٌ مِنَ الإلحادِ الذي يجِبُ تَركُهُ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «قد عَلِمنَا أنَّ كثيرًا ممن يُقِرُّ به، ويُوَحِّدُهُ بالقَولِ المطلَقِ: قد يُلحِدُ في صِفَاتِه، فَيَكُونُ إلحادُهُ في صِفَاتِه قَادِحًا في تَوحِيدِهِ»[2].

بيَّنَ الإمامُ ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الإلحادَ في الصِّفَاتِ قَدحٌ في التوحِيدِ، وإنما الوَاجِبُ أَن يَعتَقِدَ أَنَّ اللهَ موصُوفٌ بما وَصَفَ به نفسَهُ في كتابه، مِن غَيرِ إلحَاد فيها.

---

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢١٤-٢١٥).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ١٧٢-١٧٣).

قاعدة: «امتِنَاعُ صَرفِ دَلالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَن ظَاهِرِهَا المُتَبَادِرِ منهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ»

المعنىٰ الإجمالي:

دَلَّت هذه القاعدةُ: عَلَىٰ أَنَّ اللهَ إذا وَصَفَ نفسَهُ بصِفَةٍ، أو وَصَفَهُ بها رَسُولُهُ ﷺ، فَلا يجوزُ صَرفُها عن ظَاهِرِها اللائِقِ بجلال الله سبحانه، وحَقِيقَتِها المفهُومَةِ منها إلىٰ بَاطِنٍ يخالِفُ الظَّاهِر إلا أن يَكونَ معه دَلِيلٌ شرعِيٌّ يُوجِبُ صَرفَ اللفظِ عن ظَاهِرِهِ.

ولا يَجُوزُ أَن يُقالَ: مَا في العَقل أَو القَرِينَةُ العقليَّةُ تَصرِفُ النُّصُوصَ عَن ظَاهِرِها إلىٰ معنىٰ يخالِفُ الظَّاهِر؛ لأنَّ اللهَ ﷻ أَخبَرَ أنَّ كَلامَهُ هُدًىٰ ورحمَةٌ للمؤمنين، ومَعلُومٌ أنَّ المخَاطِبَ الذي أَخبَرَ أنَّ كلامَهُ بلاغٌ مُبِينٌ، وهُدًىٰ للناس، إِذَا أَرَادَ بِكَلامِهِ مَا لا يَدُلُّ عَليه ولا يُفهَمُ منه إلا بمثلِ هذه القَرِينَةِ العقلِيَّةِ لم يَكُن قد بيَّن وهَدَىٰ، وهذا مما اتَّفَقَ المسلِمُونَ علىٰ وُجُوبِ تَنزِيهِ اللهِ ورسُولِهِ ﷺ عن ذلك.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدَةَ قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعية، ومن هذه الأدلَّةِ التي دلَّت علىٰ هذه القاعدة ما يلي:

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [النحل:٦٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ القرآنَ بالبيانِ والهدىٰ، وأنَّ الرسولَ ﷺ مُبَيِّنٌ للناسِ هذا الكتاب، وهذا يُفيدُ أنَّ النصوصَ مبَيَّنَةٌ مفهومَةٌ، فلو أُجمِلَتِ النصوصُ في موضعٍ لجاءَ البيانُ في موضِعٍ آخَر.

قال تعالىٰ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص:٢٩].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ تعالىٰ أَمَرَنا أن نَتَدَبَّرَ القرآنَ، وأخبرَ أنَّه أنزَلَهُ لنَعقِلَهُ وَنَفهَمَهُ، ولا يكونُ التَّدَبُّرُ والتعَقُّلُ إلا لكلامٍ بَيَّنَ المتكلِّمُ مُرادَهُ به، فأمَّا مَن تَكَلَّمَ بلَفظٍ يحتمِلُ معانيَ كثيرَةً، وَلم يُبَيِّن مُرادَهُ منها، فهذا لا يُمكِنُ أن يُتَدَبَّرَ كلامُهُ ولا أن يُعقَلَ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

عن محمد بن أحمد الجوزجاني قال: كتَبَ إليَّ أحمدُ بن حنبل: «أَنَّ

تَأوِيلَ مَن تَأَوَّلَ القرآنَ بلا سُنَّةٍ تَدُلُّ علىٰ معناهَا أو مَعنىٰ مَا أَرَادَ اللهُ ﷻ منه، أو أَثَرٍ عن أصحَابِ رسُولِ اللهِ ﷺ ويعرفُ ذلك بما جاءَ عن النبيِّ ﷺ أو عَن أصحَابِهِ، فَهُم شَاهَدُوا النبيَّ ﷺ، وشَهِدُوا تَنزِيلَهُ، وما قَصَّه له في القرآنِ، وَمَا عَنىٰ به، ومَا أَرَادَ به، أَخَاصٌّ هو أَم عَامٌّ، **فَأَمَّا مَن تَأَوَّلَهُ علىٰ ظَاهِرِهِ بلا دَلالَةٍ من رَسُولِ اللهِ ﷺ ولا أَحَدٍ من أصحَابِهِ، فَهذا تَأوِيلُ أهلِ البِدَعِ**؛ لأنَّ الآيةَ قد تَكونُ خَاصَّةً، ويكونُ حُكمُها حُكمًا عامًّا، ويكونُ ظَاهِرُها علىٰ العُمُومِ، وإنما قُصِدَت لشيءٍ بعَينِهِ.

ورسول الله ﷺ هو المعبِّرُ عن كتَابِ الله ﷻ وَمَا أرادَ، وأصحَابُهُ ﷺ أعلَمُ بذلك منا لمشاهدتهم الأمر، وما أريد بذلك»(١).

فقد قرَّرَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ تَأوِيلَ أَهلِ البِدَعِ هُوَ: تَأوِيلُ مَن تَأَوَّلَ القرآنَ عن ظَاهِرِهِ بلا دَلالَةٍ من رَسُولِ الله ﷺ، ولا أَحَدٍ من أصحَابِهِ، فإنَّ الرسُولَ ﷺ هو المُعَبِّرُ عن كِتَابِ اللهِ، وأصحَابُهُ أَعلَمُ بذلك من غيرهم؛ فقد شَاهَدُوا النبيَّ ﷺ، وشَهِدُوا تَنزِيلَهُ، وما قَصَّه له في القرآنِ، وَمَا عَنىٰ به.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «القُرآنُ عَرَبِيٌّ مُبينٌ، تُصرَفُ معَانِيه إلىٰ أَشهَرِ ما تَعرِفُهُ العَرَبُ في لُغَاتِها، وَأَعَمِّها عندهم، فإن تَأَوَّل مُتأَوِّلٌ مِثلكَ -يعني: المريسي- جَاهِلٌ في شيءٍ منه خصوصًا، أو صَرَفَهُ إلىٰ معنىٰ بَعِيدٍ

(١) أخرجه الخلال في السنة (٤/ ٢٣).

عِن العُمُومِ بلا أَثَرٍ، فعليه البَيِّنَةُ علىٰ دعواه، وإلا فهو علىٰ العُمُومِ أَبَدًا»[(١)].

فقد قرَّرَ الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ ما قرَّرَه الإمامُ أحمدُ، فبَيَّنَ أنَّ مَن صَرَفَ نَصًّا مِن النصُوصِ إلىٰ معناه البعيدِ فعليه أَن يَأتِيَ بِأَثَرٍ وبَيِّنَةٍ علىٰ دعواه، كما بيَّن أنَّ القُرآن عَربيٌّ مبينٌ، فيجب أن تُصرَف معانِيهِ إلىٰ أشهَرِ مَا تَعرِفُهُ العرَبُ في لغاتها، فلا يُحكَمُ للأغرب من كلامِ العَرَبِ علىٰ الأغلَبِ.

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريبًا من ٣٦٠هـ)]

وقال الإمام الكرجي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكَلِمَةُ إذا كان لها ظَاهِرٌ معرُوفٌ، وباطِنٌ محتَمَلٌ لم يَجُز أَن تُزَالَ عن ظاهِرِها المعرُوفِ إلىٰ باطِنِها المحتَمَلِ إلا بإجماعِ الأمةِ، أو بِنَصِّ آيَةٍ، أو سُنَّةٍ»[(٢)].

بيَّن الإمامُ الكرجِيُّ أنه يجبُ حَملُ النصُوصِ علىٰ ظَاهِرِها، ولا يجوزُ صَرفُهَا إلىٰ بَاطِنِها المحتَمل إلا بآيَةٍ أو سُنَّةٍ أو إجماعٍ، والإجماعُ كما هو معلُومٌ لابُدَّ أن يكونَ مستندًا إلىٰ دليلٍ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِن حقِّ الكلامِ أَن يُحمَلَ علىٰ حقِيقَتِهِ، حتَّىٰ تَتَّفِقَ الأمةُ أنه أُرِيدَ به المجاز؛ إذ لا سَبيلَ إلىٰ اتباعِ ما أُنزِلَ إلينا مِن رَبِّنا

(١) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص١٥٧).

(٢) نكت القرآن (١/ ١٨٠).

إلا علىٰ ذلك، وإنما يُوَجَّهُ كلامُ اللهِ ﷻ إلىٰ الأشهَرِ والأظهَرِ مِن وُجُوهِهِ، ما لم يمنَع مِن ذلك ما يجب له التسلِيمُ.

ولو سَاغَ ادِّعَاءُ المجازِ لِكُلِّ مُدَّعٍ، ما ثَبَتَ شيءٌ من العبارات، وجَلَّ اللهُ ﷻ عن أَن يخاطِبَ إلا بما تفهَمُهُ العرَبُ في معهُودِ مخاطباتها، مما يَصِحُّ معناه عند السامعين»[1].

بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ كلامَ اللهِ ﷻ يُوَجَّهُ إلىٰ الأشهَرِ والأظهَرِ من وُجُوهِهِ ما لم يَمنَع من ذلك ما يُوجِبُ له التسليم من نُصُوصِ الوَحيَين، والله مُنَزَّهٌ أن يخاطِبَ عبادَهُ بما لا يفهَمُونَ.

* * *

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٣١).

قاعدة: «جَحدُ الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إِنكَارُ الذَّاتِ»

المعنىٰ الإجمالي:

دَلَّت هذه القاعدةُ: علىٰ أنَّ إنكارَ الأسماءِ والصفاتِ يَلزَمُ منه إنكارُ الذَّاتِ، فَمَن نفَىٰ الصفَةَ فقد نَفَىٰ الموصُوفَ؛ لأنَّ ما لا صِفَةَ له هو العَدَمُ، وما لا صِفَةَ له لا يُمكِنُ تقديرُهُ إلا في الذِّهنِ ولا وُجُودَ له في الخارجِ.

ولهذا كان أَئِمَّةُ السلَفِ يُسَمُّونَ نُفاةَ الصفاتِ مُعطِّلَةً؛ لأنَّ حَقيقَةَ قَولِهِم تعطِيلُ صِفاتِ اللهِ ﷻ، فإنهم وإن كانوا لا يَعتَقِدُونَ أنَّ نفيَ الصفَاتِ مُتَضَمِّنٌ لِنفيِ الذاتِ، لكنهُ لازِمٌ لهم لا محَالة[1].

وبهذا يَتَّضِحُ: أنَّ هناك عَلاقَةً بين الذاتِ والصفَاتِ، فالذَّاتُ الموجُودَةُ في الخارِجِ مُستَلزِمَةٌ لصفَاتها، يمتَنِعُ وُجُودُها بِدُونِ تلك الصفات، وإذا قُدِّرَ عَدَمُ اللازِمِ لَزِمَ عَدمُ الملزُومِ، ولا يمكِنُ تَصَوُّرُ ذاتٍ مَوجُودَةٍ خارجَ الذِّهنِ، مُنفَكَّةً عن لَوَازِمِها[2].

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ (٥/ ٣٢٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (١٠/ ٣٠٧).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٢٠-٢١).

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قد دَلَّت الأدِلَّةُ من الكتاب والسنة، وهي كما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ [يونس:٣].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ لم يُخبِر قَطُّ بذَاتٍ مجرَّدَةٍ عن الأسماءِ والصِّفَاتِ، بَل النُّصُوصُ مُتَضَافِرَةٌ باتِّصَافِ الربِّ بالصفَاتِ؛ لأنَّ مَن لا تَقُومُ به الصفَاتُ عَدَمٌ محضٌ، وبالتالي فَجُحُودُ صِفَاتِ اللهِ ﷻ التي وَصَفَ بها نفسَهُ أو وَصَفَهُ بها رَسُولُهُ ﷺ مُستَلزِمٌ لجحودِ ذَاتِهِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]

قال الإمام حماد بن زيد رَحِمَهُ اللهُ: «إنما يَدُورُونَ علىٰ أَن يَقُولُوا: ليسَ في السَّمَاءِ إِلَهٌ -يعني: الجهميَّةَ-»[١].

فقد بيَّنَ الإمامُ حمادُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ غَايَةَ مَا يَئُولُ إليه كَلامُ الجهميَّةِ مِن نَفيِهِم للصفَاتِ جَحدُ اللهِ، وأنَّهُ ليسَ في السمَاءِ إلَهٌ.

---

(١) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١١٧) (ح٤١) والأثر صحيح، وقد صححه ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ (٥/ ١٨٣).

[داود بن رشيد (٢٣٩هـ)]

وقال الإمام داود بن رُشَيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مَن قَالَ: إِنَّ القرآنَ مخلُوقٌ فقد أَرَادَ بقَولِهِ: إنَّ اللهَ لا يَتَكَلَّمُ، فإذا نَفَىٰ الصفَةَ فَقَد نَفَىٰ الموصُوفَ، وَعَطَّلَ»[(١)].

فقد ذَكَرَ الإمامُ داودُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ حقيقةَ نفيِ الصفَةِ هو نَفيٌ للموصُوفِ، وجَحدُهُ، وتعطيلُهُ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **مخاطبًا الجهمية منكرة الصفات**: «فإذا قيل لهم: مَن تَعبُدُونَ؟ قالوا: نَعبُدُ مَن يُدبِّرُ أمرَ هذا الخلقِ.

فقلنا: هذا الذي يُدَبِّرُ أمرَ هذا الخلقِ هو مجهولٌ لا يُعرَفُ بصفةٍ؟ قالوا: نعم. فقلنا: قد عَرَفَ المسلمون أنكم لا تُثبِتُونَ شيئًا، وإنما تدفَعُونَ عن أنفسِكُم الشنعَةَ بما تُظهِرُونَ»[(٢)].

لما كانَ المعطلَةُ قد نَفَوا عن اللهِ الصفَاتِ، وزَعَمُوا أنَّ مَعبُودَهُم مجهولٌ لا يُعرَفُ بصفَةٍ، بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهم في الحقيقة لا يُثبِتُونَ شيئًا، وأنَّ قولَهُم هذا يَستَلزِمُ إنكَار الذَّاتِ؛ لأنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ.

---

(١) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٢٤).

(٢) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٠٧-٢١١).

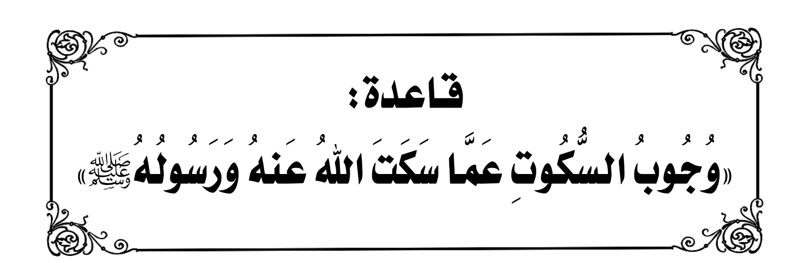
[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلم تَزَل عليه الأمةُ -أي: كون اللهِ لم يَزل عالمًا-، إلىٰ أَن نَبَغَت هذه النابغةُ بين أظهرِ المسلمين، فَأَعظَمُوا في اللهِ القَولَ، وسَبُّوهُ بأقبح السِّبَابِ، وجَهَّلُوه ونَفَوا عنه صِفَاتِه التي بها يُعرَفُ صِفَةً صفةً، حتىٰ نَفَوا عنه العلمَ الأَوَّلَ السَّابِقَ، والكلامَ، والسمعَ، والبصَرَ، والأمرَ كلَّه، ثم جعَلُوهُ كَلَا شيءٍ، فقالوا في الجملة: ما نَعرِفُ إلهًا غيرَ هذا الذي في كُلِّ مكانٍ، فإذا بادَ شيءٌ صارَ مكانَهُ.

فَنَظَرنا في صِفَةِ مَعبُودِهِم هذا، فلم نجد بهذه الصفَةِ شيئًا غير هذا الهوَاء القائِمِ علىٰ كُلِّ شيءٍ، الدَّاخِلِ في كل مَكَانٍ، فَمَن قَصَدَ بعبَادَتِهِ إلىٰ إلَهٍ بهذه الصفة، فإنما يَعبُدُ غيرَ اللهِ، وليسَ معبُودهُ ذاكَ بإلَهٍ، كُفرَانَهُ لا غُفرَانَهُ»[1].

ذَكرَ الإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّ المعطلَةَ النَّافين للصفَاتِ كالكلام، والسمع، والبصر، وغيرها هُم في الحقيقة لا يَعبُدُونَ اللهَ، فإنهم نَفَوا الصفَاتِ التي يُعرَفُ بها صِفَةً صفةً، كما بيَّن أنَّ صفَةَ مَعبُودِ الجهمية هذا، لا يوجَدُ بهذه الصفَةِ شيئًا غير هذا الهواءِ القائِمِ علىٰ كُلِّ شيءٍ، الدَّاخِلِ في كل مكانٍ، فَمَنَ قصَدَ بعبَادَتِه إلىٰ إلهٍ بهذه الصفة، فإنما يَعبُدُ غيرَ اللهِ، وليس معبودهُ ذاك بإلَهٍ.

(١) الرد علىٰ الجهمية (ص١٣٤-١٣٥).



قاعدة:
«وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنهُ وَرَسُولُهُ ﷺ»

المعنىٰ الإجمالي:

هَذِهِ القاعدَةُ مُتَعَلِّقَةٌ بالقاعدةِ الثانِيَةِ من قواعِدِ الاستدلالِ، فَإِنَّهُ لما كَانَ بابُ الأسماءِ والصفَاتِ تَوقِيفِيًّا، فلا يُثبَتُ للهِ إلا مَا أَثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، أو أَثبَتَهُ له رَسُولُهُ ﷺ، ولا يُنفَىٰ عن اللهِ إلا ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ، أو نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ، وَجَبَ السكُوتُ عَمَّا لم يَرِد في الكتابِ والسنةِ نَفيُهُ أو إثبَاتُهُ، فَإِنَّ تَكَلُّفَ مَعرِفَةِ ما لم يَصِف اللهُ به نفسَهُ، مِثلُ إنكَارِ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، فَكَمَا يَعظُمُ جَحدُ مَا جَحَدَ الجاحِدُونَ مما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، فكذلك يَعظُمُ تَكَلُّف ما وَصَفَهُ الواصفون مما لم يصِف به نفسَهُ.

فالأقسامُ ثلاثةٌ: مَا عُلِمَ ثُبُوتُهُ أُثبِتَ، وما عُلِمَ انتفَاؤُهُ نُفِيَ، وما لا يُعلَمُ نَفيُهُ ولا إثبَاتُهُ سُكِتَ عنه.

فالوَاجِبُ إذن السُّكُوتُ عمَّا لم يَرِد فيه نَصٌّ عَنِ اللهِ ورسُولِهِ ﷺ، وَتَركُ التَّعَرُّضِ له بنفيٍ أو إثباتٍ.

فكما لا يُثبَتُ إلا بنصٍّ شرعيٍّ، كذلك لا يُنفَىٰ إلا بدليلٍ سمعيٍّ.

وهذا بخلافِ ما يُنَاقِضُ صفاتِ الكمالِ، فَإِنَّ هذا يجبُ نَفيُهُ عَنِ اللهِ ﷻ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرة، قد دلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

وجه الدلالة: دَلَّت هذه الآيةُ الكريمةُ علىٰ أنَّ ما لا يُعلَمُ نَفيُهُ ولا إثبَاتُهُ وَجَبَ السكُوتُ عنه، فإنَّ اللهَ حَرَّمَ القَفوَ بلا عِلمٍ سَوَاء كان ذلك في الإثباتِ أو النَّفي.

قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسيره لهذه الآية: «لا تَقُل رَأيتَ ولم تَرَ، وسمعتَ ولم تَسمَع، وعلمتَ ولم تَعلَم، فإنَّ اللهَ سَائِلُكَ عن ذلك كلِّه»[1].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠].

وجه الدلالة: أنَّ الآيةَ فيها تقريعٌ وتوبيخٌ لمن تجاوَزَ الكتابَ والسنةَ في عِلمِ ما لم يَعلَم، ولم يَسكُت عَمَّا سَكَتَ اللهُ عنه وَرَسُولُهُ ﷺ، وبَابُ الأسماءِ والصفاتِ مِنَ الأبوَابِ التي يجب فيها السُّكُوتُ عمَّا سَكَتَ اللهُ عنه وَرُسُولُهُ ﷺ؛ لأنَّه لا يَصِفُ اللهَ أعلمُ باللهِ مِنَ اللهِ، فاللهُ تَعَالَىٰ أَعلَمُ بنفسِهِ وبصفَاتِهِ تَعَالَىٰ.

(١) تفسير القرآن العظيم (٥/ ٧٥).

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (١٠٦هـ)]

عن القاسم بن محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه مَرَّ بقومٍ يذكُرُونَ القَدَرَ، فقال: «تَكَلَّمُوا فيما سمِعتُمُ اللهَ ذَكَرَ في كتابِهِ، وَكُفُّوا عمَّا كَفَّ اللهُ عنه»[1].

[عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

وقال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَعَلَىٰ الخلقِ جميعًا أَن يُثبِتُوا مَا أَثبَتَ اللهُ، وَيُنفُوا مَا نَفَىٰ اللهُ، وَيُمسِكُوا عمَّا أَمسَكَ اللهُ»[2].

فقد بيَّن الإمامان القاسم والكناني أنَّ الوَاجِبَ أَن نكُفَّ عمَّا كفَّ اللهُ عنه، ونمسكَ عمَّا أَمسَكَ اللهُ، وَلا نَتَكَلَّمُ إلا فيما ذَكَرَهُ اللهُ في كتابه مِن جهَةِ الإثبَاتِ أو النَّفيِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم -رحمك الله- أنَّ العصمَةَ في الدِّينِ أن تَنتَهِي حيثُ انتَهَىٰ بك، فلا تُجَاوِز ما قد حُدَّ لك، فإنَّ مِن قوامِ الدينِ معرفَةَ المعرُوفِ، وإنكَارَ المنكَرِ، فَمَا بُسِطَت عليه المعرِفَةُ، وسَكَنَت إليه الأفئِدَةُ، وَذُكِرَ أصلُهُ في الكتَابِ والسنةِ، وَتَوَارَثَت عِلمَهُ الأمةُ، فلا تخافَنَّ في

(١) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/ ٦٧).

(٢) الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن (ص٤٦).

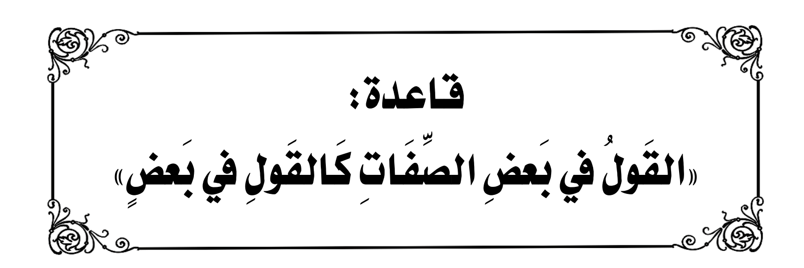
ذكرِهِ وصفته من ربك ما وصف من نفسه عبثًا، ولا تَتَكَلَّفَنَّ لما وُصِفَ لك من ذلك قدرًا، ومَا أَنكرته نفسُكَ، ولم تجد ذكرَهُ في كَلامِ ربِّك، ولا في الحديث عَن نبيِّك ﷺ، مِن ذكرِ صِفةِ ربِّكَ فلا تَتَكَلَّفَنَّ علمَهُ بعقلك، ولا تَصِفُهُ بلسانك، واصمُت عنه كما صَمَتَ الربُّ عنه من نفسه، فإنَّ تَكَلُّفَك معرفَةَ ما لم يَصِف من نفسه، مثل إنكارِكَ ما وَصَفَ منها، فكَمَا أَعظَمتَ ما جَحَدَ الجاحِدُونَ مما وَصَفَهُ من نفسه، فكذلك أَعظِم تَكَلُّفَ ما وصَفَ الواصفون مما لم يَصِف منها»[١].

فقد بيَّن الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ العصمَةَ في الدِّين إنما تحصُلُ بالتَّقَيُّدِ بما ورد في الكتاب والسنة، والسُّكُوتِ عمَّا لم يرِد، فَصِفَةُ الربِّ إذا لم توجَد في كَلامِ اللهِ وحديثِ النبي ﷺ، فالواجِبُ السكوتُ وَعَدَمُ تَكُلُّفِ علمِها بالعقلِ، كما بيَّن أنَّ تَكَلُّفَ معرفَةَ ما لم يَصِف اللهُ به نفسَهُ، أو يَصِفُهُ به رسولُهُ ﷺ كإنكار ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو يَصِفُهُ به رسُولُهُ ﷺ، فكما يَعظُمُ جَحدُ الجاحِدُونَ لما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ أو رَسُولُهُ ﷺ؛ فكذلك يعظُمُ تَكَلُّف ما وَصَفَ الواصفُونَ به الله مما لم يَصِف به نفسَهُ أو رسولُهُ ﷺ.

* * *

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٦٨-٦٩).



قاعدة:
«القَولُ في بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ في بَعضٍ»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدَةُ مِن أَهَمِّ القَوَاعِدِ في باب الردِّ والمناظَرَةِ، وَمِن أهمِّها أيضًا في بَيَانِ تَنَاقُضِ المخالِفين لأهلِ السنة والجماعة في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

ومضمون هذه القاعدة: أَنَّه لا فَرقَ بينَ الصفَاتِ الوارِدَةِ في الكتاب والسنة، فَمَن أَثبَتَ شيئًا مما أَثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ من الصفَاتِ أُلزِمَ بإثبَاتِ البَاقِي، وَمَن نَفَىٰ شيئًا منها أُلزِمَ بِنَفيِ ما أَثبَتَهُ وإلا كان مُتَنَاقِضًا، فَيَجِبُ إثباتُها جميعًا؛ لِوُجُوبِ التَّسوِيَةِ بينَ المتمَاثِلات، فإِنَّ الأدلةَ قد جَاءَت بها مِن غَيرِ تَفرِيقٍ بَينَ صِفَةٍ وَصِفَةٍ، لأنَّ الموصُوفَ بها وَاحِدٌ.

والمخاطَب بهذه القاعدة هو: مَن يُفَرِّقُ بينَ بعضِ الصفَاتِ وبَعضٍ، فَمَن نَفَىٰ بعضَ الصفاتِ وَأثبَتَ بعضًا، فَإِنَّهُ يَلزَمُهُ فِيمَا أَثبَتَهُ نَظِيرَ مَا أَلزَمهُ لغيرِهِ فيما نَفَاهُ، وكذلك مَن أَوَّلَ صِفَةً فَإِنَّه يَلزَمُهُ فيما أَوَّلَهُ نَظيرَ مَا ظَنَّ أنَّه يَلزَمُهُ فيما فَرَّ منه.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

وقد دَلَّت علىٰ هذه القاعدَةِ أدلةٌ مِن الكتابِ والسنة، وسأقتصرُ هنا علىٰ ذكرِ بعض الأدلةِ من القرآنِ الكريمِ في تقريرِ هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

وجه الدلالة: أنَّ هذه الصفات السمعَ، والبصرَ، والاستواءَ جاءَت في مَوضِعٍ واحِدٍ، وهو القرآن، فَدَلالَةُ القرآنِ علىٰ أنَّه رحمنٌ، بصيرٌ، سميعٌ كدلالتِهِ علىٰ أنَّه مُستَوٍ علىٰ عرشِهِ، ليس بينهما فرقٌ من جهة النَّصِّ، فَوَجَبَ إثبَاتُهَا جميعًا، فإنَّ القولَ في بعضِ الصفَاتِ كالقَولِ في سائِرِ الصفاتِ.

وقال تعالىٰ: ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖ﴾ [البقرة:٨٥].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ قد ذَمَّ الذين يأخُذُونَ ببعضِ الكتابِ ويَترُكونَ بعضًا، فَمَن أَثبَتَ بعضَ الصفاتِ كالسمعِ والبصرِ بلا تَأوِيلٍ، وحَرَّفَ بعضًا كالاستواءِ وغيرِهِ كان كَمَن آمَنَ ببعضِ الكتَابِ وكَفَرَ ببعضٍ؛ لأنَّ هذه الصفات وتلك جَاءَت في موضِعٍ واحِدٍ، وهو القُرآنُ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[سليمان بن حرب (٢٢٤هـ)]

قال سليمان بن حرب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القُرآنُ ليس بمخلوقٍ.

قيل له: إنكَ كُنتَ لا تَقُولُ هذا، فما بَدَا لك؟

قال: استَخرَجتُهُ مِن كتَابِ اللهِ ﷻ، قول الله: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ﴾ [آية عمران:٧٧]، والكلامُ والنَّظَرُ وَاحِدٌ»[١].

فبيَّنَ الإمامُ سليمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ القَولَ في الكَلامِ والنظَرِ وَاحِدٌ، لا يجوزُ التفرِيقُ بينهما لِوُرُودِ الأدلَّةِ بهما، فَمَنَ نَفَىٰ النظَرَ يَلزَمُهُ أن يَنفِيَ الكَلامَ، وَمَن أَثبَتَ النظَرَ يلزَمُهُ أَن يُثبِتَ الكَلامَ؛ لأنَّ القَولَ فيهما واحِدٌ، والتَّفرِيقُ بينهما تَحَكُّمٌ.

[يحيىٰ بن معين (٢٣٣هـ)]

قال الإمام يحيىٰ بن معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا قَالَ لك الجهمِيُّ: كيفَ يَنزِلُ؟ فقل: كَيفَ صَعَدَ؟»[٢].

بيَّن الإمامُ يحيىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ قولَ الجهميِّ كيف ينزِلُ؟ بمنزِلَةِ قَولِهِ: كَيفَ صَعَدَ؟ فَالقَولُ في النُّزُولِ كالقَولِ في الصُّعُودِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال: الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال لهم -يعني: المعتصم- كَلِّمُوهُ، فقال

(١) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٦١)، ومن طريقه أخرجه الخلال في السنة (٦/ ١٣)، وسند الأثر صحيح.

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٢٠٦)، وسنده صحيح.

لي عبد الرحمن: مَا تَقُولُ في القُرآنِ، فقلت: مَا تَقُولُ في عِلمِ اللهِ؟ فَسَكَتَ»[(١)].

فقد بيَّن الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القَولَ في جميعِ الصِّفَاتِ وَاحِدٌ، فَإنَّه أَلزَمَ النَّافي لصفَةِ الكَلامِ بِنَفيِ صِفَةِ العِلمِ، فَسَكَتَ المنَازِعُ له.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وعن أحمد بن سعيد الرباطي قال: حَضَرتُ مجلِسَ ابنِ طاهِرٍ، وحَضَرَ إسحاقُ فَسُئِلَ عن حَديثِ النُّزُولِ أَصحِيحٌ هو؟ قال: نعم.

فقَالَ له بعضُ القُواد: كيفَ يَنزِلُ؟ قال: أَثبِتهُ فَوقَ حتَّىٰ أَصِفَ لك النُّزُول، فقال: الرجُلُ أَثبَتُّه فَوق، فقال: إسحاق: قال الله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢].

فقال ابنُ طاهر: هذا يا أبا يعقوب يَوم القِيَامَةِ، فقال: وَمَن يجِيءُ يَومَ القيامَةِ مَن يمنَعُهُ اليوم؟»[(٢)].

فقد ذَكَرَ الإمام إسحاقُ رَحِمَهُ اللَّهُ للأميرِ ابنِ طاهر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القَولَ في المجيءِ يومَ القيامَةِ كالقَولِ في النُّزُولِ لا فَرقَ بينَهُما؛ لأنَّ القَولَ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقولِ في بعضٍ.

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٢٤٩-٢٥٠)، وابن الجوزي في مناقب أحمد (ص٤٣٥)، وهو صحيح.

(٢) أخرجه أبو القاسم التيمي (٢/ ١٢٩)، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص١٩٣).

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: «والذي عندي -والله تعالىٰ أعلم- أنَّ الصورَةَ لَيسَت بِأَعجَبَ مِنَ اليَدَينِ، والأصابعِ، والعينِ، وإنما وَقَعَ الإلفُ لتلك، لمجيئِها في القُرآنِ، وَوَقَعَت الوِحشَةُ من هذه؛ لأنها لم تَأتِ في القرآنِ، ونحن نُؤمِنُ بالجميعِ، ولا نَقُولُ في شَيءٍ منه بِكَيفِيَّةٍ ولا حدٍّ»[1].

فقد بيَّن الإمامُ ابن قتيبة أنَّ القولَ في الصُّورَةِ كالقَولِ في سائِرِ صفَاتِ اللهِ، فَنُؤمِنُ بها جميعًا، كما بيَّن أننا لا نقُول في شيء منها بِكَيفِيَّةٍ ولا حدٍّ، وهذا تقرير منه لهذه القاعدة وهي: القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقَولِ في بعضٍ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالحليمُ والعليمُ اسمان لمعبودِنَا -جل وعلا-، قد سمَّىٰ اللهُ بهما بعضَ بني آدَمَ، وَلو لَزِمَ -يا ذوي الحجا- أهلَ السنةِ والآثارِ إذا أَثبَتُوا لمعبودِهِم يَدينِ، كما ثَبتهُما اللهُ لنفسِهِ، وثَبتُوا له نَفسًا -عزَّ ربُّنا وجلَّ-، وأنه سميعٌ بصيرٌ، يَسمَعُ ويَرَىٰ ما ادَّعَىٰ هؤلاء الجهَلَة عليهم أنهم مُشَبِّهَةٌ، لَلَزِمَ كُلُّ مَن سمَّىٰ اللهَ مَلكًا، وعَزيزًا، وعظيمًا، ورءوفًا، ورحيمًا، وجبَّارًا، ومتكبرًا، أنه قَد شَبَّهَ خالِقَهُ عَزَّ وَجَلَّ بخلقهِ، حاش للهِ أن يَكُونَ مَن وَصَفَ اللهَ -جل وعلا- بما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ في كتابه، أو علىٰ لسانِ

(١) تأويل مختلف الحديث (ص٣٢٢).

نبيِّهِ المصطفىٰ ﷺ مُشَبِّهًا خَالقَهُ بخلقِهِ»(١).

فقد أَلزَمَ الإمامُ ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ من سمَّىٰ اللهَ عزيزًا، وعظيمًا، ورءوفًا، ورحيمًا، وجبارًا، ومتكبرًا بالتَّشبيهِ كما أَلزَمُوا هُم أَهلَ السنةِ الذين أَثبَتُوا للهِ يَدينِ، وأنه سميعٌ بصيرٌ، يَسمَعُ ويَرَىٰ بالتَّشبيهِ، وهذا منه تقريرٌ لقاعدةِ القولُ في بعضِ الصفَاتِ كالقولِ في بعضٍ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «والقولُ في كيفيَّة النزُولِ كالقولِ في كَيفِيَّةِ الاستواءِ والمجيءِ، والحجَّةُ في ذلك وَاحِدَةٌ»(٢).

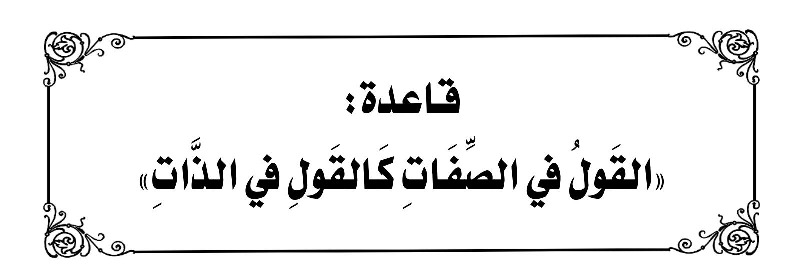
فقد بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القولَ في كيفيَّةِ النزولِ كالقول في سائر كيفِيَّاتِ صفات اللهِ، فَنُثبِتُ جميعَ الصفَاتِ بلا كيفٍ، فإنَّ الحُجَّةَ في جميع الصفات وَاحِدَةٌ.

* * *

---

(١) كتاب التوحيد (١/ ٧٥).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٣).



قاعدة:
«القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه قاعدَةٌ عظيمَةٌ من قواعِدِ الردِّ في باب الأسماء والصفات، وهي تُبيِّنُ تَنَاقُضَ المخالفين واضطرَابهم.

ومضمونها: أنَّ القولَ في الصفَاتِ كالقولِ في ذاتِ اللهِ ﷻ من حيث الإثبات والنفي، فكما أنَّه ليس في إثبَاتِ الذَّاتِ ما يُفضي إلىٰ التشبيه، فكذلك ليس في إثبَاتِ الصفَاتِ ما يُفضِي إلىٰ التشبِيهِ.

ونكتةُ هذه القاعدة: أنَّ الصِّفَاتِ والأفعَالَ تَتبَعُ الذَّات المتصفةَ الفاعِلَةَ، فإذا كَانَت ذَاتُهُ ﷻ مبَايِنَةً لسائرِ الذَّوَاتِ ليسَت مثلَها، لَزِمَ ضرورَةً أن تكُونَ صفَاتُهُ ﷷ مبَايِنَةً لسائرِ الصِّفَات ليسَت مثلَها.

ونسبَةُ صفاتِهِ ﷷ إلىٰ ذَاتِهِ كنسبَةِ صِفَةِ كُلِّ موصُوفٍ إلىٰ ذَاتِهِ.

ولا ريبَ أنَّه العَلِيُّ الأعلَىٰ العظيمُ، فهو أَعلَىٰ مِن كُلِّ شيءٍ، وأعظَمَ مِن كلِّ شيءٍ، فلا تكونُ صفَاتُهُ ﷻ إلا مناسِبَةً لذاتِهِ ﷷ [1].

(١) انظر: مجموع الفتاوىٰ (١٦/ ٤٢٢).

والمخاطَبُ بهذه القاعدَةِ هم: المعطلةُ والمشبهةُ، فَكُلُّ مَن أثبَتَ للهِ ذاتًا لا تُمَاثِلُ ذوَاتِ المخلوقينَ فإنَّه يَلزَمُهُ أن يُثبِتَ للهِ صفَاتٍ لا تماثِلُ صفَاتِ المخلوقِينَ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمةَ مِن قَواعِدِ بابِ الردِّ والمناظَرَةِ، قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، وَمِن هذه الأدِلَّةِ ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:١١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نَفَىٰ أَن يَكُونَ لذاتِهِ مِثْلٌ، ثُمَّ أَثبَتَ لنفسِهِ السمعَ والبَصَرَ، فَإِثبَاتُ السمعِ والبصَرِ لَهُ ﷻ دَاخِلٌ في نَفيِ الممَاثَلَةِ لِذَاتِهِ، فَكَمَا أنَّه ليسَ لذاتِهِ مِثْلٌ فكذلك ليس لِصِفَاتِهِ مِثْلٌ، فدلَّ ذلك علىٰ أنَّ الكَلامَ في الصفَاتِ كالكَلامِ في الذَّاتِ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤].

وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ في هذه الآيات الكريمات أَنَّهُ لا مِثْلَ له، وهذا يَعُمُّ الذَّاتَ والصفَاتِ، فالقَولُ في الذَّاتِ والصفَاتِ وَاحِدٌ مِن حيثُ نَفيُ المماثَلةِ، وهذا مَا تَنُصُّ عليه هذه القاعدة.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقلتُ له -أي: للمريسي- قال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عمران:١٨٥]، أفتقولُ: إنَّ نفسَ رَبِّ العالمين دَاخِلةٌ في هذه النفوسِ التي تَذُوقُ الموت؟ فصَاحَ المأمُونُ بأعلىٰ صوتِهِ وكان جَهيرَ الصَّوتِ: مَعاذَ اللهِ معاذَ اللهِ معاذَ اللهِ، فقلت: إذن وَرَفَعتُ صَوتي: معاذَ اللهِ معاذَ اللهِ أن يكونَ كَلامُ اللهِ دَاخِلًا في الأشياءِ المخلوقَةِ،كما أنَّ نفسَهُ ليسَت بدَاخِلَةٍ في الأنفسِ الميتَةِ، وكلامُهُ خارِجٌ عن الأشيَاءِ المخلُوقَةِ كما أنَّ نفسَهُ خارجَةٌ عن الأنفسِ الميتَةِ»[(١)].

فقد قرَّر الإمام الكناني رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القَولَ في كلامِ اللهِ كالقَولِ في النَّفسِ، فكَمَا أنَّ نفسَهُ -جل وعلا- خَارجَةٌ عن الأنفسِ الميتَةِ فكذلك كَلامُهُ خارِجٌ عن الأشياءِ المخلوقةِ، فهو يُقرِّرُ أنَّ القولَ في الصِّفاتِ كالقَولِ في الذَّات.

[أبو النصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الذي يَزعمُونَ بَشَاعَتَهُ من قولِنا في الصِّفَات ليس علىٰ ما زَعَمُوهُ، ومَعَ ذلك فَلَازِمٌ لهم في إثباتِ الذَّاتِ»[(٢)].

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد علىٰ من قال بخلق القرآن (ص٥٤).

(٢) الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت (ص١٢٧).

فقد بيَّن الإمامُ السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ ما يزعُمُون بشَاعَتَه مِن قولنا في الصفاتِ لازِمٌ لهم في إثبَاتِ الذَّاتِ، فَإذَا كانَ إثبَاتُ الصفَاتِ يَستَلزِمُ التَّمثِيلَ فكذلك إثبَاتُ الصِّفاتِ يَستَلزِمُ التَّمثيلَ.

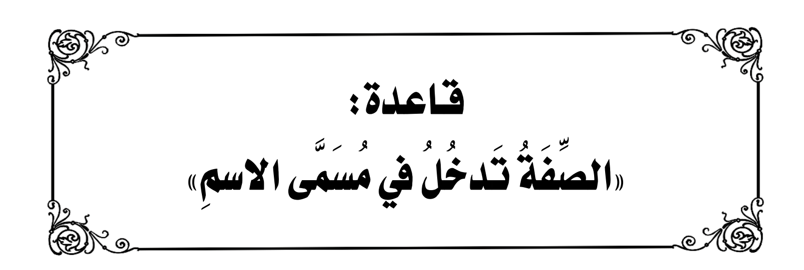
[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)]

وقال الإمام البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الباريُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُشبِهُ شيءٌ من صفَاتِهِ صفَاتِ الخلقِ، كما لا تُشبِهُ ذَاتُهُ ذواتِ الخلقِ، قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»(١).

فقد صَرَّحَ الإمامُ البغويُّ بتقريرِ هذه القاعِدَةِ، فَذَكَرَ أنَّه إذا كانَت ذاتُ اللهِ لا تُشبِهُ ذوَات المخلوقين، فَكَذلك صفاتُهُ، لأنَّ القَولَ فيهما وَاحِدٌ.

* * *

(١) شرح السنة (١/ ١٧٠).



قاعدة:
«الصِّفَةُ تَدخُلُ في مُسَمَّى الاسمِ»

المعنىٰ الإجمالي:

دلَّت هذه القاعدة: علىٰ أنَّ الصفَاتِ ليسَت خارجَةً عن مُسَمَّىٰ اسمِ اللهِ ﷻ، فَعِلمُ اللهِ مِنَ اللهِ، وكلامُ اللهِ من اللهِ، كلُّ صفاته داخِلَةٌ في مُسَمَّىٰ اسمه ﷻ.

فإذا قُلتَ: عبَدتُ اللهَ فإنما عَبَدتَ ذاتًا مُتَّصِفَةً بصفَاتِ الكمَالِ، ويمتَنِعُ وُجودُ ذاتِهِ بدونِ صفَاتِهِ اللازِمَةِ له.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعِدَةَ قد دَلَّت عليها الأدلةُ من الكتابِ والسنةِ، ومن هذه الأدلَّةِ التي دَلَّت علىٰ هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي﴾ [السجدة:١٣].

وقال تعالىٰ: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس:٥٨].

وجه الدلالة: أَنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أَنَّ القَولَ خَرَجَ منه، وَبَدَأَ مِنهُ، فدَلَّ علىٰ أنَّ قَولَ اللهِ مِنَ اللهِ، فَهو دَاخِلٌ في مُسَمَّىٰ اسمِهِ، وليس خَارجًا عن مُسَمَّاه.

وعن عبد الله بن عمر ﷺ: أن النبي ﷺ قال: «**مَن كان حَالفًا فَليَحلِف باللهِ أو ليصمُت**»(١).

وعن أنس بن مالك ﷺ: قال النبي ﷺ: «**لا تَزالُ جهنَّم تقُولُ هَل مِن مَزِيد؟ حتَّىٰ يَضَعَ رَبُّ العزَّةِ فيها قَدمهُ، فَتقُولُ: قط قط، وَعِزَّتِك ويُزوَىٰ بعضُها إلىٰ بعض**»(٢).

وجه الدلالة: دَلَّ هذان الحديثان علىٰ أنَّ الحلفَ بصفَاتِ اللهِ كعزَّةِ اللهِ لا يخرجُهُ عَن كونِهِ حَلِفًا باللهِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ الذي أخبَرَنا أنَّ الحلِفَ لا يَكونُ إلا باللهِ هو الذي أخبَرَنا أنَّ جهنَّمَ أقسَمَت بعزَّةِ اللهِ وهي صفَةٌ من صفاتِ اللهِ، وفي هذا دليلٌ علىٰ أنَّ عزَّةَ اللهِ التي هي صفَةٌ من صفاتِهِ داخِلَةٌ في مسَمَّىٰ اسمِهِ، ولهذا جازَ الحلفُ بها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس ﷺ: «السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدِهِ، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بآبائكم (ص١١٤٨) (ح٦٦٤٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب: الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه (ص ١١٥٠) (ح٦٦٦١).

الذي قد كَمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمِهِ، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أَنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تَنبَغِي إلا له»(١).

فقد بيَّن ابنُ عباس ﷺ أنَّ اللهَ بصفاتِهِ، فاللهُ صفَاتُهُ صفَاتُ كمَالٍ لا نقصَ فيها، وهي داخِلَةٌ في اسمِ اللهِ، فالعظَمَةُ دَاخِلَةٌ في اسمِ اللهِ العظيم، وهكذا بقِيَّةُ صفَاتِهِ داخلَةٌ في مُسَمَّىٰ اسمه، فاللهُ بصفَاتِهِ وليست صفاتُهُ خارجَةً عنه.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقالت الجهميةُ لنا لَمَّا وَصَفنَا اللهَ بهذه الصفَاتِ: إن زعمتُم أنَّ اللهَ ونُورُهُ، واللهَ وقدرَتُهُ، واللهَ وعظمتُهُ، فَقَد قُلتُم بقولِ النَّصَارَىٰ حين زعموا أنَّ اللهَ لم يزَل ونورُهُ، ولم يزَل وقدرتُهُ.

فقلنا: لا نَقُولُ إنَّ اللهَ لم يزَل وقدرتُهُ، ولم يزل ونورُهُ، ولكن نقول: لم يَزَل بقُدرَتِهِ، وبنورِهِ»(٢).

فقد قرَّر الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الصفَةَ مِنَ الموصُوفِ، فلا يقَالُ: لم يَزَل الله وعِلمُهُ، ولكن يقال: لم يَزَل اللهُ بعلمِهِ، فَتَكُونُ البَاءُ هنا للمصَاحَبَةِ، ونفىٰ الإمام أحمدُ أن يُؤتَىٰ بالوَاوِ التي تَقتَضِي المغايَرَةَ؛ لأنَّ الصفَةَ داخِلَةٌ في مُسمَّىٰ الموصُوفِ، وليسَت خارجَةً عنه.

(١) تقدم تخريجه (ص٩٢).

(٢) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٨٠).

[أبو بكر أحمد بن محمد الخلال (٣١١هـ)]

وقال الإمام أبو بكر الخلال رَحِمَهُ اللَّهُ: «القُرآنُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ولا يكُونُ مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ»[(١)].

فقد قرَّر الإمامُ الخلال رَحِمَهُ اللَّهُ ما قرَّره الإمامُ أحمدُ مِن أَنَّ القرآنَ مِنَ اللهِ ولا يكونُ من الله شيء مخلوقٌ؛ لدُخُولِ الصفَةِ في مُسَمَّىٰ الاسمِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

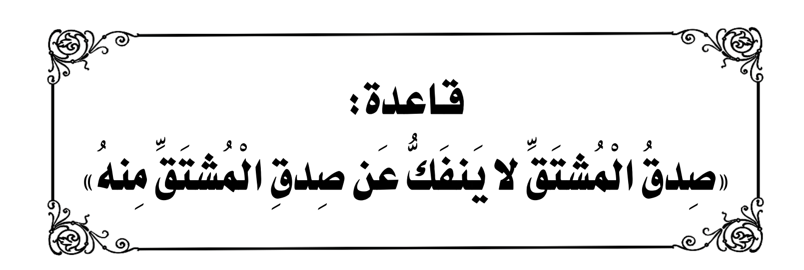
وقال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ: «أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ وكَلامُهُ منه وليسَ شيءٌ منَ اللهِ مخلوقٌ»[(٢)].

بيَّن الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الصفَاتِ ليست بائِنَةً منَ اللهِ ولا منفَصِلَةً عنه، وإنما هي مِنهُ وهي صفَاتُهُ، وبيَّن أيضًا أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ منَ اللهِ، فهي دَاخِلَةٌ في مُسَمَّىٰ اسمِهِ، وليس مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ.

* * *

(١) السنة (٦/ ١٧).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٢١٣).



المعنىٰ الإجمالي:

مضمونها: أنَّ الاسمَ المشتَقَّ مِن مَعنىٰ لا يَتحقَّقُ بدُونِ ذلك المعنىٰ، فَالذَّاتُ إذا لم تَتَّصِف بالمصدَرِ لا يجوزُ الاشتقَاقُ لَهَا منه، فَمثلًا: لفظُ السَّمِيعِ والبصيرِ مُشتَقٌّ مِن لفظِ السَّمعِ والبصَرِ، فَإِذَا صَدَقَ علىٰ الموصُوفِ أنَّه سميعٌ بصيرٌ لَزِمَ أَن يَصدُقَ حُصُولُ السمعِ والبصَرِ له.

فهذه الأسماءُ المشتَقَّةُ مِنَ المصدَرِ إنما يُسَمَّىٰ بها مَن قَامَ به مُسَمَّىٰ المصدَرِ، فإنما يُسَمَّىٰ بالحيِّ مَن قَامَت به الحياةُ، وبالعالِمِ مَن قامَ به العلمُ، وبالقادرِ مَن قامَت به القدرَةُ، فأمَّا مَن لم يَقُم به مُسمَّىٰ المصدَرِ فَيَمتَنِعُ أن يُسَمَّىٰ باسم الفاعل ونحوه.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعِدَةَ العظيمَةَ مِن قواعِدِ بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ، قد دلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلَّة ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود:١٤].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٨١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام:١٣٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:٣].

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ سمَّىٰ نفسَهُ بأنَّه عليمٌ، وأنه رحمنٌ رحيمٌ، وَأَثبَتَ لنفسِهِ العلمَ، والرحمةَ، فدلَّ هذا علىٰ أنَّ اللهَ عليمٌ بعلمٍ، رحيمٌ برحمةٍ، عزيزٌ بعزَّةٍ، فإنَّ لفظَ العليمِ والرحيمِ والعزيزِ مُشتَقٌّ مِن لفظِ العلمِ والرحمةِ والعزَّةِ، فَإذا صَدَقَ علىٰ الموصُوفِ أنهُ عليمٌ رحيمٌ عزيزٌ لَزِمَ أن يَصدُقَ حُصُولُ العلمِ والرحمةِ والعزَّة له.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال عبدُ الله بنُ عباس ﵄: «السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدِهِ، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار الذي قد كَمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمِهِ، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أَنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه

صفَتُهُ، لا تَنبَغِي إلا له»[١].

فقد قرَّر ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ لله أسماء وله منها صفات، فاسم الحليمِ مُتَضمِّنٌ لصفة الحلمِ، والعظيم مُتَضمِّنٌ لصفة العظمَةِ، وبالتَّالي إذا صَدَقَ علىٰ اللهِ أنَّه عليمٌ وحليمٌ فَيَجِبُ أن يَصدُقَ عليه الصِّفَات التي اشتُقَّت منها هذه الأسماءُ.

وَمِن هنا يَظهَرُ تقريرُ ابنِ عباس لهذه القاعدة، فإنَّه أَطلَقَ علىٰ اللهِ الاسمِ، وَأَطلَقَ عليه ما تضمَّنَهُ ذلك الاسمُ من معنىٰ.

[عبد الله بن يزيد المقري (٢١٣هـ)]

وقال عبد الله بن يزيد المقرئ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ اللهَ سميعٌ بصيرٌ، يعني: أنَّ للهِ سمعًا وبصرًا»[٢].

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ اللهَ سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ، قادرٌ بقدرةٍ»[٣].

بيَّن الإمامان المقرئ وإسحاق أنَّ اللهَ سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ؛ وذلك

(١) تقدم تخريجه (ص٩٢).

(٢) سنن أبي داود (ص٧٠٩).

(٣) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٥٠).

لأنَّ الاسمَ المشتَقَّ من مَعنىٰ لا يَتَحقَّقُ بدونِ ذلك المعنىٰ، فالسميعُ مُشتَقٌّ من السمعِ، والبصيرُ مُشتقٌّ من البصرِ، فإذا صَحَّ أن يُقالَ اللهُ سميعٌ بصيرٌ فَيَلزَمُ أن يَصِحَّ أن يُقالَ له سمعٌ وبصرٌ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام ابن جرير الطبري: «المعلُومُ في النُّشُوءِ والعادَةِ أنَّ كُلَّ شيءٍ مُسَمَّىٰ بعَالِمٍ فإنما هو مُسَمَّىٰ به مِن أَجلِ أنَّ له علمًا»(١).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ سميعًا اسمٌ مَبنيٌّ من سَمِعَ، وبصيرٌ من أَبصَرَ، فإن يَكُن جَائزًا أن يُقال: سَمِعَ وأبصَر مَن لا سمعَ له ولا بَصَر، إنه لجائِزٌ أن يقالَ: تَكَلَّم مَن لا كلامَ له، وَرَحِمَ من لا رَحمَةَ له، وَعَاقَبَ من لا عِقَابَ له، وفي إحَالَةِ جميعِ الموافقين والمخالفين أن يُقَالَ: يَتَكَلَّم من لا كلامَ له، أو يَرحَمُ من لا رَحمَةَ له، أو يُعَاقب من لا عِقَابَ له، أَدَلُّ دَليلٍ علىٰ خطأ قول القائل: يَسمَعُ من لا سمعَ له، ويُبصِرُ من لا بصر له»(٢).

فبيَّن الإمامُ الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ صِدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عن صدقِ المشتَقِّ منه، وذلك في قوله: «كُلُّ شيءٍ مُسَمَّىٰ بعالمٍ فإنما هو مُسَمَّىٰ به مِن أَجلِ أنَّ له علمًا»، كما بيَّن أنَّه إذا كان جميعُ الموافقين والمخالفين يُحِيلُونَ أَن يُقَالَ: تَكَلَّم مَن لا كَلام له، فكذلك قول القائل: يَسمَعُ من لا سمعَ له،

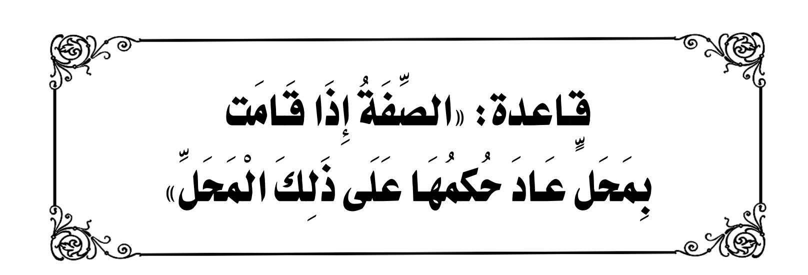
---

(١) التبصير في معالم الدين (ص١٣٠).

(٢) التبصير في معالم الدين (ص١٤٣-١٤٤).

ويبصرُ من لا بَصَرَ له، فهذه القاعدةُ مُطَّرِدَةٌ في جميعِ الأسماءِ والصفات، فالاسم المشتَقُّ من مَعنىٰ لا يَتَحقَّقُ بدونِ ذلك المعنىٰ.





قاعدة: «الصِّفَةُ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمون هذه القاعدة: أنَّ الصفةَ إذا قامَت بمحَلٍّ فلابُدَّ من أربعَةِ أمورٍ:

الأمرُ الأول: اتِّصَافُ المحلِّ بتلك الصفَةِ، فَالعِلمُ والقدرَةُ والكَلامُ إذَا قَامَ بمحَلٍّ كان ذلك المحلُّ هو العالمَ والقادِرَ والمتكلِّمَ.

الأمرُ الثاني: أنَّ حُكمَ الصفَةِ لا يَعُودُ علىٰ غير ذلك المحلِّ، فلا يَكُونُ عالمًا بِعِلمٍ يَقُومُ بغيرِهِ، ولا قادرًا بقدرَةٍ تَقومُ بغيرِهِ، ولا مُتَكلِّمًا بكلامٍ يقومُ بغيره.

الأمرُ الثالث: أَن يُشتَقَّ لذلك المحلِّ من تلك الصفة اسمٌ، إذا كانت تلك الصِّفَة مما يُشتَقُّ لمحلِّها منها اسمٌ، كمَا إذا قَامَ العلمُ والقدرةُ بمحلٍّ قيل له: عالِمٌ، أو قادِرٌ.

الأمرُ الرابع: أنَّه لا يُشتَقُّ الاسمُ لمحلٍّ لم يَقُم به تلك الصفَة، فلا يُقالُ لمحلٍّ لم يَقُم به العلمُ أو القدرَةُ، إنه عالمٌ قادرٌ[1].

(١) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية (ص١٤)، ومنهاج السنة النبوية (٣/ ٣٥٥).

فالصِّفَةُ إذا قامَت باللهِ اتَّصَفَ بها اللهُ ولم يتَّصِف بها غيرُهُ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

لقد دلَّت علىٰ هذه القاعدةِ العظيمَةِ مِن قواعِدِ الرَّدِّ والمناظرَةِ في بَابِ الأسماءِ والصفاتِ أدِلَّةٌ كثيرةٌ من الكتاب والسنة، ومن تلك الأدلةِ ما يلي:

قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [القصص:٣٠].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه كلَّمَ مُوسىٰ، وأنه نادَاهُ مِن شاطِئِ الوَادِي الأيمَنِ في البُقعَةِ المبارَكَةِ مِنَ الشجرَةِ، فأَضَافَ الكلامَ إلىٰ نفسِهِ ﷻ، فدلَّ علىٰ أنَّه هو المتكَلِّمُ به، إذ لَو كانَت الشجرَةُ هي المتصِفَة بذلك الكَلامِ، لكانت هي القائلة لموسىٰ: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾؛ فدلَّ علىٰ أنَّ الصِّفَةَ إذا قَامَت بمحلٍّ عادَ حُكمُها علىٰ ذلك المحلِّ دُونَ غيره.

وقال تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أضَافَ الكلامَ إلىٰ نفسِهِ، ولم يَقُل إنَّه أَوجَدَهُ في غيرِهِ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ وَهُوَ خَلَقَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ [فصلت:٢١].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه هو الذي أَنطَقَ هذه الأجسَامَ، فلو كانَ

ما يخلُقُهُ في غيره مِنَ النُّطقِ والكَلام كَلامًا له، لكان ذلك كلامَ اللهِ[١]، وكان لا فَرقَ بَينَ ما يَنطِقُ به اللهُ ﷻ وبينَ ما يَنطِقُ به غيرُهُ من المخلوقَاتِ، فدلَّ علىٰ أنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمحَلٍّ عادَ حُكمُها علىٰ ذلك المحلِّ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال عبدُ الله بنُ عباس رضي الله عنهما: «السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدِهِ، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمتِهِ، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِهِ، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار الذي قد كَمُلَ في جبروتِهِ، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمِهِ، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمتِهِ، وهو الذي قد كَمُلَ في أَنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تَنبَغِي إلا له»[٢].

فقد أثبتَ الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رضي الله عنه الصِّفَةَ للهِ، كالحلمِ، والغنىٰ، والعلمِ، والحكمةِ وغيرها، وَأخبَرَ أنها لا تَنبَغِي إلا له سبحانه، وذلك أنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمحلٍّ اتَّصَفَ بها.

[وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)]

قال الإمام وكيع رحمه الله: «القرآنُ كَلامُ اللَّـهِ ﷻ وَهوَ مِنهُ -جلَّ

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٢٥).

(٢) تقدم تخريجه (٩٢).

وتعالىٰ-»[١].

فقد قرَّر الإمامُ وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ صِفَةَ الكَلامِ إذا قَامَت باللهِ اتصَفَ بها.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ كلامٍ صِفَةُ كُلِّ مُتكَلِّمٍ به، خالقٍ أو مخلوقٍ، غير أنه لا يُقَاسُ به مِنَ الخالِقِ والمخلوقِ سائر الصفات: من اليدِ، والوجهِ، والنفسِ، والسمعِ، والبصرِ، وما أشبهها من الصفات التي إذا بَانَت مِن الموصُوفِ واستَبَانَ مكانها منه، قَامَ البائِنُ منه بعينِهِ في مكان آخر»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكلامُ غيرِهِ مخلُوقٌ، لا يجوزُ أَن يُضَافَ إليه صِفَة، لو جَازَ ذلك لجازَ أَن يَقُولَ لما تكلَّمَ به الناسُ من الغِنَاءِ، والنَّوحِ، والشِّعرِ كله كلامُ اللهِ، وهَذا محالٌ يَدعُو إلىٰ الضَّلالِ»[٣].

بيَّن الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الكلامَ صِفَةُ مَن تَكَلَّمَ به، كما بيَّن أنَّ كلامَ غيرِهِ لا يجوزُ أن يَتَّصِفَ به اللهُ، وهذا بيانٌ منه لهذه القاعدة وهي: أن الصِّفَة إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَىٰ ذَلِكَ المَحَلِّ.

* * *

(١) أخرجه عبد الله في السنة (١/ ١٥٨)، عن أحمد الدورقي عن يحيىٰ بن معين به، وسنده صحيح.

(٢) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٢٧٥).

(٣) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٤٠٨).

قاعدة: «اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَى عَلَى مُتَعَلقِهَا»

المعنىٰ الإجمالي:

دلَّت هذه القاعدة: علىٰ أنَّ اسمَ الصِّفَةِ يُطلَقُ علىٰ المصدَرِ تارَةً، ويُطلَقُ علىٰ المفعُولِ تارَةً أخرَىٰ.

فالأمرُ مثلًا: يُطلَقُ ويُرَادُ به صِفَةُ اللهِ، ويُطلَقُ ويُرادُ به المأمُورُ المخلوقُ، فَيُسَمَّىٰ الأمرُ الذي هو صِفَةُ اللهِ أمرًا، ويُسَمَّىٰ المأمُورُ المخلُوقُ أمرًا، وكذلك الخلقُ، والقدرةُ، والرحمةُ، والكلمَةُ، وغيرُ ذلكَ.

وَمِنَ المسائِلِ التي تَندَرِجُ تحت هذه القاعدة: مَسأَلَةُ اللفظِ، فإنَّ اللفظَ يُطلَقُ ويُرادُ به: مصدَرُ لَفَظَ يَلفِظُ لَفظًا، ويُرادُ باللفظِ أيضًا: الملفُوظُ به، وهو نَفسُ الحرُوفِ المنطُوقَةِ.

فَيُنفَىٰ اسمُ الخلقِ عَنِ الملفُوظِ وهو القُرآنُ الذي سمِعَهُ جِبريلُ عليه السلام منَ اللهِ تعالىٰ، وسمعَهُ محمدٌ ﷺ من جبريلَ عليه السلام، وإنما المخلُوقُ هو: تَلَفُّظُ العبدِ وصَوتُهُ وحَرَكَتُهُ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمَةَ من قواعِدِ بابِ الردِّ والمناظرَةِ، قد دلَّت عليها الأدلَّةُ الشرعيَّةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤].

وقال تعالىٰ: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل:١].

وجه الدلالة: أنَّ في الآية الأولىٰ المرَادَ بلفظِ «الأمرِ» المصدَر الذي هو صِفَةٌ للهِ ﷻ، ولهذا عَطَفَ اللهُ الأمرَ علىٰ الخلقِ بالوَاوِ، وَالأصلُ في الوَاوِ أنَّها للمُغَايَرَةِ، وأما في الآيَة في الأخرَىٰ فيرَادُ به المفعُولُ وهو المأمُورُ به، فَأطلَقَ اللهُ ﷻ علىٰ مَصدرِ أَمَرَ: الأمرَ، كما أَطلَقَ علىٰ المأمُورِ به وهو المفعول: الأمرَ، وبالتالي يكُونُ اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تارةً علىٰ المصدَرِ، ويقَعُ تارَةً أخرىٰ علىٰ المفعُولِ.

وقال تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الأنعام:١٣٣].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «**تحاجَّت الجنةُ والنَّارُ، فقالت النارُ: أُوثِرتُ بالمتكبرِينَ والمتجبرينَ، وقالت الجنة: فما لي لا يَدخُلُني إلا ضُعَفَاءُ النَّاس وَسَقَطُهُم؟**

قال الله -تبارك وتعالىٰ- للجنَّةِ: أنتِ رحمتي أرحَمُ بكِ من أشَاءُ من عبادِي، وقال للنار: إنما أَنتِ عَذَابي أُعَذِّبُ بكِ من أشاءُ من عبَادِي، ولكلِّ

واحدةٍ منكما مِلؤُها.

فأمَّا النَّار فلا تمتلئُ حتىٰ يَضَعَ رجلَهُ فتقول: قط قط قط، فهنالك تمتلئُ ويُزوَىٰ بعضُها إلىٰ بعضٍ، ولا يظلم اللهُ ﷻ من خلقه أحدًا.

وأما الجنَّةُ فإن الله ﷻ يُنشِئُ لها خلقًا»[١].

وجه الدلالة: أنَّ المرادَ بالرحمة في الآيَة الكريمة المصدَرُ الذي هو صِفَةٌ للهِ ﷻ، وأمَّا في الحديثِ النبوِيِّ فيُرَادُ به المفعولُ المخلُوقُ الذي هو مِن أَثَرِ رحمةِ اللهِ، فَأطلَقَ اللهُ ﷻ علىٰ مصدَرِ رَحِمَ: الرحمةَ، كما أَطلَقَ علىٰ المفعُولِ: الرحمةَ أيضًا، وبالتالي يكونُ اسمُ الصفَةِ يَقَعُ تارة علىٰ المصدَرِ، وتارة علىٰ المفعُولِ.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «مَن قالَ لَفظِي بالقُرآنِ مخلُوقٌ يُرِيدُ به القرآنَ، فهو كافِرٌ»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «المعنىٰ مِن قول الله –جَلَّ ثناؤُه–: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة ق (ص٨٥٨) (ح٤٨٥٠)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (ص١٢٣٥) (ح٧١٧٥).

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٣٩).

مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾، فَالكَلِمَةُ التي ألقَاهَا إلىٰ مريمَ حِينَ قال له: «كُن»، فَكَانَ عيسىٰ بِـ: «كُن»، وليسَ عيسَىٰ هُو الـ: «كُن»، وَلكِن بالـ: «كُن» كانَ، فَالـ: «كُن» مِنَ اللهِ قولٌ، وليسَ الـ: «كُن» مخلوقًا»[1].

فقد بيَّن الإمامُ أحمدُ أنَّ مَن قَالَ بِأَنَّ اللفظَ مخلُوقٌ، ويُرِيدُ باللفظِ: الملفُوظَ بِهِ وهو القُرآن فهو كافِرٌ، فدلَّ علىٰ أنَّ الإمامَ يُقرِّرُ أنَّ اللفظَ قد يُرَادُ به الملفُوظُ، وقد يُرادُ به المصدرُ، فقَولُهُ: يريدُ به القرآنَ، بيانٌ منه أنَّه قَد يُرِيدُ به غيرَ ذلك؛ لأنَّ دَلالَةَ اللفظِ تحتَمِلُ أن يُرادَ به المصدرُ، وكذلك تحتمل أن يُرَادَ به المفعُولُ.

كما بيَّن أنَّ الكلمَةَ التي أطلقَهَا اللهُ علىٰ عيسَىٰ يُرَادُ بها المفعُولُ، فإنَّ عيسَىٰ كان بِـ: «كُن»، وليسَ هو نفس كَلِمَةِ اللهِ، فالكَلِمَةُ تُطلَقُ علىٰ المصدرِ، وتُطلَقُ علىٰ المفعُولِ.

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ)]

قال الإمام البغوي بعد أن سَاقَ حديثَ «تحاجَّت الجنةُ والنَّارُ، فقالت النارُ: أُوثِرتُ بالمتكبرِينَ والمتجبرينَ، وقالت الجنة: فما لي لا يَدخُلُني إلا ضُعَفَاءُ النَّاس وَسَقَطُهُم؟

قال الله -تبارك وتعالىٰ-: للجنَّةِ أنتِ رحمتي أرحَمُ بكِ من أشَاءُ من

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص٢٥٠).

عبادِي...»[(١)]: «سمَّىٰ الجنَّةَ رحمةً؛ لأنَّ بها تظهَرُ رحمة اللهِ تعالىٰ علىٰ خَلقِهِ كما قال: «**أرحَمُ بِكِ مَن أَشَاءُ**»، وإلا فرَحمةُ اللهِ تعالىٰ مِن صفَاتِهِ التي لم يَزَل بها مَوصُوفًا»[(٢)].

فقد بيَّن الإمامُ البغويُّ أنَّ الرحمةَ تُطلَقُ عَلَىٰ الصِّفَةِ، وَتُطلَقُ علىٰ أَثَرِ الصفَةِ، ولهذا سَمَّىٰ اللهُ الجنَّةَ رَحمةً.

* * *

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: سورة ق(ص٨٥٨) (ح٤٨٥٠)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (ص١٢٣٥) (ح٧١٧٥).

(٢) شرح السنة (١٥/ ٢٥٧).

قاعدة: «وُجُوبُ التَّوَقُّفِ في الألفَاظِ الْمُجمَلَةِ التِي لَم يَرِد إِثبَاتُهَا وَلا نَفيُهَا»

المعنىٰ الإجمالي:

هذه القاعدة مُتَعَلِّقَةٌ بالقَاعدةِ الثانية من قواعدِ بابِ الاستدِلالِ، فَإِنَّ الأصلَ في إثبَاتِ الأسماءِ والصفاتِ أو نَفيِهَا هو: الكتابُ والسنَّةُ، فمَا وَرَدَ من الألفَاظِ في الكتابِ والسنَّةِ في باب الأسماء والصفات وجَبَ إِثبَاتُهُ بلَفظِهِ ومَعنَاه، ومَا وَرَدَ نَفيُهُ فيهما وَجَبَ نَفيُهُ.

وَأَمَّا الألفاظُ التي لم يَرِد نَفيُهَا ولا إثبَاتُهَا في الكتابِ والسنةِ فهي الذي تدُورُ عَليهَا هذه القاعدة.

وَمعنىٰ الألفَاظِ المجمَلَةِ: هِيَ الألفَاظُ التي لم يَرِد بها الكتابُ والسُّنَّةُ، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَىٰ نَفيِهَا وَإثبَاتها، وَتحتَمِلُ حَقًّا وباطلًا.

فاللفظُ المجمَلُ له معنيان: مَعنىٰ صَحِيح ومعنىٰ بَاطِل، ولهذا كانَ أَصلُ ضَلالِ بني آدم في الألفَاظِ المجمَلِةِ والمعَاني المشتَبِهَة.

وَمَوقِفُ أهلِ السنة والجماعة من الألفَاظِ المجمَلِةِ: هو التفصيلُ

والاستِفسَارُ، فهم يقولون: ليسَ عَلَىٰ أَحَدٍ أَن يُوَافِقَ مَن نَفَاها أَو أَثبَتَهَا حَتَّىٰ يَستَفسِرَ عَن مُرَادِهِ، فَإِن أَرَادَ بها معنىٰ حقًّا قُبِلَ منه، وَإِن أرَادَ بها معنىٰ باطلًا رُدَّ عَلَيهِ.

ثم التَّعبيرُ عن تِلكَ المعَاني الصَّحِيحَة يَكُونُ بالألفاظِ الشَّرعِيَّةِ؛ لأنَّ في إثبَاتِ الألفاظِ المجملَةِ إثباتَ حَقٍّ وبَاطِلٍ، وفي نَفيِهَا نَفيَ حَقٍّ وبَاطِلٍ، ولهذا كَانَ النُّفَاةُ يَنفُون بها حَقًّا وباطِلًا، ويَذكُرُونَ عَن مُثبتِها مَا لا يقُولُونَ به.

كما أنَّ بعضَ المُثبِتِينَ للألفاظِ المجمَلَةِ يُدخِلُ لها معنىٰ باطلًا، فَلِذَا كانَ مَوقِفُ أهلِ السنة والجماعة أنه يُمنَعُ مِن كِلا الإطلاقَينِ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إليك بعض الأدلةِ الدالةِ علىٰ تقرير هذه القاعدة:

قال تعالىٰ: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ [البقرة:١٣٦].

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أَمَرَ بالإيمانِ والتصديقِ بكُلِّ ما جاء به النبيُّ ﷺ، وأما سِوَىٰ ما جَاءَ به اللهُ ورسولُهُ ﷺ، فلا يجوزُ أن يُجعلَ أصلًا بحَالٍ، ولا يجبُ التصديقُ بلفظٍ له حتىٰ يُفهَمَ معناه، فإن كان معناه مُوَافقًا لما جاء به الرَّسُولُ ﷺ كان مَقبولًا، وإن كان مُخَالِفًا كان مردُودًا، وإن كان مجمَلًا مُشتَمِلًا علىٰ حقٍّ وباطِلٍ لم يجز إثبَاتُهُ، ولا يجوزُ نَفيُ جميعِ معانيه، وإنما

يُستَفصَلُ في المعنىٰ ويُتَوَقَّفُ في اللفظِ.

وقال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْ ﴾ [البقرة:١٠٤].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نهَىٰ عن إطلاقِ كَلِمَةِ «راعنا»؛ لأنها تحتمِلُ معنىٰ صحيحًا ومعنىٰ سَيِّئًا، فقد كانت اليَهُودُ تُطلِقُها وتُرِيدُ بها معنىٰ سَيِّئًا، وَأمَرَ اللهُ بإطلاقِ لفظةٍ لا تحتمِلُ إلا معنىٰ حَسَنًا، وهذا فيه دلالَةٌ علىٰ أنَّ الألفاظَ التي تحتَمِلُ حقًّا وباطلًا يُتَوَقَّفُ في لفظِها.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ثُمَّ إنَّ الجهمِيَّ ادَّعَىٰ أمرًا آخر وهو مِنَ المُحَالِ، فقال: أخبِرُونا عن القرآنِ، أَهُوَ اللهُ، أو غيرُ اللهِ؟ فادَّعَىٰ في القرآنِ أمرًا يُوهِمُ الناسَ.

فإذا سُئِلَ الجاهِلُ عن القرآن هو اللهُ أو غيرُ اللهِ؟ فلابُدَّ له من أن يَقُولَ بِأَحَدِ القَولَينِ؛ فإن قال: هو اللهُ.

قال له الجهمِيُّ: كَفَرتَ. وإن قال: هو غَيرُ اللهِ. قال: صدقتَ، فَلِم لا يَكُونُ غيرُ اللهِ مخلوقًا؟ فَيَقَعُ في نفسِ الجاهِلِ مِن ذلك ما يَمِيلُ به إلىٰ قولِ الجهمِيِّ.

وهذه المسأَلَةُ من الجهمِيِّ هي من المغالِيط.

فالجوابُ للجهميِّ إذا سَأَلَ فقال: أَخبِرُونا عن القرآنِ، هُوَ اللهُ أو غيرُ اللهِ؟ قيل له: إنَّ الله -جل ثناؤه- لم يَقُل في القرآن إنَّ القرآنَ أَنَا، ولم يَقُل إنَّ القرآنَ غيرِي، وقال: هو كَلامِي فَسَمَّيناهُ بِاسمٍ سماَّهُ اللهُ به، فقلنا: هُوَ كلامُ اللهِ، فمن سمَّىٰ القرآنَ بما سمَّاه اللهُ به كان من المهتدين، ومن سمَّاهُ باسمٍ غيرِه كان من الضالِّينَ»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «فلَمَّا خَنقَتهُ الحجَجُ قال: إنَّ اللهَ كَلَّمَ مُوسَىٰ إلا أنَّ كَلامَهُ غيرُهُ.

فقلنا: وغيرُهُ مخلُوقٌ؟ قال نعم. فَقُلنَا: هَذَا مِثل قَولِكُمُ الأول إلا أَنَّكُم تَدفَعُونَ عَن أنفسِكُمُ الشِّنعَةَ بما تُظهِرُونَ»[(٢)].

لمَّا سُئِلَ الإمامُ أحمد رَحِمَهُ اللهُ عنِ القُرآنِ أَهُوَ اللهُ، أو غيرُ اللهِ؟ تَوَقَّفَ في هذا اللفظِ، ولم يُجِب بِأَيِّ الاحتِمَالينِ؛ لأنها تحتَمِلُ حقًّا وباطلًا، وإنما عَبَّرَ باللفظِ الشرعِيِّ، فبيَّنَ أنَّ القرآنَ كلامُ الله؛ لأنَّ اللهَ سمَّاه بذلك، كما أنه استفصَلَ في اللفظِ المجمَلِ؛ وذلك لما قالَ له الجهمِيُّ: إنَّ كلامَ اللهِ غيرُهُ، فَلفظُ «غيره» لفظٌ مجملٌ، استَفصَلَ منه الإمامُ أحمدُ فقال له: «وغيرُهُ مخلوقٌ؟ قال الجهمي: نعم. فقال الإمامُ أحمدُ: هَذَا مِثل قَولِكُمُ الأول إلا أَنَّكُم تَدفَعُونَ

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (٢٢١-٢٢٤).

(٢) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (ص/ ٢٦٩).

عَن أنفسِكُمُ الشِّنعَةَ بما تُظهِرُونَ».

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأمَّا قولُك: مَن زَعَمَ أنه خَرَجَ من جِسمٍ فهو كافِرٌ. فليسَ يُقَالُ كذلك، ولا أَرَاكَ سمعتَ أحَدا يَتَفَوَّهُ به كما ادَّعَيتَ، غيرَ أنَّا لا نَشُكُّ أنه خَرَجَ مِنَ الله -تبارك وتعالىٰ- دُونَ مَن سِوَاه، وَذِكرُ الجسمِ، والفَمِ، واللسَانِ خُرَافَاتٌ وفُضُولٌ مَرفُوعَةٌ عنَّا، لم نُكَلَّفهُ في دينِنَا، ولا يَشُكُّ أَحَدٌ أَنَّ الكلامَ يخرُجُ من المتكَلِّم.

وأمَّا قولُكَ: إنَّه جُزءٌ منه، فهذا أيضًا مِن تلك الفُضُولِ، ومَا رَأَينا أَحَدًا يَصِفُهُ بالأجزَاءِ والأعضَاءِ -جلَّ عن هذا الوَصفِ وتعالىٰ-، والكلامُ صِفَةُ المتكَلِّم لا يُشبِهُ الصفات: من الوجهِ واليدِ والسمعِ والبصَرِ.

ولا يُشبِهُ الكلام من الخالق والمخلوق سائر الصفات. وقد فسَّرنا لك ذلك في صَدرِ هذا الكتابِ تفسيرًا فيه شفاء إن شاء الله تعالىٰ.

وأما قولُكَ: إن قالوا: القُرآنُ هو اللهُ فهو كُفرٌ، فإنا لا نقول: هُوَ اللهُ، كما ادَّعَيتَ، فَيَستَحِيلُ، ولا نقول: هو غَيرُ اللهِ فَيَلزَمُنا أن نقول: كُلُّ شيءٍ غيرُ اللهِ مخلوقٌ. كما لَزِمَكَ.

ولكنَّه كلامُ الله وصفةٌ من صفاته، خَرَجَ منه كما شاءَ أن يخرُجَ، واللهُ بكلامِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وسلطانِهِ وجميعِ صفاته غيرُ مخلوقٍ، وهو بكمالِهِ

علىٰ عرشِهِ»[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يُقَالُ أيها المعارض: إنَّ القرآنَ هو اللهُ فَيَستَحِيلُ، ولا هو غَيرُ اللهِ فيلزَمُ القَائل به أنَّه مخلوقٌ، ولكن يقال: كلامُ الله، علمٌ من علمِهِ، وصفةٌ من صفاته، واللهُ بجميعِ صِفَاتِهِ إلهٌ واحِدٌ غيرُ مخلوقٍ، لا شَكَّ فيه، فافهَم ومَا أَرَاكَ تَفهَمُهُ وتَعقِلُهُ، لأنك تقول: لا يجوز إلا أن يُقالَ: هو اللهُ، أو غيرُ اللهِ، فإن قال رجل: هو اللهُ أَكفَرتَهُ، وإن قال: غيرُ اللهِ قلت له: أَقرَرتَ بأنه مخلوقٌ، وصَوَّبتَ مذهبي، لأنَّ كلَّ شيءٍ غيرُ الله مخلوقٌ .

فيُقال لك: أَخطَأتَ الطريقَ، وغَلطتَ في التَّأوِيلِ، لأنه لا يُقال القرآن: هو اللهُ أو غيرُ اللهِ،كما لا يُقال: علمُ اللهِ هو اللهُ، وقدرةُ اللهِ هي الله، وكذلك عزَّتُه، ومُلكُهُ، وسلطانُهُ، وقدرتُهُ لا يقال لشيء منها هو اللهُ بعينِهِ وكماله، ولا غيرُ الله، ولكنها صفاتٌ من صفاتِهِ غيرُ مخلوقةٍ، وكذلك الكلامُ، فافهم»[٢].

تَوَّقف الإمامُ الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفاظِ المجملةِ، كلفظِ: الجسمِ، والجزءِ، والتَّركِيبِ، وغيرِها، وبيَّن أنها خرافاتٌ وفضولٌ مرفُوعَةٌ عنَّا، لم نُكَلَّفْه في ديننا، وإنما يُعَبَّرُ بالألفاظِ الشرعيَّةِ، كما تَوَقَّفَ أيضًا في إطلاق لفظِ «الغير»؛ لأنه لفظٌ مجملٌ يحتملُ حقًّا وباطلًا، وعبَّرَ باللفظِ الشرعِيِّ فقال: «القرآنُ كلامُ اللهِ».

(١) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٥٧٤).

(٢) المصدر السابق (ص٣١٧-٣١٨).

قاعدة: «مُخَاطَبَةُ أَهلِ الاصطَلاحِ بِاصطِلاَحِهِم وَلُغَتِهِم سَائِغٌ عِندَ الحَاجَةِ»

المعنىٰ الإجمالي:

مضمُونُها: جَوَازُ مخاطَبَةِ أَهلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطلاحِهِم إذا كانَ يُحتَاجُ إلىٰ ذَلكَ، وَمِن ذلك أَهلُ الكَلامِ، فَإِنَّ مخاطَبَةَ أَهلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطِلاحِهِم جَائِزٌ حَسَنٌ عند وجود الحاجةِ، وتَوَفُّرِ المصلحَةِ؛ وذلك لأَنَّ المعَارِضِينَ إذا لم يُخَاطَبُوا بِلُغَتِهِم واصطِلاحِهِم عندَ الحاجَةِ والمصلَحَةِ لقالوا: إنَّا لا نَفهَمُ ما يُقَالُ لَنَا، أَو أَنَّ المخَاطِبَ لَنَا والرَّادَّ علينا لم يَفهَم قَولَنَا.

وعليه إذا عُرِفَتِ المعاني الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ بالكتابِ والسنةِ، فإنه يُعبِّرَ عنها بالمصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ لمن لا يَفهَمُ إلا هذه المصطَلَحَات؛ لأنه بذلك يَتَبَيَّنُ الحقُّ لهؤلاء، وتُقَامُ عليهم الحجَّةُ.

الأدلة علىٰ تقرير هذه القاعدة:

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمَةَ من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرةِ، قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيَّةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٣].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّهُ أنزَلَ الكتابَ لِيَكُونَ حَكَمًا بينَ الناسِ فيما اختَلَفُوا فيه، والحكمُ بينَ سائِرِ الأمَمِ بالكتابِ فيما اختَلَفُوا فيه: يَكُونُ بمعرِفَةِ المعاني التي يُعَبِّرُونَ عنها بِوَضعِهِم وعُرفِهِم، وكذلك مَعرِفَة مَعَاني الكتابِ والسنَّةِ، ثُمَّ اعتِبَار هذه المعاني بهذه المعاني لِيَظهَرَ الموَافِق والمخالِف، ويَتَبَيَّنَ ما وَافَقَ الحقَّ من معاني هؤلاء، وما خالَفَهُ، فهو مِنَ الحُكمِ بالكتابِ بينَ الناسِ فيما اختَلَفُوا فيه.

وعن أمِّ خالد بنت خالد رضي الله عنها قالت: أُتِيَ رسولُ اللهِ ﷺ بثِيَابٍ فيها خمِيصَةٌ سودَاءُ.

قال: «**مَن تَرَونَ نَكسُوها هَذهِ الخمِيصَة**». فأسكَتَ القَومُ قال: «**ائتُوني بأُمِّ خالد**».

فَأُتِيَ بي النبيَّ ﷺ فألبَسَنيها بِيَدِهِ وقال: «**أَبلِي وأَخلِقِي**». مرتين، فَجَعلَ يَنظُرُ إلىٰ عَلَمِ الخمِيصَةِ وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إلَيَّ ويقول: «**يا أُمَّ خالد، هَذَا سَنَا**»(١).

والسَّنَا بِلِسَانِ الحبشية: الحسَن.

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَاطَبَها رضي الله عنها بلسَانِ الحبَشَةِ؛ لأنها كَانَت مِن

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللباس، باب: ما يدعىٰ لمن لبس ثوبًا جديدًا (ص١٠٣٠) (ح٥٨٤٥).

أَهلِ هذه اللغَةِ، وهذا يَدُلُّ علىٰ جَوَازِ مخَاطَبَةِ أَهلِ كلِّ اصطلاحٍ باصطلاحِهِم وَلُغَتِهِم إذا احتِيجَ إلىٰ ذلك.

أقوال أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

إنَّ النَّاظِرَ في صَنِيعِ أئمةِ السلف وأقوالِهِم يَتَبَيَّنُ له أَنَّهم كَرِهُوا التَّكَلُّمَ بالمصطَلَحَاتِ الكلاميَّةِ الحادِثَةِ في مَوطِنٍ، وتَكَلَّمُوا بها في مَوطِنٍ آخَرَ، وهذا مما يَدُلُّ دَلالَةً ظَاهِرَةً أَنَّ التكَلُّمَ بالمصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ، والتَّعبِيرَ بها عن المعاني الصَّحيحةِ إنما تَكُونُ بحسَبِ الحَاجَةِ والمَصلَحَةِ، وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلف:

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكَلامُ في الدِّينِ أَكرَهُهُ، وكانَ أهلُ بَلَدِنَا يَكرَهُونَهُ، وَيَنهَونَ عنه، نحو الكَلامِ في رَأيِ جَهمٍ وَالقَدَرِ، وكل ما أَشبَهَ ذَلكَ، وَلا أُحِبُّ الكَلامَ إلا فيما تحتَهُ عَمَلٌ، فَأَمَّا الكَلامُ في الدِّينِ، وفي اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَالسُّكُوتُ أَحَبُّ إِلَيَّ، لأَنِّي رَأَيتُ أَهلَ بَلَدِنا يَنهَونَ عَنِ الكَلامِ في الدِّينِ إلا ما تحته عَمَلٌ»(١).

فقد بيَّنَ الإمامُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الكَلامَ في الدِّينِ بالمصطَلَحَاتِ الحَادِثَةِ يُكرَهُ ولا يجوزُ، بَل هَذَا عليه جماعَةُ الفُقَهَاءِ والعُلَمَاءِ قديمًا وحديثًا مِن أَهلِ

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣٨)، بسند حسن.

الحدِيثِ والفتوَىٰ، وإنما خَالَفَ في ذلك أهلُ البدَعِ كما قال ذلك الإمام ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما سيأتي نَقلُهُ.

وَالمرَادُ بِكَرَاهَةِ الإمامِ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلامَ في الدِّينِ، وفي الله عَزَّ وَجَلَّ هو الكَلامُ بالمصطَلَحَاتِ الحَادِثَةِ التي ابتَدَعَهَا جَهمٌ ومَن وَافَقهُ، ولهذا مَثَّلَ بِرَأيِ جَهمٍ والقَدَرِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقُلنَا للجهمية: مَن القَائِل لعيسىٰ يوم القيامة ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ﴾ [المائدة:١١٦]. أليس اللهُ هو القائل؟ قالوا: يُكوِّن اللهُ شَيئًا، فَيُعَبِّرُ عنِ اللهِ، كَمَا كَوَّن شيئًا فَعَبَّرَ لموسَىٰ!

فقلنا: فمن القائل: ﴿فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٦ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيۡهِم بِعِلۡمٖۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ [الأعراف:٦-٧] أَليسَ اللهُ هو الذي يَسأَلُ؟

قالوا: هَذَا كله إنما يُكوِّنُ شَيئًا، فَيُعَبِّرُ عنِ اللهِ.

فقلنا: قَد أَعظَمتُم علىٰ اللهِ الفِريَةِ حين زَعَمتُم أنه لا يَتَكَلَّمُ، فَشَبَّهتُمُوهُ بالأصنامِ التي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، لأنَّ الأصنَامَ لا تَتَكَلم، ولا تَتَحَرَّك، ولا تَزُولُ من مكانٍ إلىٰ مكانٍ»[1].

---

(١) الرد علىٰ الزنادقة والجهمية (٢٧٢-٢٧٥).

وعن أبي بكر المرُّوذِي رَحِمَهُ اللَّهُ **قال:** «أَنكَرَ أبو عبد الله علىٰ مَن رَدَّ بِشيءٍ مِن جِنسِ الكلامِ إذا لم يَكُن فيها إمَامٌ مُقَدَّمٌ»(١).

فقد وَافَقَ الإمامُ أحمدُ الإمامَ مالكًا في هَذِهِ الكرَاهَةِ، وقَيَّدَ ذلك بِقَيدٍ، وذلك لمَّا أَنكَرَ عَلَىٰ مَن رَدَّ بشيءٍ مِن جنسِ الكَلامِ إذَا لم يَكُن له فيها إمَامٌ مُقَدَّمٌ، وهذا رَاجِعٌ لِوُجُودِ المصلَحَةِ مِن عَدَمِها، فَإِنَّ الإمامَ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ استَخدَمَ بعضَ المصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ عند مُنَاظَرَتِهِ وَرَدِّهِ علىٰ الجهمِيَّةِ، حيث قال: «فَشَبَّهتُمُوهُ بالأصنامِ التي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، لأنَّ الأصنَامَ لا تَتكَلم، ولا تَتَحَرَّك، ولا تَزُولُ من مكانٍ إلىٰ مكانٍ»؛ أي: أنَّ اللهَ بخلافِهَا.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فيقال لهذا المعارض: أمَّا قولُك كالمخلوق، فهذه كُلفَةٌ مِنكَ وتَلبيسٌ، ولا يَقُولُهُ أَحَدٌ من العلماء، ولكنَّهُ بمكانٍ يَعقِلُهُ المخلُوقُون المؤمِنُونَ بآيَاتِ اللهِ، وهو علىٰ العرش فوقَ السمَاءِ السابعةِ، دون ما سواها من الأمكِنَةِ، وَعِلمُهُ محيطٌ بكلِّ مكانٍ، وبمن هو في كُلِّ مكانٍ، مَن لم يَعرِفهُ بذلك لم يُؤمِن باللهِ، ولم يَدرِ مَن يَعبُدُ، ومن يُوَحِّدُ»(٢).

فالإمامُ الدارميُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لما كان في مَقَامِ المنَاظَرَةِ والرَّدِّ، واستَدعَت الحاجَةُ عنده لاستخدَامِ المصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ لإظهَارِ الحقِّ استَخدَمَ بعضَ

(١) أخرجه الخلال في السنة (٧/ ٩١) عن أبي بكر المروذي به. وسنده صحيح.
(٢) نقض عثمان علىٰ المريسي (ص٢٩٣).

تلك المصطَلَحَاتِ، وذلك في قوله: «فالجواب لهم: إن أَرَدتُم حُلُولًا في مكانٍ دونَ مَكانٍ، وفي مَكَانٍ يَعقِلُهُ المخلُوقُ، فهو المتَعَالي عن ذلك، لأَنَّهُ علىٰ العرشِ، وبِكُلِّ مكانٍ، لا يُوصَفُ بـ: أَين».

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣)]

وقال الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذِكرِه لكَلامِ الإمامِ مالك المتقَدِّم: «قَد بَيَّنَ مَالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الكَلامَ فيما تحتَهُ عَمَلٌ هو المبَاحُ عنده وعندَ أَهلِ بَلَدِهِ -يعني: العلماءَ منهم-، وأَخبَرَ أنَّ الكَلامَ في الدِّينِ نحو القَولِ في صفَاتِ اللهِ وأسمائِهِ، وَضَرَبَ مثلًا فقال: نحو رَأيِ جهمٍ والقَدَر.

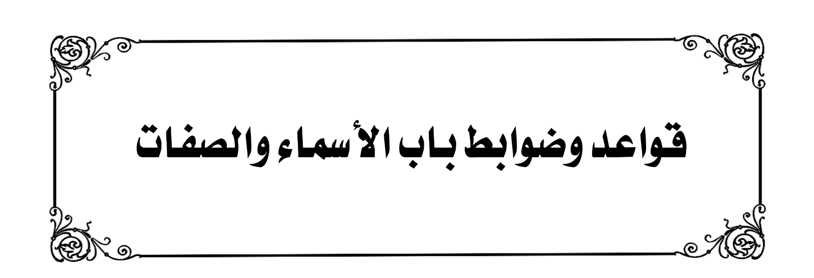
والذي قَالَهُ مَالكٌ عليه جماعَةُ الفقهاءِ والعلمَاءِ قديمًا وحديثًا مِن أَهلِ الحديثِ والفتوىٰ، وإنما خَالَفَ في ذلك أهلُ البِدَعِ -المعتزلَةِ وسَائِرِ الفِرَقِ- وأَمَّا الجماعَةُ علىٰ ما قال مالكٌ إلا أن يَضطَرَّ أَحَدٌ إلىٰ الكَلامِ فلا يَسَعُهُ السكُوتُ إذَا طَمِعَ بِرَدِّ الباطِلِ، وَصَرف صَاحِبهُ عن مَذهَبِهِ، أَو خَشِيَ ضَلالَ عَامَّةٍ، أو نحو ذلك»[1].

فقد شَرَحَ الإمامُ ابنُ عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ مَقُولَةَ الإمامِ مالك المتقدِّمَةِ، وبيَّنَ أنَّ الذي قالَهُ مالكٌ عليه جماعَةُ الفقهاءِ والعلمَاءِ قديمًا وحديثًا، وأنه لم يُخَالِف في هذا إلا أَهل البِدَعِ من المعتَزِلَةِ وسائِرِ الفِرَقِ، كما بيَّن أيضًا أنَّ

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٣٨).

الإنسان إذا اضطرَّ للكلامِ فإنه لا يسَعُهُ السُّكُوتُ؛ وذلك إذا طَمِعَ بِرَدِّ الباطل، أو نحو ذلك من المصَالِحِ، فهو يُقَرِّرُ جَوَازَ استِخدَامِ المصطَلَحَاتِ الكَلامِيَّةِ عند الحَاجَةِ لذلك.





قواعد وضوابط باب الأسماء والصفات

قاعدة: «وُجُوبُ مَعرِفَةِ اللهِ وَأَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمعِ لا بِالعَقلِ».

قاعدة: «لا يُتَجَاوَزُ القُرآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».

قاعدة: «أَسمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ».

قاعدة: «وُجُوبُ إِثبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجرَائِهَا عَلَىٰ ظَاهِرِهَا».

قاعدة: «ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلىٰ العَقلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَختَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيهِ الكَلامُ».

قاعدة: «الإجمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».

قاعدة: «الفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَت بِهِ الشَّرِيعَةُ مِن إِثبَاتِ أَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ».

قاعدة: «كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخلُوقُ مِن صفات كَمَالٍ لا نَقصَ فيها فَالخَالِقُ أَولَىٰ بِها، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنهُ المَخلُوقُ مِن صفات نَقصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالخَالِقُ أَولَىٰ بِالتَّنَزُّهِ عنها».

قاعدة: «دَلالَةُ الأثَرِ عَلَىٰ المُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسمَاءِ والصِّفَاتِ».

قاعدة: «المَنقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ قَطُّ».

قاعدة: «أسماءُ الله توقيفيةٌ».

قاعدة: «أسماءُ الله غيرُ محصورةٍ».

قاعدة: «أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنَىٰ».

قاعدة: «أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ».

قاعدة: «كلُّ مَا كانَ مُسمَّاهُ مُنقَسِمًا إلىٰ كمالٍ ونقصٍ لم يَدخُل اسمُهُ في الأسماءِ الحسنَىٰ».

قاعدة: «لا يُدعىٰ اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ علىٰ المدحِ».

قاعدة: «أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوُجُوهِ».

قاعدة:«وُجُوبُ إجرَاءِ الأسمَاءِ المُزدَوَجَةِ مَجرَىٰ الاسمِ الوَاحِدِ».

قاعدة: «أسمَاءُ اللهِ غَيرُ مخلُوقَةٍ».

قاعدة: «الرَّبُّ مَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ المتَضَمِّنَةِ لكَمَالِهِ وَمَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ السَّلبِيَّةِ المستَلزِمَةِ لِكَمَالِهِ».

قاعدة: «طَرِيقَةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ في أَسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ الإثبَاتُ المفَصَّلُ والنَّفيُ المُجمَلِ».

قاعدة: «صِفَاتُ الكَمَالِ تَثبُتُ للهِ عَلَىٰ وَجهٍ لا يُمَاثِلُهُ فِيهَا مَخلُوقٌ».

قاعدة: «نَفيُ مَا نَفَاهُ اللهُ عَن نَفسِهِ أَو نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ للهِ ﷻ».

قاعدة: «ثُبُوتُ الكَمَالِ للهِ ﷻ يَستَلزِمُ نَفيَ نَقِيضِهِ».

قاعدة: «لَم يَزَل اللهُ بِأَسمَائِهِ وصِفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كذلكَ».

قاعدة: «الإقرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَملُهَا عَلَىٰ الحَقِيقَةِ لا عَلَىٰ المَجَازِ».

قاعدة: «الصِّفَاتُ مَعلُومَةٌ لَنَا بِاعتِبَارِ المَعنَىٰ مَجهُولَةٌ لَنَا بِاعتِبَارِ الكَيفِيَّةِ».

قاعدة: «وُجُوبُ الإيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاء عَرَفنَا مَعنَاهَا أَم لَم نَعرِف مَعنَاهَا».

قاعدة: «صِفَاتُ اللهِ ذَاتِيَّةٌ وَفِعلِيَّةٌ».

قاعدة «أَفعَالُ اللهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدرَتِهِ».

قاعدة: «اللهُ مَوصُوفٌ بِالفِعلِ اللازِمِ وَ المُتَعَدِّي».

قاعدة: «الأَسمَاءُ المُتَوَاطِئَة تَقتَضِي أَن يَكُونَ بَينَ الاسمَينِ قَدرٌ مُشتَرَكٌ وإن كَانَ المُسَمَّيَانِ مُختَلِفَينِ أو مُتَضَادَّينِ».

قاعدة: «الاشتِرَاكُ في الأَسمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَستَلزِمُ تَمَاثُلَ المُسَمَّيَاتِ وَالمَوصُوفَاتِ».

قاعدة: «اللهُ بَائِنٌ مِن خَلقِهِ لَيسَ في مَخلُوقَاتِهِ شَيءٌ مِن ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيءٌ مِن مَخلُوقَاتِهِ».

قاعدة: «مَا أُضِيفَ إِلَىٰ اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهوَ صِفَةٌ لَهُ غَيرُ مَخلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأعيَانِ فَهوَ بَائِنٌ عَنهُ مَخلُوقٌ».

قاعدة: «العُدُولُ بِأَسمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَن مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَها إِلحَادٌ يَجِبُ تَركُهُ».

قاعدة: «امتِنَاعُ صَرفِ دَلالَةِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَن ظَاهِرِهَا المُتَبَادِرِ مِنهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرعِيٍّ».

قاعدة: «جَحدُ الأسمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلزَمُ مِنهُ إِنكَارُ الذَّاتِ».

قاعدة: «وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنهُ وَرَسُولُهُ ﷺ».

قاعدة: «القَولُ في بَعضِ الصِّفَاتِ كَالقَولِ في بَعضٍ».

قاعدة: «القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّاتِ».

قاعدة: «الصِّفَةُ تَدخُلُ في مُسَمَّىٰ الاسمِ».

قاعدة: «صِدقُ المُشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ المُشتَقِّ مِنهُ».

قاعدة: «الصِّفَةُ إِذَا قَامَت بِمَحَلٍّ عَادَ حُكمُهَا عَلَىٰ ذَلِكَ المَحَلِّ».

قاعدة: «اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَىٰ الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخرَىٰ عَلَىٰ مُتَعَلِّقِهَا».

قاعدة: «وُجُوبُ التَّوَقُّفِ في الألفَاظِ المُجمَلَةِ التِي لَم يَرِد إِثبَاتُهَا وَلا نَفيُهَا».

قاعدة: « مُخَاطَبَةُ أَهلِ الاصطَلاحِ بِاصطِلَاحِهِم وَلُغَتِهِم سَائِغٌ عِندَ الحَاجَةِ».

ضابط: «مُسمَّىٰ الكَلامِ هُو اللَّفظُ والمعنَىٰ جميعًا».

ضابط: «الكلامُ إنما يُضافُ إلىٰ من قالَهُ مُبتدِئًا لا إِلَىٰ مَن قالَهُ مُبلِّغًا مُؤَدِّيًا».

ضابط: «اللهُ لم يَزَل مُتكلِّمًا إذا شَاءَ وبِمَا شَاء».

ضابط: «كلامُ اللهِ بِحرفٍ وصَوتٍ».

ضابط: «كلامُ الله يَتفاضَلُ بِحَسَبِ المُتكَلَّمِ فيه».

ضابط: «القُرآنُ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ».

ضابط: «القرآنُ كلامُ اللهِ حيثما تَصرَّف».

ضابط: «المُحدَثُ في لغةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآنُ بِمعنىٰ: المُتَجَدِّد».

ضابط: «لَفظُ اليَدَينِ بِصِيغَةِ التَّثنِيَةِ لَم يُستَعمَل في النِّعمَةِ ولا في القُدرَةِ».

ضابط: «يَدُ القُدرَةِ والنِّعمَةِ لا يُعرَفُ استِعمَالُهَا إِلا فِي حَقِّ مَن لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ».

ضابط: «الاستِوَاءُ المُقَيَّدُ بـ«علىٰ» يُرَادُ بِهِ في جَمِيعِ مَوَارِدِهِ وَمَوَاضِعِهِ: العُلُوُّ وَالارتِفَاعُ».

ضابط: «الاستِوَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ».

ضابط: «إثبَاتُ النُّزُولِ للهِ ﷻ لا يَلزَمُ مِنه خُلُوُّ العَرشِ».

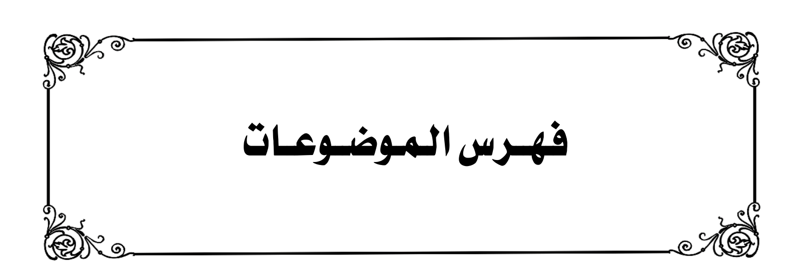
ضابط: «النُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بَالمَشِيئَةِ».

ضابط: «اللهُ يُرَىٰ في الآخرةِ بالأبصَارِ عَيَانًا كما يُرىٰ الشَّمسُ والقمرُ».

ضابط: «النَّظَرُ إذا أُضِيفَ إلىٰ الوجهِ وَعُدِّيَ بـ «إلىٰ» اقتضَىٰ نظَرَ العينِ».

ضابط: «تَخصِيصُ الإدراكِ بالنَّفي لُغةً وشرعًا يقتضِي أنَّ مُطلقَ الرؤيةِ ليس بمنفيٍّ».

* * *


فهرس الموضوعات

❋ ❋ ❋



صدر للمؤلف

١ - موافقة ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات.

٢- فصل المقال في وجوب اتباع السلف الكرام، وبذيله حكم الذكر الجماعي عند أئمة السلف.

٣- تبصير ذوي العقول بحقيقة مذهب الأشاعرة في الاستدلال بكلام الله والرسول ﷺ.

٤ - تحرير القواعد المتعلقة بأحكام زيارة القبور والمشاهد وبذيله حكم الصلاة في المقبرة لغير قصد التعظيم.